

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٥٣

الثلاثاء، ٢ آب/أغسطس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم/السيدة أدنين	(ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد زاغايوف
	إسبانيا	السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد بيرموديث
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيد دولاتر
	مصر	السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	نيوزيلندا	السيد فان بوهيمين
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد ييسهو

جدول الأعمال

الأطفال والتزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2016/360)

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل

الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/662).

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1624435 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠|٠٥

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أن هذه الجلسة هي أول جلسة علنية للمجلس لشهر آب/أغسطس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالنيابة عن المجلس بسعادة السيد كورو ييسو الممثل الدائم لليابان لاضطلاعهم بمهام رئيس مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه. وإنني على ثقة بأنني أتكلم باسم أعضاء المجلس جميعاً إذ أعرب عن عميق التقدير للسفير ييسو ولوفده على ما أبدوه من مهارة دبلوماسية فائقة في تسيير أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الأطفال والنزاع المسلح

تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح
(S/2016/360)

رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٦ موجهة إلى
رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم
المتحدة (S/2016/662).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو للمشاركة في هذه الجلسة ممثلي أذربيجان، والأرجنتين، والأردن، وأستراليا، وإسرائيل، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وإندونيسيا، وجمهورية إيران الإسلامية، وإيطاليا، وباكستان، والبحرين، والبرازيل، والبرتغال، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبنما، وبوتسوانا، وبولندا، وتايلند، وتركيا، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، وسري لانكا، وسلوفينيا، والسودان، وسويسرا، وشيلي، والعراق، وغواتيمالا،

والفلبين، وفيت نام، وقطر، وكازاخستان، وكرواتيا، وكمبوديا، وكندا، وكولومبيا، والكويت، ولكسمبرغ، ولبنان، وليختنشتاين، والمغرب، والمكسيك، والمملكة العربية السعودية، وميانمار، والنمسا، وهولندا، واليمن، واليونان..

وفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين التالي اسمهما للمشاركة في هذه الجلسة: السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيد أنتوني لايك، المدير التنفيذي لليونيسيف.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد تشارلز وايتلي، القائم بالأعمال بالنيابة لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في هذه الجلسة.

واقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم لدولة الكرسي الرسولي المراقبة لدى الأمم المتحدة للمشاركة في هذه الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

واقترح أن يدعو المجلس المراقب الدائم عن دولة فلسطين لدى الأمم المتحدة إلى المشاركة في الجلسة، وفقاً للنظام الداخلي المؤقت والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/360، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/662، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٢٩ تموز/يوليه

المتحدة للاجئين والمهاجرين. وأحث جميع الحكومات على تقديم الأفكار والالتزامات مع التركيز بصفة خاصة على حماية الأطفال.

والتطرف العنيف يجبر السكان على ترك بيوتهم ومجتمعاتهم المحلية. ويقوم المتطرفون، باحتجاز الأطفال وتعذيبهم وقتلهم وإرسالهم في مهام انتحارية وبيعهم كرقيق جنسي. والاستجابة الفعالة يجب أن تضع احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني في الصميم. ويشمل ذلك حماية الأطفال أثناء العمليات العسكرية وبعدها، بغض النظر عن انتماءاتهم. وإني أشعر بقلق عميق لأن هناك عددا متزايدا من الأطفال يجري اعتقالهم أو احتجازهم أو حتى قتلهم في عمليات مكافحة الإرهاب.

وإني مترجع أيضا إزاء انتهاكات الدولي القانون الإنساني الناجمة عن عمليات القصف الجوي. وحتى الحروب لها قواعدها. فينبغي حماية المدارس والمستشفيات. وينبغي اجتناب المدنيين. وينبغي عدم استخدام الأطفال للقتال. كما أن لحفظ السلام قواعده. ويجب علينا إنهاء الغضب إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والموظفين، ومن جانب القوات غير التابعة للأمم المتحدة. وأشكر المجلس على تأييد قراره بإعادة الوحدات إلى أوطانها عندما يكون لدينا أدلة موثوقة ضدها، ولكن يجب علينا جميعا أن نفعل المزيد من أجل ضمان المساءلة وتنفيذ المعايير، وتوفير التدريب، ومساعدة الضحايا وتحقيق العدالة.

ومرة أخرى هذا العام، أجبرتني الاعتراضات على التقرير السنوي (S/2016/360) على اتخاذ قرار صعب. وبعد دراسة متأنية، أزيل اسم التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية من المرفقات، ريثما تصدر نتائج الاستعراض. لقد أجريت محادثات مع المملكة العربية السعودية على أعلى مستوى ممكن، بما في ذلك الاجتماعات التي جرت في نيويورك مع ولي ولي العهد، ووزير الدفاع، ووزير الشؤون الخارجية، كي أعرب

٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لماليزيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): لا يزال المشهد الأمني العالمي يشهد تغيرا مستمرا بصورة خطيرة، ولكن هناك حقيقة واحدة لم تتغير - لا يزال الأطفال يدفعون الثمن الأكبر في زمن الحرب. فالفتيان والفتيات يستهدفون ويجندون بشكل مباشر. وهم يتعرضون للتعذيب والتشويه والسجن والتجوير والاعتداء الجنسي والقتل. وتُدمر منازلهم ومدارسهم. وفي أماكن مثل جنوب السودان وسوريا والصومال والعراق ونيجيريا واليمن، يعاني الأطفال من جحيم لا يُطاق.

وفي كثير من الحالات، فإن الأمور تزداد سوءا. لقد قتل آلاف الأطفال السوريين منذ بدء النزاع. وهناك ملايين آخرون يشعرون بالصدمة. وفي العام الماضي، سجلت أفغانستان أعلى معدل إصابات بين الأطفال منذ عام ٢٠٠٩. وفي الصومال، ارتفعت نسبة الانتهاكات المسجلة بنسبة ٥٠ في المائة في الفترة من عام ٢٠١٤ إلى عام ٢٠١٥. وفي جنوب السودان، لا يزال الأطفال يدفعون أغلى الأثمان لعدم التزام القادة بتحقيق السلام. وفي اليمن، تعرض للقتل أو التشويه ستة أضعاف عدد الأطفال الذين قتلوا وشوهوا في عام ٢٠١٥ مقارنة بالعام السابق فقط، وجرى تجنيد خمسة أضعاف عدد الأطفال ليقاتلوا. ولا يزال العنف يوقع الخسائر بالأطفال الفلسطينيين والإسرائيليين. وقد دعا تقريره الأخير (S/2015/409) إسرائيل إلى ضمان المساءلة. ولا يزال هذا أمر بالغ الأهمية.

وأكثر من نصف عدد اللاجئين في العالم هم من الأطفال المرعوبين. ويجب أن نتصدى للأسباب الجذرية للتشرد على وجه السرعة. وعلينا أن نواجهه في الوقت نفسه، هذه الأزمة الضخمة. وسنقعد في ١٩ أيلول/سبتمبر، مؤتمر قمة الأمم

يتطلب إنهاء النزاعات وإرساء السلام. وأدعو المجلس وجميع البلدان إلى بذل كل الجهود الممكنة لدعم أقوالها بالأفعال التي تحمي الأطفال من ويلات النزاعات المسلحة الآن وإنقاذ غيرهم في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيدة زروقي.

السيدة زروقي: أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن امتناني للمليزيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعن شكري لكم جميعاً على الحضور. واستعرض الأمين العام للتو كيف أن الأطفال لا يزالون هم الضحايا الرئيسيون للنزاع المسلح. وكانت هذه الخلاصة الأكثر إثارة للقلق لتقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306) الصادر قبل عشرين عاماً. وللأسف، وبالرغم من الجهود المتضافرة والتقدم الكبير المحرز، لم نغير بعد هذه الحقيقة. إن هذا التقرير المعروض عليكم (S/2016/360) يشير إلى أن العديد من النزاعات الطويلة الأمد والمعقدة بشكل متزايد تخلف أثراً مدمراً على الأطفال. وفي عدد من الحالات يظهر التجاهل الصادم للقانون الدولي فيما يسود الإفلات من العقاب.

(تكلمت بالإنكليزية)

وفي عام ٢٠١٥، قامت الجماعات المسلحة والقوات الحكومية بقتل عشرات الآلاف من الفتيان والفتيات وشوهمتهم وجندهم واستخدمتهم وارتكبت بحقهم أعمال العنف الجنسي. ووقعت أكثر من ٢٠٠٠ من الهجمات على المدارس والمستشفيات الموثقة في ١٩ من أصل ٢٠ حالة واردة في التقرير. وظل الاحتطاف يشكل قلقاً واسع الانتشار، مع وقوع ما يزيد ٤٠٠٠ حادثة في عام ٢٠١٥. كما يؤثر النزاع على الأطفال بطرق لا تعكسها الإحصاءات الواردة في التقرير.

عن قلقي البالغ إزاء الحالة على أرض الواقع والأثر المدمر على الأطفال. كما شارك كبار مستشاري مشاركة فعالة. ومنذ ذلك الحين، تلقيت معلومات عن التدابير التي اتخذها التحالف لمنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال وإنهائها. وما زال لدي مخاوف شديدة جداً بشأن حماية الأطفال اليمينين. ويجب أن يأتي ذلك في المقام الأول دائماً. ولا يزال الاستعراض التطوعي مستمراً، وسيجري رصد الحالة على أرض الواقع عن كثب. وسواصل مشاركتنا لضمان اتخاذ تدابير ملموسة لحماية الأطفال.

ولكنني أود أن أكرر أن مضمون التقرير لا يزال قائماً.

وأود أن أكون واضحاً - قد يسبب التقرير ومرفقاه عدم الارتياح، ولكن ذلك ليس هدفاً بحد ذاته. فهدفنا هو حماية الأطفال المعرضين للخطر بضمان إحداث التغيير الملموس. واليوم أجدد مناشدتي جميع الدول الأعضاء وجميع أطراف النزاع: إذا أردتم حماية سمعتكم، فاحموا الأطفال.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإنشاء مكتب الممثل الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وأحدثت ممثلي الخاصة وأسلافها فرقاً ذا مغزى لأصغر ضحايا الحرب. وجمع الموظفون الشجعان والعاملون بجدية في الميدان المعلومات وتحققوا منها، معرضين أنفسهم في كثير من الأحيان لمخاطر كبيرة. وإنني أؤيدهم تأييداً كاملاً. وهذا العمل وممثلي الخاصة يستحقان المساندة السياسية الكاملة من جميع الدول الأعضاء.

ونحن بحاجة إلى الموارد، بل أكثر من ذلك، نحن بحاجة إلى الإرادة السياسية. فالالتزام يحقق النتائج. وفي عام ٢٠١٥، أفرج عن أكثر من ٨٠٠٠ من الأطفال الجنود. وهم يحصلون على المساعدة لإعادة بناء حياتهم. كما أقرت بلدان عديدة قوانين - مع آليات الإنفاذ - لإضافة ضمانات جديدة للأطفال من التجنيد. والهدف النهائي هو وضع حد لهذه الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية للأطفال. وذلك

المزعومة بالجماعات المسلحة من غير الدول أو التفسيرات الفضفاضة لحماية الأمن الوطني. ويجري تهميش المحاكم المدنية ولا يوجد قضاء للأحداث. ويمكن احتجاز الأطفال لأشهر أو حتى سنوات من قبل الجيش أو الجهات الفاعلة الاستخباراتية. وإذا مثل طفل أمام قاض، كثيرا ما يكون في محكمة عسكرية أو خاصة حيث تنعدم إلى حد كبير معايير مراعاة الأصول القانونية والمحكمة العادلة.

بل ما فتى يحكم على الأطفال بالإعدام. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز أسبوعين في الصومال، اجتمعت مع صبيان محكوم عليهم بالإعدام لارتباطهم المزعوم بحركة الشباب. ولا يمكن أن تكون هذه نتيجة مقبولة للأطفال حينما يتم إنقاذهم من الجماعات المسلحة. واختطفت عديدون ووجدوا قسرا وهم ضحايا في المقام الأول. كما أن الاحتجاز يستخدم في بعض الحالات أسلوبا لتجنيد الأطفال واستخدامهم لأغراض جمع المعلومات الاستخباراتية. ولا يسعي أن يؤكد بما فيه الكفاية على الخطر الذي يعرضون له حينما يستخدمون بهذه الطريقة. ومن الشائع للغاية ورود تقارير عن إعدام الجماعات المسلحة للأطفال للاشتباه في تعاونهم مع القوات الحكومية.

كما أن عدم احترام القانون الإنساني الدولي يحدث تداعيات خارج مناطق النزاع. وكما ذكر الأمين العام، فإن الأطفال يجري تشريدتهم بأعداد متزايدة على الدوام. وللأسف، لم تكن استجابة بعض الدول الأعضاء تصب دائما في خدمة أفضل مصالح الأطفال. ويجب أن نفعل المزيد، بما في ذلك بدعم العدد الصغير من الدول الأعضاء المتضررة من النزاع التي تستضيف ٩٠ في المائة من السكان اللاجئين بتقديم الخدمات الأساسية لهم.

ومع أن الصورة العامة حاليا ليست إيجابية، لا يمكننا أن ننسى أنه أحرز تقدم ولا يزال يحرز في العديد من الأماكن. وأود أن أغتنم فرصة تقديمي إحاطة إعلامية للمجلس في السنة

ويفقد الأطفال والديهم ويعاقون بسبب أمراض يمكن علاجها بسهولة وهم يعانون من صدمات نفسية طويلة الأجل.

وكما يعلم المجلس جيدا، ما فتى الأطفال يتأثرون كثيرا بالتطرف المصحوب بالعنف. والعديد من الجماعات التي تعمل اليوم تتحدى القاعدة التي مفادها أنه يجب عدم توجيه الهجمات ضد المدنيين وارتكاب الأعمال الرهيبة والوحشية. ومثال على ذلك، في نيسان/أبريل في العراق قام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بشكل علني بإعدام صبي عمره ١٥ عاما أهله التنظيم بالكفر. وأوثق الصبي بين سيارتين اقتيدتا في اتجاهين معاكسين. وكان الحادث مروعا. ولئن كانت التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في التصدي لهذه الجماعات وحماية المدنيين بادية للعيان، فإن الاستجابات الأمنية التي لا تمتثل للقانون الدولي تلحق المزيد من الضرر؛ بل إنها تخاطر بمساعدة الجماعات ذاتها التي تسعى الحكومات لمكافحتها.

وليس من المعقول حصار المدنيين على يد القوات الحكومية. ومن دواعي القلق العميق شن الغارات الجوية واستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان على يد الائتلافات الدولية أو فرادى الدول الأعضاء. فقد ساهمت في إيقاع بعض أكبر أعداد الخسائر الموثقة في صفوف الأطفال. كما أبلغ عن وقوع عمليات للقتل خارج نطاق القانون وتعذيب المدنيين في الأراضي المحررة من سيطرة الجماعات المسلحة. ويتزايد استخدام الحكومات للميليشيات في القتال دعما لقواتها. وكثيرا ما تفتقر هذه الجماعات إلى مراعاة القانون الإنساني الدولي بل وحتى فهم القانون. ومن دواعي القلق الأخرى استمرار التقارير عن تجنيد هذه الجهات الفاعلة للأطفال واستخدامهم.

ويجري تطبيق تشريعات مكافحة الإرهاب على نطاق واسع في العديد من الحالات بدون مراعاة الضوابط والموازنات الملزمة. ويلقى القبض على الأطفال على أساس الصلات

التشريعية وبناء القدرات المؤسسية ومعالجة التحديات، مثل تسجيل حالات الولادة. ويسرني أن أقول إن هذه المشاركة ساعدت آلاف الأطفال خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية، كما ذكر الأمين العام في بيانه. وأحث السلطات الوطنية على دعم المناقشات الجارية والمقبلة مع الجماعات المسلحة بشأن خطط العمل حتى يتسنى استفادة عدد أكبر بكثير منها.

والإجراءات المنسقة المترتبة على هذه الولاية تقع في صميم هذه الإنجازات. وقد أدى التفاني والجهود الدؤوبة للدول الأعضاء والزعماء في الأمم المتحدة والمجتمع المدني والعديد من الأطراف الأخرى، وما زال يؤدي، إلى تغيير إيجابي بالنسبة للفتيان والفتيات الذين يعيشون في مجتمعات مزقتها الحروب. ويدل ذلك على أنه عندما تشارك أطراف النزاع بإخلاص وحيثما يكون هناك حيز سياسي للعمل بالنيابة عن الأطفال، تتمكن من تحقيق نتائج.

ونحن مكلفون بالعمل وتحقيق نتائج مع الحكومات والجماعات المسلحة غير التابعة للدول، وذلك في أكثر بيئات العالم صعوبة. وكما ذكر الأمين العام، فإن الهدف من التقرير المعروض على المجلس اليوم ليس مضايقة أحد، بل إحداث تغيير للفتيان والفتيات الذين يجاهون انتهاكات يعتبرها المجتمع الدولي بغية. إن عملنا كثيرا ما ينطوي على موازنة صعبة، ولكن الأدوات التي استحدثها المجلس لمعالجة الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال قيمة جدا. والتقدم الذي أشرت إليه للتو يبين أنها واقعية وبناءة وقوية بما يكفي لإقناع أطراف النزاع بالحاجة الملحة إلى حماية الأطفال. وسيتوقف نجاحنا على حيادنا وعلى مصداقية الأدوات المتاحة لنا وعلى دعم المجتمع الدولي لعملنا. وأريد أنؤكد مجددا دعمي لزملائنا المتفانين في الميدان الذين يعملون بلا كلل لتحقيق نتائج.

على الرغم من النجاحات التي تحققت على مر السنين، لا يمكن إنكار أن الصورة العامة للانتهاكات في حالات النزاع

العشرين بعد إنشاء الولاية للتفكير بإيجاز في بعض الإنجازات الرئيسية. وبعد تقرير الأمين العام الأول المقدم لهذه الهيئة (S/2000/712)، أفرج عن أكثر من ١١٥ ٠٠٠ من الأطفال المرتبطين بأطراف النزاع نتيجة للحوار وخطط العمل. وحتى الآن، جرى التوقيع على ٢٥ خطة عمل مع أطراف النزاع؛ وامثلت تسعة أطراف في تشاد وكوت ديفوار ونيبال وسري لانكا وأوغندا امثالاً تاماً وجرى شطبها من القائمة.

كما ساعدت حملة "أطفال، لا جنود" في ترسيخ توافق الآراء العالمي الناشئ حول ضرورة عدم استخدام الجنود الأطفال في النزاع. وبعد توقيع حكومة السودان على خطة عمل في وقت سابق من هذا العام، فإن الأمم المتحدة تشارك حالياً في تنفيذ التزام مكتوب مع جميع الدول الأعضاء المدرجة في قائمة تجنيد واستخدام الأطفال. ومنذ إطلاق الحملة، حدث انخفاض كبير في الحالات التي تم التحقق منها لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قوات الأمن الوطنية، لا سيما في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار. وأدعو جميع الحكومات المعنية وجميع أولئك الذين يمكن أن يقدموا الدعم إلى بذل قصارى جهدهم من أجل التنفيذ الكامل لخطط العمل هذه.

لا تزال عمليات السلام تمثل فرصة حيوية للعمل مع أطراف النزاع بشأن حماية الطفل. ومؤخراً، في كولومبيا، أبرمت الحكومة والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي اتفاقاً تاريخياً لفصل وإعادة إدماج جميع الأطفال المرتبطين بهذه الجماعة المسلحة. وسيبعث التنفيذ الناجح للاتفاق برسالة هامة إلى أطراف النزاعات الأخرى التي طال أمدها، مفادها أن الحوار الملزم يمكن أن يؤدي إلى نتائج.

كما تشارك الأمم المتحدة في حوار مع الجماعات المسلحة المدرجة في القائمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان والسودان والفلبين ومالي وميانمار. وبدأنا نرى ثمار سنوات من العمل مع الحكومات من أجل تحسين الأطر

أعطي الكلمة الآن للسيد ليك.

السيد ليك (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الأمين العام على الكلمات القوية وعلى التزامه القوي بهذه المسألة، وزميلتي ليلي زروقي على جميع الأعمال الجادة جدا التي تضطلع بها. نحن جميعا في اليونسف ممتنون حقا على الجهود المتواصلة التي يبذلها مجلس الأمن لحماية أرواح ومستقبل الأطفال المهددين بالتزاع المسلح. ونحن ممتنون أيضا للمليزيا على قيادتها للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح.

يعيش قرابة ٢٥٠ مليون طفل - وهو عدد كثيرا ما نسمعه ولكنه ٢٥٠ مليون - في بلدان ومناطق متضررة من الحروب. وشُرد أكثر من ٣٠ مليونا بسبب التزاع. ويعاني ملايين آخرون من تشوهات مادية ونفسية جراء العنف، وذلك بعد أن شهدوا أسوأ ما في البشرية وبعد أن رأوا أشياء في أعمارهم الغضة لا ينبغي أن يراها الأطفال. وترسم هذه الأعداد وحدها، والأرقام الأخرى الكثيرة المبينة في تقرير الأمين العام (S/2016/360)، صورة مدمرة.

ولكن لا يمكن أبدا أن ننسى أنه يوجد وراء هذه الإحصاءات ملايين من البنات والصبيان. طفل وراء طفل وراء طفل، ملايين من الأطفال مستقبليهم يتعرض لخطر رهيب - خطر أن يُقتلوا في الهجمات على المدارس والمستشفيات؛ خطر أن يُشوهوا بسبب لغم أرضي أو غارة جوية؛ خطر الاختطاف والعنف الجنسي والاتجار؛ وخطر التجنيد للقتال بما في ذلك، وهو أمر مشين، كمفجرين انتحاريين. وهم يقعون ضحايا للبالغين المتحاريين الذين فقدوا أدنى شعور بالأخلاق والالتزام القانوني. ونحن لسنا بشرا إذا لم نغضب إزاء كل هذا. غير أن سخطنا وغضبنا يجب أن يقابلهما عمل، ليس لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في التزاعات المسلحة فحسب، على سبيل المثال، ولكن أيضا لدعمهم فيما يعيدون بناء حياتهم وللمساهمة في مستقبل مجتمعاتهم وتنفيذ تدابير من شأنها الحيلولة دون ملاقة أطفال آخرين لنفس المصير.

المسلح مقلقة للغاية. وتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الرئيسية عن حماية رعاياها المدنيين. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لدعم الحكومات في جهودها الرامية إلى حماية الأطفال والمساعدة في التصدي للانتهاكات المشار إليها في التقرير، ولكننا لا يمكننا التعويض عن الافتقار إلى الإرادة السياسية.

وللآخرين في هذه القاعة دور حاسم في دعم هذه الجهود. فبوصفهم أعضاء في مجلس الأمن وفي المجتمع الدولي، يمكنهم بل ويجب عليهم أن يفعلوا المزيد لمعالجة الأسباب الجذرية لمعاناة الأطفال. ويجب بذل مزيد من الجهود لإعطاء الأولوية لمنع نشوب التزاعات ودعم عمليات السلام وكفالة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين، والسعي إلى تحقيق المساءلة عندما تُرتكب انتهاكات. ويستمر الإفلات من العقاب في أوقات الحرب؛ وثمة دور حاسم يتعين على هذا الجهاز القيام به في وضع حد لذلك.

وسيختبر عدد الأزمات التي نواجهها اليوم قدرتنا خلال عام ٢٠١٦ ولسنوات عديدة في المستقبل. إننا نواجه تحديا كبيرا ونحن بحاجة إلى طرق مبتكرة لدعم المبادرات والبرامج الرامية إلى حماية الأطفال. وأدعو الدول الأعضاء إلى ضمان توفير موارد كافية للتعليم والخدمات الصحية في حالات الطوارئ، وتقديم الدعم المالي والتقني إلى البرامج الفعالة لإعادة إدماج الجنود الأطفال السابقين. وهذه المبادرات حيوية إذا أردنا بناء السلام والأمن المستدامين في الأجل الطويل.

وتمثل هذه الولاية والإجراءات التي ما زالت تولدها شعلة أمل لملايين الأطفال المتضررين من الحرب. وستكون لقدرتنا على العمل معا، لتوليد الإرادة اللازمة لإيجاد حلول لأصعب الحالات، أثر حاسم على حاضر ومستقبل الملايين من الأطفال.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيدة زروقي على إحاطتها الإعلامية.

ضد الأطفال ومخاطر الانتهاكات المترتبة على مجتمعاتهم قيام جميع أطراف النزاع بالمزيد لحماية حقوق الأطفال في النزاع، سواء استُدِّرجوا على نحو مأساوي لخوض النزاع كمقاتلين أو تعرضت صحتهم وتعليمهم وحياتهم ذاتها للخطر بسببه. ولا تزال آلية الأمم المتحدة للرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة تساعد في تحديد النطاق الكامل لهذه الأزمة من خلال توفير معلومات حيوية عن الفظائع التي لا توصف التي عايشوها وكانوا شهودا عليها. وإذ نستخدم تلك المعلومات، يجب علينا مواصلة، ونحن سنفعل ذلك، العمل مع أطراف النزاع لكي نمنع بشكل أفضل الانتهاكات التي تطال حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة والمساعدة في وضع برامج وخدمات يمكنها جعل مستقبل هؤلاء الأطفال مشرقا. ويشمل ذلك اتخاذ إجراءات مركزة في ثلاثة مجالات رئيسية بصفة خاصة، وهي: الأسلحة المتفجرة ومخلفات الحرب والرعاية الصحية والتعليم.

أولا، أشير إلى استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة بالسكان. لقد أدت تلك الأسلحة إلى سقوط قرابة ٤٤ ٠٠٠ قتيل وجريح خلال العام الماضي وحده. وعندما استُخدمت في المناطق المكتظة بالسكان، كان تسعة من كل عشرة ضحايا من المدنيين. ولا يؤدي استخدام تلك الأسلحة إلى قتل الأطفال وتشويههم فحسب؛ وهو لا يحرم هؤلاء الأطفال من الوصول الآمن إلى المستشفيات والمدارس ومرافق المياه فحسب؛ بل يؤدي أيضا إلى إعاقات جديدة ودائمة للأطفال، ويجعل الحياة أكثر صعوبة وخطورة بالنسبة للأطفال الذين يعانون بالفعل من الإعاقة. إن الأطفال هم أكثر الفئات حرمانا وضعفا في أي نزاع، والأطفال الذين يعانون من الإعاقة أكثر حرمانا وضعفا حتى.

وينبغي لنا جميعا أن ندعو جميع أطراف النزاع إلى الالتزام بحماية الأطفال عن طريق تغيير الطريقة التي تشن بها حروبها، بما في ذلك إنهاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المكتظة

وبينما لا تزال الصورة قاتمة، يمكن أن يشجعنا التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. ففي العام الماضي وحده، وبفضل الجهود الدؤوبة للكثير جدا من شركائنا الذين يكرسون أنفسهم لهذه القضية، تم تسريح قرابة ١٠ ٠٠٠ من الفتيات والفتيان من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، وتلقى حوالي ٧ ٠٠٠ خدمات، مثل الفحص الطبي والدعم النفسي والمشورة واقتفاء أثر الأسر ولم الشمل والتعليم والتدريب المهني. ويهدف كل ذلك إلى إعادتهم إلى بيئتهم الأصلية - برفقة أحبائهم وفي المدرسة وفي مكان آمن حيث يمكنهم أن يبدأوا في التعافي وفي بناء المستقبل الذي يستحقونه.

كما نرحب بالتقدم الذي تحرزهفرادى البلدان في خطط عملها لمنع وإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال حملة "أطفال، لا جنود".

وتسن الحكومات تشريعات وتتخذ إجراءات لتفادي تجنيد الأطفال. ويشمل ذلك بروتوكولات تقدير السن لمنع التحاق الأطفال بالجيش في ميانمار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأفغانستان، وسن تشريع يجرم تجنيد الأطفال في البلدان التي لم توجد فيها هذه القوانين من قبل.

وفي كولومبيا، أُدرج موضوع حقوق الأطفال في اتفاق السلام الذي يجري التفاوض بشأنه في هافانا، بما في ذلك مبادرة تجريبية لتسريح الأطفال المشاركين في النزاع وتقديم المساعدة لهم. وهذه الخطوة هي خطوة أولى هامة ليس بالنسبة لهؤلاء الأطفال فحسب، ولكن أيضا لغيرهم من الأطفال الذين سيأتون من بعدهم، وهي حقا خطوة كبيرة بالنسبة لمستقبل كولومبيا. ويتجسد مثال آخر في توقيع حكومة السودان قبل أربعة أشهر فقط على خطة عمل لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب قواتها الأمنية.

ولكن هناك الكثير مما يجب القيام به إلى جانب منع التجنيد ووضع حد له. ويتطلب حجم جميع الانتهاكات المرتكبة

ليس من خلال قراراتنا فحسب، بل أيضا من خلال عزيمتنا؛ وليس من خلال سخطنا فحسب، بل أيضا من خلال عملنا. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد ليك على بيانه. سأتلو الآن بيانا بصفتي ممثل ماليزيا.

أشكر الأمين العام بان كي - مون على ملاحظاته وعلى التزامه الثابت بمجدول أعمال الأطفال والتزاع المسلح. كما أود أن أعرب عن تقديري الكبير للممثلة الخاصة ليلي زروقي والمدير التنفيذي لليونيسيف أنتوني ليك على إحاطتهما الإعلاميتين المهمتين والمؤثرتين. ويشيد وفد بلدي بكليهما، فضلا عن الأشخاص والمؤسسات اللتين يمثلانها، وعلى تفانيهما الدؤوب ودعوتهما التي لا تكل إلى حماية حقوق الأطفال المتضررين جراء النزاعات المسلحة.

تؤيد ماليزيا البيان الذي سيذلي به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

في سياق دعوة غراسا ماشيل إلى اتخاذ إجراءات قبل ٢٠ عاما، فإنها ناشدت التوصل إلى حلول جريئة لمعالجة أثر النزاعات على الأطفال. وارتقى المجتمع الدولي إلى مستوى هذا التحدي من خلال اعتماد جدول أعمال الأطفال والتزاع المسلح في الجمعية العامة وفي مجلس الأمن. وبموجب جدول الأعمال هذا، تطور مشهد حماية الطفل على الصعيد الدولي على مدى العقدين الماضيين من خلال إنشاء مجموعة فريدة من الأدوات داخل منظومة الأمم المتحدة لوقف الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال وتقديم المساعدة والدعم إلى الأطفال المتضررين من النزاع ومساءلة أطراف النزاع عن التزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي.

وفي هذا الصدد، ينبغي مواصلة دعم الدور الهام الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح بوصفها نصيرة رفيعة المستوى تمنح الأطفال الذين خلفت الحرب ندوبها عليهم صوتا، ومدافعة عن قضيتهم. وقد

بالسكان. وينبغي أن ندعوها إلى الانضمام إلى الحظر المفروض على الألغام الأرضية والذخائر العنقودية. ويشكل الأطفال حوالي نصف القتلى والجرحى جراء الذخائر العنقودية. وينبغي أن ندعوها إلى تبادل المعلومات وإدراج أحكام في اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام من شأنها التعجيل بإزالة الذخائر غير المنفجرة، وإلى توفير توعية بالمخاطر الموجهة لجعل المجتمعات المحلية أكثر أمانا. وينبغي أن ندعوها إلى حماية الأطفال ذوي الإعاقة أثناء العمليات العسكرية وفي خطط الإجلاء. وكما هو الحال دائما، ينبغي لنا أن نواصل دعوتها للسماح بإيصال المعونة الإنسانية إلى من هم في أمس الحاجة إليها.

ثانيا، أشير إلى الرعاية الصحية. فيلى جانب عدم قانونية الهجمات على الأشخاص الصحيين والمرافق الصحية وتأثيرها المدمر الفوري، فإن لها آثارا بعيدة المدى على الأطفال ومجتمعاتهم المحلية ونظم الرعاية الصحية. ويتعين على جميع أطراف النزاع حماية هؤلاء الأطفال والسماح بتقديم الرعاية الصحية على نحو آمن لهم ولأسرهم لأن لكل طفل الحق في الصحة حتى في خضم النزاع، وفي الواقع، لا سيما في خضم النزاع.

ثالثا، إن التعليم مهم. وعلى غرار الهجمات على المرافق الصحية، لا يمكن المبالغة فيما يخص الأثر المدمر للهجمات على مدارس الأطفال ومستقبل مجتمعاتهم، ولهذا السبب، يستهدف صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر" الوصول إلى الملايين من الشباب الذين توقف تعليمهم جراء الأزمات، بما في ذلك بفعل النزاعات. إن التعليم يحسن مستقبلهم، وبالتالي فإنه أمر حيوي لمستقبل مجتمعاتهم المحلية.

والتقدم الذي أحرزناه حتى الآن يظهر أنه يمكن الوصول إلى الأطفال الواقعيين في شركاء النزاعات. ويمكننا، بل ويجب علينا، بدعم من الحكومات والمجتمع العالمي وجميع أطراف النزاع، أن نساعد هؤلاء الشباب في الخروج من أتون الحرب،

القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥)، والتي تتيح جمع المعلومات المتحقق منها عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وهو أمر يكتسي أهمية حاسمة لضمان الإبلاغ عن تلك الأعمال الشنيعة. ونكرر التأكيد على أنه ينبغي أن تشكل الحقائق الدقيقة والموضوعية، بما في ذلك المعلومات التي جُمعت من خلال آلية الرصد والإبلاغ، العامل الحاسم الذي يوجه أعمالنا في السعي إلى امتثال أطراف النزاع ومساءلة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة. ولا تزال الولاية والأدوات التي أنشأتها ذات صلة على نحو عاجل اليوم، حيث أن الأطفال لا يزالون يعانون من العواقب الوخيمة للحروب.

ونكرر دعوة السيدة ماشيل إلى إيجاد حلول جريئة في مواجهة الوتيرة المتصاعدة والتحديات المستمرة التي تؤثر على الأطفال في حالات النزاع. وتظل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من بين أكبر مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ويمثل ضمان امتثالها للالتزامات المتعلقة بحماية الأطفال، بموجب القانون الدولي الإنساني، تحديا مستمرا. ويساورنا القلق العميق لأن الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، بما فيها الجماعات التي تستخدم أساليب التطرف العنيف، تظل المرتكب الرئيسي لتجنيد الأطفال واستخدامهم. لقد قال أحد أفراد جماعة بوكو حرام لفتاة محتطفة اغتصبت مرارا وتكرارا من قبل أفراد الميليشيا وتم تدريبها فيما بعد لتصبح مفجرة انتحارية:

”لن يكون التفجير الانتحاري مؤلما. سيكون تماما مثل لدغة نملة“.

وما هو أكثر إيلا، أن الأطفال الذين تحتطفهم الجماعات المسلحة من غير الدول يتعرضون للوصم وتتجنبهم أسرهم ومجتمعاتهم المحلية عند عودتهم أو هربهم. فهم يعاملون برية على أنهم مفجرون انتحاريون محتملون أو لإنجاب الفتيات من بينهم أطفالا لآباء خاطفين. إننا نحث الدول الأعضاء على

نبحث السيدة زروقي، والممثلون الخاصون السابقون لها، في حشد الالتزام الدولي بحماية الأطفال، سواء من خلال العمل الوثيق مع الدول الأعضاء والشركاء، وكذلك من خلال حملات زيادة الوعي والدعم على نطاق واسع.

ويتمثل أحد الأمثلة المشجعة في التقدم المحرز من خلال حملة أطفال لا جنود، بقيادة مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام واليونسف، للقضاء على تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطني. وتثني ماليزيا على الالتزام القوي للدول الأعضاء التي وقعت على خطط عمل لتحقيق ذلك الهدف، وتدعو إلى مواصلة الدعم الدولي لما تبذله من جهود خلال فترة ما بعد عام ٢٠١٦.

إن نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة كان أيضا مهما في تعميم وتنفيذ ولاية حماية الأطفال في هذا المجال. ويؤدي مستشارو حماية الأطفال، جنبا إلى جنب مع الأطراف الفاعلة الأخرى في فرقة العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة، دورا دعويا هاما في الحوار مع الحكومات وأطراف النزاع بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال، بما في ذلك وضع خطط العمل.

وفي هذا الصدد، فإننا نتابع عن كثب توحيد مهام الحماية في ثلاث عمليات سلام تابعة للأمم المتحدة: بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال. وندعو الأمين العام إلى ضمان الحفاظ على القدرات المخصصة لحماية الأطفال وتعزيزها، بما في ذلك عندما تكون مدمجة في وحدات أكبر لحقوق الإنسان، ونحث على إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة. كما أن ماليزيا تؤكد من جديد دعمها القوي لآلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، المنشأة بموجب

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر شكريا جزيلًا، السيد الرئيس، على ترؤس هذه الجلسة وعلى كل الأعمال التي اضطلعتم بها أنتم وفريقكم لتسليط الضوء على الكيفية التي تسير بها أمور الأطفال في أنحاء العالم خلال عضويتكم في مجلس الأمن.

وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى إيلاء مسألة الأطفال في النزاعات المسلحة باستمرار الاهتمام الذي تستحقه بوضوح. إننا ممتنون للممثلة الخاصة زروقي ولفريقها على جهودهم الدؤوبة في تسليط الضوء على محنة الأطفال المتضررين. ونشكر كذلك مدير اليونيسيف ليك، على تكريسه جهوده طوال حياته لدعم وحماية الأطفال. كما أود أن أخص بالشكر الطيف المتنوع من السفراء وغيرهم من الدبلوماسيين الذين حضروا اليوم. وأعتقد أن هذا الحضور يعكس مدى الأهمية التي توليها كامل عضوية الأمم المتحدة لهذه المسألة.

أبدأ بما لا ينبغي أن يكون نقطة خلافية، وهي أنه بعد عقدتين من تسليط تقرير غراسا ماشيل الرائد (انظر A/51/306) الضوء على الأثر غير المتناسب والمدمر للنزاع المسلح على الأطفال، لا يزال التقرير السنوي للأمين العام يمثل أداة قيمة لتوثيق الانتهاكات ولتحديد المسؤولين عنها.

إن ولاية مجلس الأمن بشأن الأطفال والنزاع المسلح، التي تشمل الرصد والإبلاغ وإدراج الأطراف المنتهكة، بالغة الأهمية ويجب الإبقاء عليها. ويجب أن تضطلع آلية الرصد والإبلاغ بدور محوري في هذه العملية، بما في ذلك إخضاع التقارير الواردة إلى ما ينبغي أن يكون استعراضا يتسم بالشفافية والاستقلالية والتزاهة والدقة. ومع ذلك لكي تستمر

معاملة الأطفال المرتبطين بتلك الجماعات على أنهم ضحايا في المقام الأول، والنظر في بدائل للمحاكمات والاحتجاز عند الاقتضاء، فضلا عن إيلاء الأولوية لبرامج إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وتقدم محادثات السلام بين حكومة كولومبيا والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي مثلاً إيجابيا على ضمان حماية الأطفال الذين انفصلوا عن الجماعات المسلحة وضمان حقوقهم.

ويتمثل تحد آخر في التصدي للاحتياجات الناشئة عن اتساع نطاق تشريد الأطفال خلال النزاعات المسلحة. وتمثل صورة إيلان الكردي، الصبي البالغ من العمر ٣ سنوات الذي غرق فيما كانت أسرته تحاول الهرب من النزاع السوري في عام ٢٠١٥، رمزاً لمصير المئات من الأطفال الذين يجبرون على الفرار من النزاع المسلح. فالبقاء على قيد الحياة في أعقاب رحلة مخوفة بالمخاطر، على أي حال، لا يضمن السلامة. إن الأطفال المشردين، ولا سيما الأطفال المنفصلين عن ذويهم وغير المصحوبين، عرضة بشكل خاص للاستغلال والانتهاكات الجسيمة التي ترتكبها أطراف عديمة الضمير. ولذلك يتحتم أن يتم تقديم الدعم للأطفال في حالات التشريد لمساعدتهم على التكيف مع بيئتهم الجديدة، بما في ذلك الحصول على الخدمات الطبية والنفسية والاجتماعية والتعليم والأنشطة الترفيهية.

وتؤمن ماليزيا إيماناً راسخاً بوجوب مواصلة تعزيز وتدعيم البرنامج المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح. وقد تواصل تبديد آمال وأحلام الأطفال في أجزاء كثيرة من العالم وتواصل سلبهم براءتهم، في العقدتين الماضيتين منذ وضع البرنامج. ويجب على المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لضمان السلام وانتشالهم من أعماق اليأس. وفي حين أننا أحرزنا تقدماً في استخدام الأدوات المتاحة لنا، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. فعملنا لم ينته بعد. وأتعهد بالتزام وفد بلدي الدائم بتحقيق تلك الغاية.

وفي سوريا، يبرز تقرير الأمين العام التجنيد المكثف للأطفال من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بمن فيهم أطفال مقاتلون أجنب لا تتجاوز أعمارهم ٧ سنوات. ٧ سنوات - هذا سن ابني، الذي يوشك على بدء الصف الدراسي الثاني. ويوثق التقرير أيضا لاحتجاز، وفي بعض الحالات، تعذيب الأطفال من جانب نظام الأسد. ولكي تستوعبوا الأهوال التي يعانيها الأطفال على الأرض ما عليكم سوى النظر إلى حصار نظام الأسد الحالي لحلب. فمن بين المدنيين الـ ٣٠٠ ٠٠٠ المحاصرين في المدينة، هناك ما يقدر بـ ١٠٠ ٠٠٠ طفل، ليس لدى الأغلبية الساحقة منهم مياه نقية للشرب. ويقول أحد العاملين في المجال الطبي: "عندما يسمع الأطفال صوت طائرة عمودية أو طائرة مقاتلة: "يدؤون في الصراخ واحتضانك وهم يبكون". ليس من الصعب فهم السبب.

تقول منظمة غير حكومية تدير شبكة سيارات إسعاف إن نحو ثلث الضحايا في حلب هم من الأطفال. ويصف أحد عمال الإغاثة الذين وصلوا إلى مسرح غارة جوية للمساعدة في الحفر وسط الانقراض بحثا عن أحياء، رؤية طفل صغير لم يكن ليتجاوز العاشرة من عمره يسير نحوه. كان الصبي يحمل ذراعه الشمال المبتور في يده اليمنى وهو يصيح: "سيدي، أرجوك أعد لي ذراعي مكانها." فالأطفال المصابون مثل ذلك الصبي الصغير يصلون إلى المستشفيات القليلة التي لا تزال قائمة ليكتشفوا أنه ليس هناك أطباء أو مرضات ليعالجوهم لأن عدد المرضى أكبر من طاقتهم. أو يجدون مهنيين طبيين لا يستطيعون مساعدتهم لأنهم يفتقرون إلى المعدات الأساسية أو أن أدويتهم قد نفدت بسبب الحصار.

وفي كثير من الأحيان، كما نعرف جميعا، يتم قصف المستشفيات نفسها. ففي ٢٣ تموز/يوليه، ضرب مستشفى للأطفال في حلب في غارة جوية، ليس مرة واحدة بل مرتين

في فعاليتها، يجب وضع تدابير كافية لضمان منهجية سليمة ولحماية المصادر. ويحتاج النهج المنهجي لتعزيز مستمر لتلبية أعلى المعايير، ويجب أن يكون الضحايا، ووكالات الأمم المتحدة والجهات الأخرى قادرة على تقديم المعلومات من دون خوف من كشف هويتهم أو الخوف من التعرض للانتقام.

وتقع على الدول الأعضاء، علينا جميعا، مسؤولية التعاون مع تقرير الأمين العام عن هذه المسألة. ونحن لا نتوقع أن تتفق الحكومات مع كل ما يرد في تقرير الأمين العام. في الواقع، نحن نشجع الدول الأعضاء على التفاعل مع الأمم المتحدة في وقت مبكر وباستمرار والاعتراض على النتائج التي ترى أنها غير دقيقة أو غير مبررة، فضلا عن تقديم أدلة لدعم آرائها. وذلك يعني أن تعمل الدول الأعضاء والأمم المتحدة معا بحسن نية من أجل تبادل المعلومات ومعالجة الشواغل والتأكد من الحقائق والبحث عن سبل للتحسين. وحتى لو لم تنفق، نحن الحكومات، في نهاية المطاف مع بعض نتائج أو استنتاجات الأمم المتحدة، يجب أن نواصل دعمنا للأمم المتحدة، هذه المنظمة الحيوية التي تهدف، كما سمعنا اليوم، إلى مساعدة الأطفال في كل مكان.

يقدم تقرير الأمين العام (S/2016/360) صورة قائمة، غير أنها غير مستغربة، لانتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات، التي يزداد كثير منها سوءا في واقع الأمر. والأمثلة كثيرة. ففي اليمن، تحققت الأمم المتحدة من زيادة قدرها خمسة أضعاف في عدد الأطفال المجندين خلال عام ٢٠١٥، وزيادة بمقدار ستة أضعاف في عدد الأطفال الذين قتلوا وشوهوا خلال عام ٢٠١٥ مقارنة مع السنة السابقة. وفي أفغانستان، شهد عام ٢٠١٥ أكبر عدد من الإصابات في صفوف الأطفال منذ أن بدأت الأمم المتحدة توثيقها المنهجي لها في عام ٢٠٠٩، مع قتل أو جرح أكثر من ٥٠ طفلا في المتوسط كل أسبوع.

وسيعقد الرئيس أوباما، للمساعدة على معالجة هذه المشكلة، مؤتمر قمة بشأن اللاجئين في أيلول/سبتمبر على هامش الجمعية العامة في محاولة لإقناع المزيد من الدول الأعضاء على تحمل المزيد. ونطلب من الحكومات - بالاشتراك مع كندا وإثيوبيا وألمانيا والأردن والمكسيك والسويد - أن تتعهد بالتزامات أكبر بتمويل الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية وما توجّه من نداءات وبالترحيب بمزيد من اللاجئين في بلدانهم. وندعو البلدان في خط المواجهة الأمامي - التي ما فتئت تبذل بالفعل جهودا أكبر بكثير من نصيبها العادل - إلى اتخاذ خطوات إضافية لتيسير تعليم اللاجئين وتوظيفهم. ونأمل - تحقيقا لتلك الغاية - أن يبعث جميع أعضاء المجلس الذين لم يتعهدوا بعد بأية التزامات جديدة، برسائل إلى عواصم بلدانهم لحثها على مضاعفة الجهود. فحياة الملايين من الأطفال تعتمد على تلك الجهود.

وأود أن أختتم بياني بالقول بأنني سافرت إلى ألمانيا في حزيران/يونيه حيث أتيت لي الفرصة للالتقاء بالآلاف من اللاجئين. وكانت من بينهم فتاة سورية اسمها نوجين مصطفى تبلغ من العمر ١٦ سنة مريضة بمرض الشلل الدماغي وتعتمد في تحركها على الكرسي المتحرك. وكانت نوجين وأسرتها تقيمان في مدينة كوباني التي استولى عليها تنظيم الدولة الإسلامية في عام ٢٠١٤. وأخبرتني نوجين أنها كانت أمام أحد المصيرين عند وصول التنظيم إلى هناك: فإما أن نُقتل لأننا أكراد أو أن يلقي بها في مؤسسة للأمراض العقلية لأن تلك هي الطريقة التي يعامل بها التنظيم الأشخاص ذوي الإعاقة. وعليه، هربت نوجين مع شقيقتها الكبرى بداية عبر شمال سوريا وتركيا، ثم اليونان وكرواتيا وسلوفينيا. وسافرت بواسطة القطار وسيارات الأجرة والزوارق المطاطية، فضلا عن كرسيها المتحرك قبل أن تصل إلى ألمانيا حيث التأم شملها مع أخيها الأكبر.

في ليلة واحدة. وقد أدى الانفجار الثاني إلى إيقاف إمدادات الأكسجين إلى حيث يحتفظ بالأطفال حديثي الولادة، الأمر الذي أجبر العاملين على نقل الرضع إلى ملجأ من القنابل في الطابق السفلي. وأفادت التقارير بأن رضيعا كان على قيد الحياة ليومين فقط فقد روحه عندما نقل من الغرفة - هذا رضيع لم يبلغ من العمر سوى يومين. فهذا هو العالم الذي ينشأ فيه الأطفال في حلب والعديد من المدن والبلدات السورية الأخرى، يوما بعد يوم. وبالنسبة للأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات، فتلك كل تجربتهم في الحياة.

لذا ندعو نظام الأسد، مرة أخرى، إلى رفع حصاره القاتل عن سائر المدن والبلدات السورية الأخرى حيث يستخدم تكتيكات التجويع أو الاستسلام الوحشية هذه - أو ربما بمزيد من الدقة: تعرض للجوع، تعرض للقصف، أو استسلم. وفي حلب، يجب أن يسمح النظام والمليشيات المتحالفة معه فوراً لجميع التحركات غير العسكرية، بما في ذلك الموردون الإنسانيون والتجار، بالتحرك على طول طريق الكاستيلو من أجل تلبية الاحتياجات الهائلة التي تفاقمت بسبب الحصار القاتل. كما إننا ندعو روسيا كذلك إلى وقف ضرباتها الجوية للأهداف المدنية، فضلا عن وقف دعمها لتطويق النظام للمدينة.

وبالإضافة إلى حماية الأطفال في حالات النزاع، يجب أن نعالج التشريد الجماعي للأطفال بسبب النزاع. فكما نعلم جميعا، في نهاية عام ٢٠١٥ تم تشريد أكثر من ٦٥ مليون شخص في جميع أنحاء العالم، أكثر من نصفهم من الأطفال. لم يتعرض عدد من الأطفال للتشريد أكبر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية فحسب، بل إنه - ويجدر بنا التوقف هنا قليلا - أصبح شائعا على نحو متزايد أن يقضي الأطفال كامل طفولتهم كلاجئين بسبب الحرب. ومع ذلك لا يبذل العالم ما يكفي من جهد لدعم الأطفال اللاجئين - أو اللاجئين عموما، في هذا الخصوص.

لكن وبالرغم من هذا التقدم، لا يزال الأطفال يجندون ويعزلون من أسرهم ويحرمون من حقهم في التعليم والرعاية الصحية. فهم ضحايا القتل والتشويه والاعتصاب وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي. وكما تبين القائمة السوداء، فإن الجماعات المسلحة من غير الدول هي التي ترتكب معظم هذه الانتهاكات. ومن بين هذه الجماعات الإرهابية يمثل تنظيم داعش وجماعة بوكو حرام تهديدا خاصا، لأنهما يزيدان من الرعب ليس بجعل الأطفال هدفا مباشرا لهما فحسب، بل تحويلهم أيضا إلى مرتكبين لفظائع الإرهاب بواسطة التفجيرات الانتحارية وعمليات الإعدام والاتجار بالبشر.

وبالإضافة إلى أولئك الأطفال الذين يجندون ويختطفون، علينا أن نفكر أيضا في مصير الأطفال الذين يولدون في كنف هذه الجماعات المسلحة الذين يهددون بإدامة العنف المتطرف وتطبيعته، كما لو كان حمضا نوويا لهم.

وإن للمجتمع الدولي التزاما أخلاقيا وسياسيا بخوض هذا الكفاح الوجودي الحاسم لما فيه مصلحة الأطفال ومصحتنا نحن جميعا. ولا تقتصر التعبئة المطلوبة لذلك على العمل العسكري فحسب، بل ينبغي أيضا التصدي للأسباب الجذرية لهذه المأساة. وذلك هو فحوى خطة عمل الأمين العام لمنع التطرف العنيف، التي تؤديها فرنسا تماما. وتشمل هذه الأسباب الجذرية التعليم الذي يضطلع بدور رئيسي في هذا الصدد. ففي سوريا، هناك ما يقرب من 4 ملايين من الأطفال المحرومين من الحصول على التعليم. وتدين فرنسا بقوة الهجمات على المدارس، وتدعو الدول إلى احترام القانون الدولي، وخاصة القانون الدولي الإنساني، وألا تدخر هذه الدول جهدا لمنع ضياع جيل من الأطفال بسبب الحرمان من التعليم، ولا سيما الشباب من اللاجئين السوريين في لبنان والأردن وتركيا.

ومع أن مكافحة الإرهاب شرط لا غنى عنه، فإنه لا يمكن أن يبرر ممارسات الاحتجاز التعسفي للأشخاص. غير أن هذا

وأخبرتني نوجين حين التقينا، أن أكثر ما سبب لها الحزن هو شعور الآخرين من حولها بندرة تفاؤلها. وتساءلت قائلة: متى كان السلوك الإيجابي أمرا غير عادي وشاذا؟ غير أن نوجين تعلم أيضا كم كانت محظوظة بحيث تمكنت من الهرب من سوريا، ومن ثم النجاة في رحلتها الطويلة على ذلك الكرسي المتحرك. فأقراها من الأطفال يموتون كل يوم أملا في التمتع بالحياة اليومية العادية: أن يستيقظوا من النوم وينظفوا أسنانهم بالفرشاة صباحا ثم يذهبون إلى المدرسة. وربما يكون من السهل أن ننسى أن تلك الحياة العادية لا تزال حلما بالنسبة لملايين الأطفال الذين يعيشون في حالات النزاع في مختلف أنحاء العالم، وهي حياة عادية يستحقها كل طفل، على الرغم من أن عددا لا يحصى من الأطفال ما زالوا يجازفون بحياتهم لأجل التمتع بها. وينبغي ألا يتعرض أي طفل لمثل هذا الوضع. ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لكي نضمن ألا ينتهي بهم المطاف إلى ذلك الوضع.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر ماليزيا على عقد هذه المناقشة بشأن هذا الموضوع البالغ الأهمية، مثل حماية الأطفال في النزاعات المسلحة الذي يمثل واجبا أخلاقيا عالميا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على حضوره معنا اليوم، وعلى بيانه والتزامه بهذه المسألة البالغة الأهمية.

ومثلما تم تسليط الضوء عليه، فقد أحرز تقدم هام منذ الدعوة إلى اتخاذ الإجراءات التي أطلقتها السيدة غراسا ماشيل. ولم يكن إحراز هذا التقدم ممكنا بدون العمل الجدير بالثناء الذي ظلت تبذله منذ عدة سنوات الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، فضلا عن المدير التنفيذي لليونيسيف، السيد أنطوني ليك. وباسم فرنسا، أود أن أشكر بجرارة السيدة زروقي والسيد ليك وفريقيهما على عملهما النموذجي، والبيانين اللذين أدليا بهما اليوم. وأود أيضا أن أشكر العناصر الفاعلة في المجتمع المدني، التي تؤدي دورا حيويا في دعم عمل الأمم المتحدة.

”أطفال لا جنود“ التي أطلقتها السيدة زروقي واليونسيف. ووقعت ثمانية من الدول المعنية على خطط عمل وطنية ترمي إلى وقف تجنيد الأطفال في قوات الأمن الوطني. والمطلوب الآن التنفيذ الكامل لتلك الخطط لكي يتسنى بلوغ هدف جديد: هو إيجاد عالم خال من الأطفال الجنود.

وينبغي أن يكون ذلك هدفنا المشترك. وسيتسنى لنا تحقيقه إذا ما أيدنا وعززنا ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام عن طريق تنفيذ حملة ”أطفال لا جنود“ من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول، كي نضمن مزيدا من الالتزامات المحددة في الميدان. وأود قبل أن أختتم بياني، أن أشيد بالتزام الأمين العام وعزمه على مكافحة الاعتداء الجنسي في إطار الأمم المتحدة، وفيما يتعلق بالقوات الوطنية التي تعمل بموجب تكليف من الأمم المتحدة. وكما يعلم المجلس، فما تزال فرنسا تواصل الحفاظ على التعبئة الكاملة في مجالات الوقاية وتدريب الموظفين والتصدي لجميع الادعاءات ذات الصلة.

وتقتضي حماية الأطفال في حالات التزاع المسلح أن يتحلي الجميع بسلوك مثالي علاوة على إبداء الالتزام الثابت. وقد اختارت فرنسا هذا المسار قبل عدة سنوات. فمنذ اتخاذ القرارين ١٥٣٩ (٢٠٠٤) و ١٦١٢ (٢٠٠٥) اللذين بادر بهما بلدي والذين يشكلان حجر الزاوية لجهودنا المشتركة، ما فتئت فرنسا تضطلع بدور حاسم في ذلك الصدد. ونعزم من هذا المنطلق أن ننظم في شباط/فبراير ٢٠١٧ في باريس - بالاشتراك مع اليونسيف - مؤتمرا دوليا بشأن حماية الأطفال في حالات التزاع المسلح، بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة للالتزامات باريس ومبادئ باريس بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة، التي وقعت عليها ١٠٥ بلدان حتى الآن. أدعو جميع الدول إلى المشاركة في هذه المناسبة، وتأييد التزامات باريس ومبادئ باريس في هذا الوقت من أجل إظهار التزامها بتعميم قضية حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

هو الحال في عدد من ساحات التزاع، حيث يستمر احتجاز الآلاف من الأطفال بسبب انتمائهم إلى جماعات مسلحة أو بطريقة تعسفية تماما. وكذا الحال في سوريا، حيث يتعرض الكثير من الأطفال، وربما الآلاف، للضرب والتعذيب في سجون النظام، وكثيرا ما يلقون حتفهم هناك، دعك عن ذكر التفجيرات الجماعية للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، التي ينفذها نظام دمشق بلا كلل في حلب وغيرها.

ويجب ألا ننسى أبدا أن على الحكومات حماية شعوبها، وأنه يجب عليها التعامل مع الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة بطريقة أكثر ملاءمة على أساس سنهن وخبرتهم الحياتية، وفقا لمعايير العدالة الدولية المنطبقة على القُصّر.

وأود بالنظر إلى هذه التحديات الهائلة أن أشدد بإيجاز على ثلاثة مجالات للعمل.

أولا، على الصعيد المؤسسي، فإن للأمم المتحدة آليات فعالة لحماية الأطفال في حالات التزاع المسلح. ويجب على الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح التابع لمجلس الأمن - الذي ترأسه ماليزيا حاليا - أن يواصل تيسير الحوار مع حكومات الدول المعنية في نيويورك وفي الميدان. وبالمثل، فإن آلية الرصد والإبلاغ مجددة على نحو خاص، لأنها تساعد على تحديد جميع الانتهاكات الخطيرة التي أرتكبت في الميدان كي تتسنى إضافتها إلى القائمة السوداء السنوية للأمين العام. ومن الضروري أن تكفل الأمم المتحدة وجميع الدول حياد تلك الآليات لأجل الحفاظ على فعاليتها.

ويجب علينا أيضا تنظيم إجراءاتنا على المستوى العملي. ويجب أن تواصل الأمم المتحدة نشر المستشارين في مجال حماية الأطفال بغرض تحديد انتهاكات الحقوق ومنعها، فضلا عن ضمان إدماج حماية الأطفال بصورة كاملة في تخطيط عمليات حفظ السلام.

وأخيرا، من الضروري أن نكثف إجراءاتنا على المستوى السياسي. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، أُنجز الهدف الأساسي لحملة

إن مسؤولية حماية المدنيين، وخاصة الأطفال، تقع في المقام الأول على عاتق الدول. وفي الوقت نفسه، تؤكد مصر على التزامها التام تجاه تطوير ملف الأطفال والتزاعات المسلحة في إطار مجلس الأمن، بما في ذلك تطوير الإطار القانوني والمؤسسي لتوفير الحماية اللازمة للأطفال في مناطق النزاعات.

وقد نجحت مصر في آيار/مايو الماضي، خلال رئاستها لهذا المجلس، بالتعاون مع وفود كل من اليابان ونيوزيلندا وأوروغواي وإسبانيا، في تمرير قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٨٦ (٢٠١٦) بالإجماع وبرعاية عدد كبير من الدول من غير أعضاء المجلس، والخاص بالرعاية الصحية في النزاعات المسلحة، وهو المجال الذي يرتبط بصورة مباشرة بحماية الأطفال الذين يتلقون هذه الرعاية ويتعرضون لمخاطر عدة وذلك على النحو الذي أوضحه السيد أنطوني ليك، في بيانه. وبالرغم من فعالية وكفاءة الآليات التي أنشأها الأمم المتحدة من أجل رصد الانتهاكات التي يتعرض لها الأطفال في مناطق النزاع، إلا أن هؤلاء الأطفال ما زالوا هم الأكثر عرضة لأبشع الانتهاكات، وفي هذا الإطار، نرى أهمية التأكيد على النقاط التالية:

أولاً، إن محدودية الموارد المادية والبشرية هي المشكلة الرئيسية التي تواجه جميع الدول التي تعاني من نزاع مسلح أو تلك التي تعاني من مرحلة ما بعد النزاع، كما يعاني مكتب الممثلة الخاصة من نقص الموارد المالية أيضاً، والتي تعيق عملية إعادة إدماج الأطفال الذين يتم إطلاق سراحهم من جانب الجماعات المسلحة. وهي نقطة هامة يود وفد مصر التأكيد عليها. ثانياً، إن اقتصار مهمة الآليات الحالية على تجميع البيانات من مناطق النزاع حول الانتهاكات وعدد الضحايا ومرتكبي هذه الانتهاكات، ووضعها في ملاحق التقرير، يجعل من تلك التقارير مجرد أداة للرصد فقط، بينما لا تستطيع إيجاد سبل لتوفير الحماية العملية والواقعية المطلوبة للأطفال والتي أنشئت من أجلها الولاية. ثالثاً وأخيراً، من الأهمية بمكان توضيح

السيد مصطفى (مصر): أود في البداية أن أهنيكم، سيدي الرئيس، على رئاسة بلدكم لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس، متمنياً لكم ولوفدكم كل التوفيق.

كما أود أن أستهل كلمتي بتمنيين جهود وفد ماليزيا في تناول ملف الأطفال والتزاعات المسلحة في مجلس الأمن، وكذا جهود كل من مكتب الممثلة الخاصة المعني بالأطفال والتزاع المسلح واليونيسيف. كما نرحب بوجود الأمين العام بيننا اليوم.

نحتفل هذا الشهر بمرور ٢٠ عاماً على صدور تقرير غراسا ماشيل (A/51/306) الذي يعد اللبنة الأولى للإطار القانوني والمؤسسي لملف الأطفال والتزاع المسلح في مجلس الأمن ولكيفية توفير الحماية اللازمة لهم. وقد نجح المجتمع الدولي في تنفيذ توصيات التقرير الخاصة بظاهرة الأطفال الجنود، حيث تم إطلاق حملة "أطفال لا جنود"، والدخول في محادثات مع الحكومات والأطراف غير الحكومية من أجل إطلاق سراح الأطفال الجنود، وضمان وجود مواد في معظم اتفاقيات السلام حول إعادة إدماج هؤلاء الأطفال وتوفير الحماية والرعاية اللازمة لهم، وكذلك دخول البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢.

وعلى الرغم من ذلك، فإننا لم نستطع حتى الآن تحقيق معظم توصيات التقرير. فلا يزال المجتمع الدولي يحتاج إلى مراجعة توصيات التقرير، خاصة تلك المتعلقة بالأطفال اللاجئين والنازحين، وخاصة في ظل نقص الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ هذه التوصيات، فيما يتعلق تحديداً بدول الملجأ، كما لا يزال هناك الكثير لتحقيقه فيما يتعلق بحالات الاستغلال الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وتدابير نظم العقوبات، والصحة والتغذية، والتأهيل النفسي، والتعليم.

ثانياً، ينبغي الحيلولة دون وقوع الأطفال ضحية للإرهاب والأيديولوجيات المتطرفة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فعالة ويكافح بفعالية استخدام الإنترنت من جانب المنظمات الإرهابية لنشر الإرهاب عن طريق الوسائل السمعية البصرية والتجنيد والتخريب على الجرائم.

يجب علينا تحسين تعليم الأطفال ومساعدتهم على تطوير عقلية الاحترام والانفتاح والتسامح ونبذ العنف وتجنب التأثيرات السلبية للإيديولوجيات الإرهابية والمتطرفة. ويتعين علينا إيلاء الاهتمام الكامل لدور الأسرة والمدرسة والمجتمع في تشكيل مظلة الحماية ضد تعدي الأيديولوجيات الإرهابية على الأطفال.

ثالثاً، ينبغي أن تكون هناك استجابة مناسبة للانتجار باللاجئين والمهاجرين. ولا بد أن تعمل البلدان الأصلية للاجئين والمهاجرين وبلدان العبور والمقصد على تحسين التعاون في مجال إنفاذ مراقبة الحدود وتحسين آليات الهجرة ومراقبة الحدود والجمارك وحرس السواحل ومكافحة الجرائم ذات الصلة والحد من حالات استغلال الأطفال وتكثيف عمليات تحديد هوية الأطفال المعرضين لخطر الاتجار وإعادةهم إلى الوطن وحمايتهم، وحماية حقوق الأطفال المشروعة ومصالحهم.

رابعاً، يجب تعزيز الإغاثة الدولية الإنسانية للأطفال المشردين. يجب على المجتمع الدولي أن يكفل، مع احترام سيادة البلد الذي يشهد حالة نزاع ومبادئ الإنسانية والحياد والتراحم، حصول الأطفال على الغذاء والرعاية الطبية والتعليم والمساعدة القانونية والمساعدة على إعادة إدماجهم في المجتمع. ويجب الاستفادة بشكل كامل من دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، في جملة أمور أخرى، في تنسيق جهود الإغاثة الدولية الإنسانية وإقامة أوجه التآزر.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الأمين العام على حضور مناقشتنا

مصادر البيانات الواردة في التقارير وعدم اقتصارها على أحد أطراف النزاع دون غيره. كما يتعين العمل على تلافي ازدواجية المعايير، والتناقض بين متن التقرير وملاحقه في بعض الأحيان.

السيد ليو جيايبي (الصين) (تكلم بالصينية): ترحب الصين بمبادرة ماليزيا بعقد جلسة اليوم. ونشكر الأمين العام بان كي - مون، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة زروقي، والمدير التنفيذي لليونيسيف السيد أنطوني ليك على إحاطاتهم الإعلامية.

إن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاعات المسلحة في بعض البلدان والمناطق. ومع تصاعد وانتشار الأنشطة الإرهابية، أصبحت عمليات قتل الأطفال واختطافهم وتجنيدهم للهجمات الإرهابية من قبل المنظمات الإرهابية مشكلة خطيرة مستمرة. إن الاضطرابات المستمرة في أجزاء من الشرق الأوسط قد أثارت موجات كبيرة من اللاجئين والمهاجرين. ويتزايد تشريد الأطفال والاتجار بهم. وينبغي للمجتمع الدولي، في ضوء الحالة والديناميات الجديدة، اتخاذ تدابير فعالة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

أولاً، يجب شن كفاح حازم ضد الأعمال الشنيعة والانتهاكات التي ترتكبها المنظمات الإرهابية ضد الأطفال. وينبغي للمجتمع الدولي المحافظة على معايير متسقة وعدم التسامح وعدم التمييز تجاه الإرهاب، وممارسة ضغوط كبيرة على الإرهابيين، وأن يكافح بحزم عمليات قتل الأطفال والاعتداء عليهم واختطافهم من جانب المنظمات الإرهابية. وينبغي لجميع البلدان أن تعزز التعاون في مجال إنفاذ القانون للتأكد من أن جميع المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال يعاقب عليها بشدة في أي بلد قد يفرون إليه. ولإنقاذ الأطفال المختطفين من قبل المنظمات الإرهابية، ينبغي للبلدان أن تزيد من تبادل الاستخبارات والمعلومات من أجل التعبئة الكاملة لجميع القوى وإنقاذ الأطفال المحتجزين رهائن.

حيث تتدفق المعلومات باستمرار في الزمن الحقيقي إلى أي جزء من العالم، هذه القائمة السوداء للأمم المتحدة مطالبة بحشد الثقة والحصول على سجل الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني، وخاصة كفالة أن نجتمع كافة جهودنا على كل المستويات لحماية الأطفال في النزاع المسلح.

وهذه القائمة يمكن أن تكون أداة مفيدة للغاية، ولكنها لن تكون مفيدة إلا إذا كانت ذات مصداقية. ونتيجة لذلك علينا أن نحترم تماما عملية تجميع البيانات من جانب الأمم المتحدة، التي يجب أن تواصل التحلي بالشفافية والحياد بشكل كامل. عندما لا تظهر أبدا دول أعضاء على تلك القائمة، وحينما نرى عاما بعد عام تورطهما في الهجمات على الأطفال، أو عندما نقرر أن ندرج أو نستبعد أي بلد لأسباب سياسية، فنحن نقوض بشكل يتعذر إصلاحه مصداقية القائمة والمنظمة. ولذلك نحث الأمين العام وجميع الدول الأعضاء على احترام النتائج التي خلصت إليها آلية الرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة. أود أن أدلي بثلاثة تعليقات.

أولا تشرفت إسبانيا بالانتماء إلى فريق صياغة القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) الذي اتخذ أيار/مايو من هذا العام، بشأن الهجمات ضد الأطباء والمستشفيات التي أشار إليها زميلي ممثل مصر. ونحيط علما بالإشارات الواردة في تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح. هذان جدولان عمل متوازنان ولكن يعزز كل منهما الآخر. ونحن ممتنون للرسالة التي أرسلها الأمين العام للتو إلى رئيس مجلس الأمن معلنا عزمه تقديم مجموعة من التوصيات بشأن التطبيق العملي لهذا القرار. وستابع بالطبع هذه التوصيات بشكل وثيق.

ثانيا، نرحب، كما قال الأمين العام، بنجاح حملة أطفال لا جنود التي مكنت من إبرام خطط العمل الوطنية لإنهاء تجنيد الأطفال في القوات المسلحة التابعة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإسبانيا، التي أسهمت في تمويل هذه الحملة، على ثقة

المفتوحة اليوم، وأشكره على بيانه. كما أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زروقي على عرضها التقرير السنوي (S/2016/360). وأشكر المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على إحاطته الإعلامية التي وجدتها ملفتة للغاية. يضطلع وفد ماليزيا بعمل ممتاز في توجيه الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح بطريقة كتومة وفعالة للغاية. وتسهم ماليزيا في تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة باستخدام جميع الأدوات المتاحة تحت تصرف مجلس الأمن. وأشيد بماليزيا على ذلك العمل.

إن الأطفال والنزاع المسلح هو موضوع أكبر من مجرد بند على جدول أعمال مجلس الأمن: إنه مسؤولية جماعية وضرورة أخلاقية لنا جميعا بوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة وباعتبارنا بشرا. نظراً لتجنيد القُصّر وقصف المدارس وعمليات الاختطاف والاعتصاف وقتل الأطفال علينا أن نتعنت حينما يتعلق الأمر بحماية الأطفال ونطلب بالالتزام الصارم بالقانون المحلي والدولي. ولذلك السبب أود أن أركز ملاحظاتي على مسألة أساسية، ألا وهي مصداقية المسؤولين عن الهجمات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. سأشير بإيجاز إلى ثلاث مسائل - وهي الهجمات ضد الأطباء والمستشفيات وحملة أطفال لا جنود والحرب ضد الإرهاب.

حينما اعتمد ميثاق الأمم المتحدة كان طابع النزاع المسلح مختلفا عما هو اليوم. فقد تطورت الحروب والنزاعات على مدى السنوات الـ ٧٠ الأخيرة. ولذلك أصبح من الضروري أن يعتمد المجلس أدوات جديدة للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن. والقرار ١٣٧٩ (٢٠٠١) مثال ممتاز على عملية التكيف. كُلفت الأمانة العامة في ذلك الوقت بإعداد قائمة سنوية بالأطراف المسؤولة عن الهجمات المتعمدة ضد الأطفال في النزاع. في عالم تسوده العولمة، وفي ظل إمكانية الوصول إلى وسائل الاتصال وشبكات التواصل الاجتماعي

تبدأ المذكرة المفاهيمية (S/2016/662، المرفق) التي أُعدت لهذه المناقشة باقتباس بليغ من تقرير غراسا ماشيل لعام ١٩٩٦، يستنهض ضمائرنا جميعا دون استثناء في ضوء حقيقة أنه،

”ما يخالف ما يملبه الضمير أن نرى بكل هذا الوضوح والانتظام تلك الاعتداءات على حقوق الأطفال ثم نتقاصر عن الدفاع عنهم. وإنه لذنوب لا يمكن اغتفاره أن يُعتدى على الأطفال وأن يُغتصبون ويقتلون دون أن يشمئز لذلك ضميرنا أو أن يستشير ذلك حس الكرامة لدينا“. (A/51/306، الفقرة ٣١٧).

وتعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية أنه لأمر مأساوي وغير مقبول أخلاقيا أنه لا تزال هناك عاما بعد عام صعوبات متزايدة الخطورة في حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح، وأنه في العديد من هذه الحالات ازدادت الحالة سوءا في العقدين الماضيين.

فهنالك ما يقرب من ٦٠ مليون شخص مشردين قسرا في أنحاء العالم، نصفهم دون سن الثامنة عشرة وجميعهم سُردوا نتيجة لمأساة الحرب وزعزعة الاستقرار السياسي والاقتصادي والفقر والتطرف العنيف والإرهاب. ومن قبيل التناقض أن نتطلع إلى تحقيق سلام دائم ومستدام في حين ينشأ عدد كبير من الأطفال في بيئة من الكراهية والعنف المسلح، فضلا عن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ومما لا شك فيه أن تلك الحالات تقوض فرص إمكانية بناء شخصية هؤلاء الأطفال ليتولوا، في غضون سنوات قليلة، زمام الأمور في بلدانهم على أساس ثقافة السلام والتنمية المستدامة.

وتنوه فنزويلا بالتقدم السياسي والتشريعي المحرز في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، الأمر الذي يتجلى في اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الإضافي. ومع ذلك، وعلى الرغم من تلك الإنجازات، لا تزال البشرية تواجه تناقضات

بأنها ستكون حافزا للتصدي للتحدي القائم، ألا وهو الجهات الفاعلة غير الرسمية.

ثالثاً وأخيراً، إنها تلك الجهات الفاعلة غير الرسمية التي تهمنا كثيرا وخاصة الإرهابيين. فأحداث مثل قطع رأس طفل يبلغ من العمر ١١ عاما الذي وقع في حلب وخطف الفتيات من جانب بوكو حرام والتجنيد الواسع النطاق للقصر من قبل داعش والهجمات الانتحارية التي يقوم بها القصر - جميع هذه الأعمال تبين أن الأطفال يتعرضون بصورة متزايدة للتطرف العنيف. نحن لا نتكلم عن الأطفال الجنود فحسب، بل عن الأطفال الإرهابيين، الذين يعتبرون الجلادين والضحايا على حد سواء. ويتعين علينا استخدام جميع الأدوات المتاحة لكفالة التحقيق في هذه الهجمات وتحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم. وهذا أقل ما يستحقه الضحايا.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

(تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم وأعرب عن تقديري لعملكم بوصفكم رئيسا للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. أود أيضا أن أهنيئ ماليزيا والوفد الماليزي بصفقتها رئيس المجلس خلال شهر آب/أغسطس. ونتمنى لكم كل نجاح، سيدي، ونؤكد على أنه يمكنكم التعويل على دعمنا الكامل. ونود أيضا أن نهنيئ اليابان والوفد الياباني بأسره على العمل المميز في رئاسة مجلس الأمن في شهر تموز/يوليه.

ونرحب بحضور الأمين العام السيد بان كي - مون وبالبيان الذي ألقاه، ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي على إحاطتها الإعلامية. ونقدم لها دعمنا ونشيد بجهودها الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. كما نسلط الضوء بالطبع على العمل الذي اضطلع به المدير التنفيذي منظمة الأمم المتحدة للطفولة السيد أنتوني ليك.

جسيمة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة من العقاب. ويجب على الأمم المتحدة رفع صوته من أجل جميع الأطفال في جميع أنحاء العالم، ولا سيما أولئك الذين يقعون ضحايا للنزاع المسلح، دون تمييز من أي نوع.

ونلاحظ بقلق ومع شعور بالعار الكيفية التي تتم بها إخضاع بعض البلدان للمساءلة عن الانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، ومع ذلك يظل الصمت رهيب هو الاستجابة للدعاءات الداعية إلى المساءلة عن الجرائم والانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل ضد الأطفال الفلسطينيين. ووفقاً للأرقام التي نشرتها اليونيسيف، قتلت إسرائيل ٢٢ طفلاً في الربع الأول من عام ٢٠١٦. وعلاوة على ذلك، هناك أكثر من ٤٠٠ طفل فلسطيني محرومون من حريتهم بطريقة غير مشروعة، ولا يزال غير معترف بهم كقُصّر، ويتعرضون علاوة على ذلك لمعاملة قاسية ومهينة ولا إنسانية. ويُحاكم كل سنة ما يقرب من ٥٠٠ إلى ٧٠٠ طفل فلسطيني أمام المحاكم العسكرية الإسرائيلية.

ونشعر بالقلق إزاء سياسة المعايير المزدوجة المستخدمة في حالة فلسطين، حيث تتغير المناقشة من أجل تقييد الدعوات المطالبة بتعزيز الجهود الرامية إلى الوفاء بالالتزامات بموجب القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك مبدأ التناسب. ويجب أن تكون المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة متماشية تماماً مع مبادئ الموضوعية وعدم الانتقائية والحياد. ولا يمكن أن يُعفى أحد من المسؤولية، سواء كان يمثل جماعة مسلحة غير تابعة للدولة أو قوات مسلحة تابعة للدولة أو أي مصالح سياسية.

وثاني التحديات الكبيرة التي أمانا هو تحدي الإرهاب والتطرف العنيف. وفي السنوات الأخيرة، خلّفت هذه الآفات عواقب وخيمة على الأطفال الذين يشكلون في أحيان كثيرة أهدافاً مباشرة لأعمال تستهدف التسبب في سقوط أكبر

وتحديات هائلة فيما يتعلق بحماية واحترام حقوق الفئات الأكثر ضعفاً.

وفي العديد من النزاعات في جميع أنحاء العالم ولا سيما في الشرق الأوسط، تتسم استجابة المجلس بعدم الاتساق على الرغم من المعاناة والانتهاكات الجسيمة الواضحة والموثقة التي يتعرض لها الأطفال. ولئن كنا قد اتخذنا في العديد من الحالات قرارات لتيسير تقديم المساعدة الإنسانية وتدابير لحماية المدنيين، بمن فيهم الأطفال، كان من المستحيل في حالات أخرى إحراز تقدم بشأن هذه المسألة. ويواجه العديد من البلدان في المنطقة أزمة إنسانية خطيرة ناجمة عن الحروب في سورية والعراق واليمن، والتي يحتاج فيها أكثر من ٨٠ في المائة من السكان إلى مساعدة إنسانية. ومع ذلك، لم يحرز أي تقدم بسبب المصالح المتباينة التي تخرج عن نطاق المبادئ التي تسترشد بها المنظمة. ولا ينبغي لتقرير الأمين العام (S/2016/360) أن يظل صامتاً أو ضعيفاً أو أن يقوم بتأجيل معالجة تلك المسائل بسبب ضغوط سياسية من أي نوع.

والتحدي الكبير الأول الذي نواجهه يتمثل، أكثر من أي وقت مضى، في الواجب الأخلاقي والمعنوي للأمم المتحدة. وهو يقتضي أن نتصرف باتساق في مناقشاتنا بشأن الإجراءات الكفيلة بحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ولن تؤدي ممارسة استخدام المعايير المزدوجة في تلك المجالات إلا إلى تقويض الجهود الدولية الرامية إلى حماية الأطفال، وتنطوي هذه الممارسة على تناقض غير أخلاقي وهي غير أخلاقية بالمرّة. وفترويلاً تعارض وتدين جميع انتهاكات القانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان التي تُرتكب ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، أياً كان مرتكبوها، وتهيب بجميع أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. وفي جميع الحالات، يجب على هذه المنظمة، من الأمانة العامة إلى جميع دولها الأعضاء، تجنب إفلات من يرتكبون انتهاكات

وفي هذا الصدد، نطالب بوضع حد لجميع التدخلات العسكرية الأجنبية في تلك المنطقة ولزراعة استقرار مجتمعات بأكملها لخدمة أغراض جغرافية - سياسية واقتصادية، وعن طريق نقل الأسلحة وتمويل الجماعات الإرهابية والمتطرفة وتدريبها وتوفير الملاذ الآمن لها. ونحث جميع الدول على العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وأحكام الصكوك الدولية وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

ومما يثير القلق أنه في العديد من الحالات يؤدي الرد على التهديد الذي يشكله العنف المفرط إلى المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان وزيادة معاناة السكان المدنيين، ولا سيما الأطفال. ومن المثير للجزع أن العمليات العسكرية التي تقوم بها مختلف التحالفات، على الرغم من أسمائها، قد أسفرت عن نفس الضرر والألم ضد السكان المدنيين - وهي حالة أجمت الخطاب العنيف للجماعات التي تحاربها. وندعو إلى أن يكون أي رد يهدف إلى مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف متسقا مع القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

ويجب على الدول أن تستفيد من التدابير والإجراءات بما يتفق مع الحماية التي ينص عليها القانون الدولي الإنساني واتفاقية حقوق الطفل عند التعامل مع الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة أو المتطرفة. وينبغي تطوير بدائل الملاحقة القضائية والاحتجاز بما يتفق مع مصالح الأطفال وتحديد أولويات إعادة إدماجهم على نحو فعال.

ونعتقد أيضا أن أنسب استراتيجية لحماية الأطفال من المشاركة في الحرب وعواقبها هو منع نشوب حالات النزاعات وحلها من خلال اتباع نهج شامل تجاه الأسباب الهيكلية.

وإننا نسلّم بحقيقة أن أوجه الضعف الاجتماعي والاقتصادي والانتهاكات والتعصب العرقي والديني والتمييز والاستبعاد في العديد من الحالات التي يواجهها الأطفال من جراء الحرب تعمل على تيسير مشاركتهم في الأعمال العدائية

عدد من الضحايا من المدنيين وترويع المجتمعات، حتى بما في ذلك جعل الأطفال جلادين أو إجبارهم على تنفيذ تفجيرات انتحارية. وأكثر الحالات فظاعة هي عمليات الاختطاف الجماعي والاعتداءات على الأطفال التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام وتنظيم داعش وجبهة النصرة. إن الزيادة في معدل الإرهاب والتطرف العنيف في الشرق الأوسط، من بين أمور أخرى، هي نتاج للتدخلات العسكرية وتقديم المساعدة إلى المتطرفين المسلحين والإرهابيين بغية زعزعة استقرار الدول وتفكيك قدراتها المؤسسية وتدمير النسيج الاجتماعي. وأدى ذلك إلى عواقب سلبية على السلام والأمن الدوليين، ولا سيما المسائل الأمنية التي تؤثر على الأطفال.

وترتكب الجهات من غير الدول التي تمارس العنف، بما في ذلك المنظمات الإرهابية، أعمالا همجية تهدد أحوال البشر وتيسر ارتكاب انتهاكات لحقوق الأطفال وإساءة معاملتهم، كما حدث مؤخرا في سورية، حيث تم قطع رأس الطفل الفلسطيني عبد الله عيسى، البالغ من العمر ١٢ عاما، في حلب على يد قوات مما يُسمى خطأ بالمعارضة "المعتدلة" التي تستخدم نفس أساليب الإرهابيين من جبهة النصرة وتنظيم داعش والكيانات المرتبطة بهما.

وما فتئت التدخلات العسكرية الأجنبية والحروب التي بدأت منذ عام ٢٠٠١ في الشرق الأوسط، كما في حالة العراق، تمثل السبب الرئيسي في جعل الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٠ سنوات ضحايا للصدمات النفسية والإيذاء وضحايا مباشرين للعنف بسبب تدمير المجتمعات في بيئة حرجى تحويلها بالقوة من أجل تبرير الخوف والموت. واليوم، يجري تجنيد الكثير من الشباب بمعرفة منظمات متطرفة، من قبيل داعش وجبهة النصرة، لنشر الرعب وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم، وبالتالي، وللأسف، فرض ثقافة الموت والقضاء على أي توقعات بمستقبل سلمي لأطفال الشرق الأوسط.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): تقدّر أوكرانيا المبادرة المأليزية بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتزاعات المسلحة. وهي مناسبة في أوانها ورمزيتها، بالنظر إلى أننا نحبي هذا العام الذكرى العشرين لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، فضلاً عن جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على ما قدموه من مساهمات. تشيد أوكرانيا بعمل مكتب الممثلة الخاصة.

وتؤيد أوكرانيا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق اليوم.

إن التقدم المحرز خلال السنوات العشرين الأخيرة في تنفيذ الولاية المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح مثير جداً للإعجاب. ونشيد بتوقيع ٢٥ خطة للعمل بين أطراف التزاع. وقد جرى شطب تسعة من أطراف التزاع من مرفقات التقارير السنوية. ومع ذلك تشعر أوكرانيا بقلق بالغ إزاء زيادة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، على النحو المبين في آخر تقرير للأمين العام (S/2016/360). ومن غير المقبول على الإطلاق أن الأطفال ما زالوا يتحملون وطأة المعاناة في الحروب والتزاعات المسلحة. إن الأزمات والتزاعات العنيفة الجارية في جمهورية أفريقيا الوسطى والعراق ونيجيريا وجنوب السودان وسورية وأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والعديد من الأماكن الأخرى قد أودت بحياة آلاف الأطفال وخربت حياة ملايين الأطفال الآخرين. وآخر مثال مروع على ذلك هو مدينة حلب السورية.

فالتزاعات المسلحة لا تؤدي إلى الإصابات والوفيات العنيفة وحسب، بل تعطل بشدة أيضاً حياة الأطفال. وينفصل الأطفال عن ذويهم وأسره في مناطق القتال وسط الفوضى. ويتم تدمير حياة المجتمعات المحلية. وتضطّر المدارس إلى الإغلاق ولا يمكن للمرافق الصحية أن تقدّم الخدمات، التي

وتضخيم الآثار السلبية للتزاع المسلح عليهم. ولذلك، فمن الأهمية بمكان أن نمنع استخدام الأطفال في التزاعات المسلحة وتجنيدهم، وأن نضمن حمايتهم وحقوقهم في هذه الحالات. ويمكننا بتلك الطريقة الخروج من الحلقة المفرغة للعنف وتعزيز الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستدامة والشاملة للجميع. ويجب، بناء على ذلك، الاستمرار في دعم برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بما في ذلك بناء القدرات المكرس على وجه الخصوص لحماية الأطفال على النحو المنصوص عليه في إطار هيكل بناء السلام. وهذا أمر بالغ الأهمية للانتقال الفعال والمستدام من الحرب إلى السلام. ويجب أن يتماشى مع الاحتياجات الخاصة اللازمة لحماية الأطفال ومساعدتهم، بما في ذلك المعايير الجنسانية إلى جانب الدعم الدولي المناسب للميزانية والذي يأتي في حينه.

وتؤكد فتزويلا مجدداً أن حماية الأطفال المتضررين من التزاعات المسلحة يجب أن تكون أولوية أساسية لجميع الدول الأعضاء في المنظمة، فضلاً عن منظومة الأمم المتحدة بأسرها، في جميع مراحل التزاع. وبناء عليه، فنحن ملتزمون بمواصلة تقديم دعمنا الثابت للجهود المتماشية مع القانون الدولي وحماية الأطفال بوصفها التزاماً أخلاقياً لا مفر منه.

وأود أن أختتم بالاقتراس من قصيدة بعنوان "أطفال بلا نهايات" التي كتبها الشاعر الفتزويلي أندريس إيلوي بلانكو: "عندما يُرزق أحدنا بطفل، تشبعنا كل ضحكة، وتعتصر فؤادنا كل دمة، مهما كان مصدرها. وعندما يُرزق أحدنا بطفل، يدخل إلى قلبه العالم ويخرج قلبه إلى العالم. وعندما يُرزق أحدنا بطفل، فكأن جميع أطفال العالم يكونون لديه، ملايين الأطفال الذين تبكي معهم جميع الشعوب، والذين تضحك معهم الأمهات ويحلم بهم الجميع."

المتوفرة لدينا، قُتل ٦٨ طفلاً وجُرح ١٨٦ في الجزء الشرقي من أوكرانيا منذ بداية التزاع الذي تديره روسيا. ويبلغ الآن عدد الأشخاص المشردين داخلياً في أوكرانيا الذين أُجبروا على ترك ديارهم في المناطق المتأثرة بالحرب ١,٧ مليون شخص، بما في ذلك ٢١٥ ٠٠٠ طفل. وتبذل الحكومة الأوكرانية قصارى جهدها لتعزيز الحماية الاجتماعية للأطفال المشردين والأسر التي لديها أطفال، بما في ذلك من خلال وضع التشريعات ذات الصلة. وكما تشير تقارير منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، تأثرت حياة ٥٨٠ ٠٠٠ طفل ممن يعيشون في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة وعلى امتداد خط التماس في شرق أوكرانيا نتيجة لاستمرار التزاع. ووفقاً لوزارة الدفاع الأوكرانية، تُستخدم ٣٩ من المدارس ورياض الأطفال والمرافق الأخرى المخصصة للأطفال في الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا للأغراض العسكرية من جانب الجماعات المسلحة غير القانونية المدعومة من روسيا. فقد حُوت تلك المواقع إلى ثكنات ومواقع عسكرية محصنة ومرافق لتخزين الذخيرة والأسلحة.

وفي مناسبات عديدة، استخدم الانفصاليون الذين تدعمهم روسيا أراضي المدارس كمواقع لتوضّع المدفعية والهاون. وهناك أيضاً تقارير مثيرة للقلق الشديد عن إنشاء معسكرات يُدرّب فيها الأطفال على استعمال الأسلحة وعن استخدام الأطفال في جمع المعلومات الاستخباراتية وحراسة نقاط التفتيش. فعلى سبيل المثال، في أيار/مايو ٢٠١٥ وفي نقطة تفتيش في ضواحي ماكيفكا الواقعة تحت سيطرة ما يسمى جمهورية دونيتسك الشعبية والتي تبعد ١٠ كيلومترات إلى الشرق من دونيتسك، رصد المراقبون من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا طفلاً يبلغ من العمر بين ١٢ إلى ١٤ سنة يرتدي زياً موهياً ويحمل بندقية آلية من طراز كلاشينكوف ٤٧. وقد أبلغت بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في مناسبات عديدة عن وجود مزاعم بأن التشكيلات المسلحة

تشتد الحاجة إليها أكثر من أي وقت مضى. وتؤدي التزاعات المسلحة الجارية إلى زيادة عدد اللاجئين والأشخاص المشردين داخلياً. وهذا تحدّي يتعين علينا أن نجد طريقة للتعامل معه على نحو فعال. إن محنة الأطفال المشردين بسبب التزاعات المسلحة هي مبعث للقلق الشديد على نحو خاص. وفي حالات التزاع، يتعرض الأطفال المشردون واللاجئون الأطفال إلى مخاطر حقيقية تقشعر لها الأبدان من التجنيد الإجباري أو إساءة المعاملة أو الاختطاف. ويتعين علينا جميعاً أن نسأل أنفسنا: هل قمنا نحن أعضاء المجتمع الدولي بما فيه الكفاية لضمان حماية هؤلاء الأطفال؟

ويسلط التقرير الضوء على الشواغل فيما يتعلق بتصدي الدول الأعضاء للتطرف العنيف. وتشاطر أوكرانيا الأمين العام رأيه في أننا بحاجة إلى تحديد الأسباب الجذرية للتطرف العنيف ومعالجتها. وفي رأينا، فالتعليم عامل أساسي في مكافحة الخطاب المتطرف. بيد أن حق كل طفل في الحصول على تعليم جيد أمر بعيد المنال بالنسبة لملايين الأطفال المتضررين من التزاع. إلا أن التعليم وحده ليس كافياً. ولكي نعالج الحلقة المفرغة للتزاع والعنف والكراهية، يجب عمل المزيد من أجل وضع حد للإفلات من العقاب على الجرائم الخطيرة التي تقع في مناطق مختلفة. ووفقاً لليونيسيف، هنالك ١ من كل ٤ أطفال ممن هم في سن التعليم الابتدائي والمتوسط والبالغ عددهم ١١٠ ملايين - أي نموذجياً بين سن ٦ و ١٥ عاماً - يعيشون في مناطق التزاع ويفوتهم التعليم. ويتعرض كل يوم ما متوسطه ٤ مدارس أو مستشفيات للهجوم أو الاحتلال من قبل قوات وجماعات مسلحة. ولهذا، يجب القيام بمزيد من العمل لتوفير حماية أفضل للمدارس من الاعتداء ومنع استخدامها لأغراض عسكرية عملاً بالقانون الدولي.

وللأسف، فنحن نعرف مباشرة الأثر السلبي الذي يمكن للتزاعات المسلحة أن تتركه على الأطفال. ووفقاً للبيانات

السيد زغاينوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر وفد ماليزيا على مبادرته بعقد جلسة اليوم، وكذلك على قيادته المقتدرة والدينامية لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. ونحن ممتنون للأمين العام، وللمقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم الموضوعية في جلسة اليوم.

لقد درسنا بعناية تقرير الأمين العام (S/2016/360) بشأن مسألة الأطفال والنزاع المسلح. ونود الإشادة بدور الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، بما في ذلك في الحملة التي توشك على الانتهاء الآن "أطفال لا جنود".

وإننا نتشاطر قلق واضعي التقرير المتعلق بالعواقب على الأطفال نتيجة النزاعات العديدة الدائرة في مختلف بقاع العالم. وتمثل وحشية العصر الحديث في ما يمكن أن نسميه الحالات التي يصبح فيها الأطفال أهدافاً لهجمات متعمدة. إننا نشعر بقلق بالغ جراء تدمير المدارس والمستشفيات والبنية التحتية المدنية الأخرى. إن الحالة متردية في عدد من البلدان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وفي الأيام الأخيرة، نتيجة الضربات الجوية بقيادة الولايات المتحدة، قتل عشرات المدنيين في سورية، بمن في ذلك النساء والأطفال. وأدى تآكل مؤسسات الدولة نتيجة للتدخل الخارجي في المنطقة إلى توفير أرض خصبة للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف. وليس من المستغرب أن يتم استخدام الأطفال باعتبارهم إرهابيين وانتحاريين أو شهداء يتم قطع رؤوسهم. وتشير هذه الجرائم المروعة للحاجة الملحة لبذل المجتمع الدولي لجهود منسقة ومتواصلة لمكافحة الإرهاب.

للأسف، يشار إلى بعض الأطراف والجماعات الدولية التي ترتكب هذه الفظائع "بالمعتدلين". ويعيد ذلك إلى الأذهان الهجوم الأخير على الطفل الفلسطيني الذي قطعت رأسه، عناصر مسلحة من جماعة نور الدين الزنكي. ونحن مقتنعون بأن السماح بهذه "المعارضة" أمر غير معقول.

غير النظامية في الشرق تمنع الشباب من مغادرة دونيتسك وتجندهم قسراً للانضمام إلى صفوفها، الأمر الذي يمكن أن يرقى إلى الاتجار بالبشر. وعلى وجه الخصوص، عند نقاط التفتيش التي تسيطر عليها جمهورية دونيتسك الشعبية، رصدت البعثة شباباً مسلحين، ويقدر أن بعض هؤلاء الأفراد الذكور هم من القاصرين. ووردت أيضاً تقارير من مصادر مختلفة تفيد بأن أطفالاً لا تتجاوز أعمارهم ١٥ سنة من العمر يجندون في مجموعات شبابية مسلحة ويشاركون في القتال الفعلي بوصفهم أعضاء كاملي العضوية من قوات المتمردين الذين تدعمهم روسيا، بما في ذلك جماعات الشباب التي تعمل في الاستطلاع والتخريب داخل الأراضي الخاضعة لسيطرة الحكومة.

وهذا كله يرقى إلى تجنيد للأطفال، الأمر الذي يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني. وفي ضوء ذلك، فإن حقيقة أن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح لا يتضمن أي إشارة إلى حالة الأطفال المتضررين من النزاع الأوكراني في منطقة دونباس من أوكرانيا هو إغفال ينبغي تصحيحه. وهذا للأسف مثال آخر على غض النظر عن النزاع المسلح الوحيد الجاري في أوروبا.

وتقدر أوكرانيا تقديراً عالياً المساعدة المالية والتقنية المقدمة إلى بلدنا من منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

إننا ممتنون بشكل خاص لليونيسيف وشركائها على دعمهم المستمر للأطفال، ولا سيما أولئك المتضررين من آثار العدوان الروسي على أوكرانيا.

في الختام، اسمحوا لي أنؤكد التزام أوكرانيا بتعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وسوف نستمر في بذل قصارى جهودنا لتحقيق هذا الهدف في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني.

مكرسين مؤهلين تأهيلا عاليا يظلون بعيدين عن السياسة. ولدينا تساؤلات فيما يتعلق بفكرة ما يسمى توحيد مهام الحماية المتخصصة في إطار عنصر حقوق الإنسان. يمكن أن يكون لهذه المبادرة تأثير سلبي على فعالية بعثات الأمم المتحدة في مجال حماية الأطفال، وتحويل التركيز إلى قضايا حقوق الإنسان. ونحن نعتقد بأنه لا ينبغي اتخاذ هذا النوع من القرارات بدون التشاور المسبق مع الدول، لا سيما وأن العمل بشأن موضوع الأطفال والتزاعات المسلحة يتم على أساس ولايات مجلس الأمن.

ومهما ألقى الوفد الأوكراني اللوم على الاتحاد الروسي فيما يخص الحالة في دونباس، بما في ذلك حالة الأطفال، فإن الحالة هي في الواقع نتيجة لعملية عسكرية نفذتها كييف ضد شرق أوكرانيا. للأسف، ورغم تصريحات الالتزام باتفاقيات مينسك، تستمر العمليات العسكرية الأوكرانية. ووفقا لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، خلال الفترة بين ١٢ و ٢٠ تموز/يوليه وحدها، تعرضت المناطق السكنية التي يسيطر عليها المتمردون للقصف من المواقع التي تسيطر عليها القوات المسلحة الأوكرانية. وتعرضت المنازل والمدارس والمرافق الكهربائية ومحطات الغاز لإطلاق نار. وأصيب المدنيون وتعرضوا للقتل.

ويشير تقرير البعثة إلى أن ما يناهز ٧٠ في المائة من جميع عمليات القصف قد استهدفت مناطق سكنية في دونباس وقام بها الجيش الأوكراني. وتستمر الأنشطة العسكرية للقوات المسلحة الأوكرانية، مع تصميمها العنيد على عدم تنفيذ اتفاقيات مينسك والالتزامات التي تعهدت كييف بها. وثمة تركيز على ضمان الأمن الدائم، لكن كييف تسببت في الواقع في وقوع اشتباكات على طول خط التماس.

إن الحصار الاقتصادي لدونباس وصمة عار على جبين كييف، لأنه يضر بالأطفال، بما في ذلك عرقلة تقديم الخدمات ووصول السلع الأساسية مثل الدواء والتعليم والرعاية الصحية

وقد حان الوقت لمجلس الأمن لكي يوسع قائمة الجماعات الإرهابية العاملة في سورية.

إننا نؤيد النداء الذي وجهه الأمين العام لتعزيز البرامج الرامية إلى منع تجنيد الأطفال عبر شبكات التواصل الاجتماعي ومكافحة انتشار التطرف المصحوب بالعنف من خلال وسائط التواصل الاجتماعي.

ويشير التقرير إلى زيادة في عدد الأطفال المشردين نتيجة للنزاعات العديدة. ونتفق مع الاستنتاج بأن السلام الدائم هو أفضل وسيلة للحد من تدفق الأشخاص المشردين، بمن في ذلك الأطفال.

ونلاحظ جهود الممثلة الخاصة للأمين العام، واستخدام الزيارات القطرية التي تهدف إلى ضمان اتخاذ أطراف النزاع، بما في ذلك الجماعات المسلحة من غير الدول، التدابير اللازمة لحماية الأطفال.

وبالنظر إلى أن هذه المسائل هي من مسؤولية الحكومات الوطنية، من الأهمية بمكان إقامة تعاون مع الحكومات. ونحن نعتقد أن قياس التقدم المحرز في مجال حماية الأطفال يجب أن يستند في المقام الأول إلى تقييم موضوعي للحالة الميدانية، لا الاسترشاد بالإحصائيات المدرجة في خطط العمل. ويكتسي اتباع نهج محايد واستخدام معلومات محققة فقط، أهمية حاسمة، بما في ذلك في صياغة التقارير بشأن هذه المسألة. وهناك حاجة إلى الاعتماد على البيانات المستقاة من مصادر يعول عليها، بعد فحص دقيق. ولا يجب أن تكون هناك محاولات للضغط السياسي الخارجي فيما يتعلق بأنشطة الممثلة الخاصة بينما تضطلع بولايتها.

ومن أجل ضمان قيام الأمم المتحدة بعمل فعال فيما يخص حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح، ينبغي توفير القدرة الكافية في عمليات حفظ السلام. ويجب أن تضم البعثات مهنيين

إن التزاعات الحالية تؤثر على نحو غير متناسب على الأطفال. إن المدنيين هم الضحايا الرئيسيون للهجمات العشوائية، مع عواقب مزرعة على الأطفال. ويسلط تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح (S/2016/360) الضوء على التحديات الخطيرة التي تواجه حماية الأطفال والانتهاكات المتزايدة التي تلحق بهم. وتمثل الحالة في أفغانستان وسورية والعراق والصومال وجنوب السودان واليمن وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وفلسطين، بعض الأمثلة الواردة إلى الأمم المتحدة عن القتل الوحشي للأطفال وإصابتهم وتشويههم واحتطافهم وتجنيدهم قسرا من قبل الجماعات المسلحة وتعرضهم للانتهاك والاستغلال الجنسيين.

ويبين الواقع الشنيع تزايد عدد الأطفال المتضررين من التطرف العنيف. فهم يستخدمون كجلادين أو انتحاريين؛ ويتم استهدافهم بأعمال ترمي إلى تدمير المجتمعات وترويعها وإذلالها لإجبارها على الامتثال؛ ويخضعون للتشريد الجماعي وجميع أنواع الاتجار، بما في ذلك تجارة الرقيق. ويبرز تقرير الأمين العام حالات سلب حرية الأطفال الذين سبق لهم الارتباط بالمتطرفين أو الجماعات المسلحة، من دون مراعاة الأصول القانونية. ونحن نرى أنه ينبغي مراجعة هذه الحالات بعناية، نظرا لأن الكثير من هؤلاء الأطفال إنما هم ضحايا، وينبغي التعامل معهم على هذا النحو. ويجب أن تكفل الدول الأعضاء اتساق إجراءات المحاكمة مع المعايير الدولية لقضاء الأحداث ومبادئ مصالح الطفل العليا واحتياجاته الخاصة وأوجه ضعفه. ويجب أن تعطى الأولوية لإعادة إدماج الأطفال المرتبطين سابقا بالجماعات المسلحة، لا لمعاقبتهم.

ويتمثل أحد الاتجاهات المزرعة للغاية في تزايد هجمات القوات العسكرية والجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية على المناطق المكتظة بالسكان - بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمرافق الطبية. فيجب أن تتوقف هذه الأعمال

وهلم جرا. وتشير روايات عديدة للمنظمات غير الحكومية إلى استخدام القوات العسكرية الأوكرانية للمدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى، بما في ذلك تدمير ومصادرة الممتلكات.

وقد أشرنا مرات عدة إلى عدم وجود حل عسكري للأزمة في أوكرانيا. ويجب علينا الحيلولة دون أن يؤدي تزايد التوترات في الشرق إلى عمل عسكري شامل. وناشد مرة أخرى الممثلين الأوكرانيين عدم تصعيد التوتر، والتركيز بدلا من ذلك على الامتثال الكامل والصارم لمجموعة التدابير من خلال الحوار المباشر بين كييف ودونباس.

نشر تقرير غراسا ماشيل بشأن الأطفال والتزاع المسلح (انظر A/51/306) قبل ٢٠ عاما. وركز التقرير على التأثير غير المتناسب للحرب على الأطفال. وعلى مر السنين، وضع مجلس الأمن مجموعة من الأدوات من أجل المعالجة المنهجية لهذا التحدي. وفي بيئة اليوم المعقدة، من المهم صمود جميع حلقات السلسلة، وأن تكون محيطة وأن تسترشد بالحاجة إلى التعاون.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): هنئي ماليزيا على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس. ونعرب عن امتناننا لعقد هذه المناقشة المفتوحة، ونشيد بالوفد الماليزي على عمله الممتاز وتفانيه في رئاسة الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. ونؤكد لكم، السيد الرئيس، تعاون أنغولا الكامل في سبيل إنجاح أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاستكم. ونشكر الأمين العام على ملاحظاته الثاقبة. ونوجه كلمة ثناء خاصة إلى الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، إذ نحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء مكتبها. ونتعهد للسيدة زروقي بكامل دعمنا السياسي للمهمة المميزة المسندة إلى مكتبها.

كما نشكر المدير التنفيذي لليونيسيف، السيد أنتوني ليك، على ملاحظاته وعلى عمل اليونيسيف من أجل مستقبل أفضل للأطفال في جميع أنحاء العالم.

في الحملة تجعلها تمثل للمعايير الدولية التي تؤثر على تجنيد واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. وتقوم الحكومات المدرجة في مرفقات تقارير الأمين العام حاليا بتنفيذ خطط عمل مع الأمم المتحدة ترمي إلى القضاء على تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطني. ومعظم الأطراف المدرجة في التقرير هي جماعات مسلحة غير تابعة للدول. وندعو الأمم المتحدة إلى مواصلة السعي إلى تحديد التزامات ملموسة من خلال الانخراط مع الجماعات المسلحة في حوار من أجل تحقيق خطط عمل جديدة في الوقت الذي تنفذ فيه الخطط القائمة بهدف إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم كجنود.

لقد كان للتعامل مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدول نتائج ملحوظة، ولا سيما في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أدى التوقيع على اتفاق لإنهاء تجنيد واستخدام الأطفال والانتهاكات الأخرى ضدهم إلى الإفراج عن ما يزيد على ٣٠٠٠ طفل من صفوف الجماعات المسلحة الموقعة، خلال منتدى بانغي في عام ٢٠١٥. وشكلت أحداث مماثلة في كولومبيا ومالي وميانمار والفلبين والسودان وجنوب السودان أمثلة أخرى على التقدم المحرز في ذلك الصدد. وفي رأينا أن إدراج التزامات محددة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام، تتعلق بحماية الطفل وتوفير متطلبات الإفراج السريع عن الأطفال من القوات المسلحة والجماعات المسلحة غير التابعة للدول، هي تدابير هامة لمرحلة ما بعد النزاع.

وختاما، فقد أدت النزاعات المسلحة الجارية إلى تشريد أعداد متزايدة من الناس. ففي عام ٢٠١٥ شكل الأطفال - كثير منهم غير مصحوبين أو مفصولين عن أسرهم وفي حالات شديدة الخطورة - نصف تعداد اللاجئين. ولا يزال منع نشوب النزاعات هو أفضل طريقة لحماية الأطفال. وللأسف، لا يزال المجتمع الدولي يفتقر إلى الأدوات الملائمة

الإجرامية ويجب أن يحاسب مرتكبوها، في الوقت المناسب. ويشير القرار الذي اتخذ مؤخرا ٢٢٨٦ (٢٠١٦) إلى التزام محدد بموجب القانون الدولي الإنساني باحترام وحماية موظفي المساعدة الإنسانية والطبية، ووسائل نقلهم ومعداتهم والمستشفيات وغيرها من المرافق الطبية في حالات النزاع المسلح، وأن يكفل تلقي الجرحى والمرضى الرعاية الطبية والمساعدة المطلوبة.

ويجب على الدول الأعضاء والمجتمع الدولي بذل كل ما في وسعهم للمساعدة على حماية المدارس والطلاب والمعلمين في حالات النزاع المسلح، وكفالة أن تبقى المدارس مكانا آمنا مع الاحترام الصارم لطابعها المدني. لقد انضمت أنغولا في الآونة الأخيرة إلى إعلان المدارس الآمنة، الذي اعتمد في مؤتمر أوسلو في أيار/مايو ٢٠١٥، مؤيدة المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجماعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع. وقد حرك هذه العملية الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات الفاعلة في مجال حماية الطفل.

وثمة مجال آخر مثير للقلق وهو استمرار الادعاءات بالاستغلال والانتهاك الجنسيين من قبل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والقوات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة. ونرى، في ذلك الصدد، أنه ينبغي لعمليات حفظ السلام أن تنشئ شرطا إلزاميا لما قبل النشر ينطبق على جميع البلدان المساهمة بقوات بالتدريب على حماية الأطفال، وهو يرمي إلى إحداث تغيير جذري في الحالة الراهنة. إن الإدراج المنتظم للمستشارين في مجال حماية الأطفال في ولايات البعثات السياسية وبعثات حفظ السلام الخاصة، مهم في جعل البلدان المساهمة بقوات والأفراد الأعضاء في بعثات حفظ السلام أكثر إدراكا لهذه المسألة الحاسمة.

ومن ناحية إيجابية، نود أن نؤكد على التقدم الذي أحرزته حملة "أطفال، لا جنود". فالتزامات الحكومات المشاركة

وبطبيعة الحال، فربما تكون المعلومات المستخدمة في مثل هذه التقارير موضع خلاف، ومن المهم إجراء المناقشات لضمان دقة التقارير قدر الإمكان. ومع ذلك، يجب أن يكون الأمين العام ومكتبه قادرين على الاضطلاع بولايتهم بشكل مستقل بغية الحفاظ على عملية إدراج الأسماء في القائمة بطريقة تتسم بالشفافية والمصداقية. ويجب على جميع الدول الأعضاء احترام استقلال الأمين العام على النحو المطلوب بموجب الميثاق. وهذه مسؤولية جماعية يجب علينا جميعا الالتزام بها. وبالمثل يجب على الأمم المتحدة، وعلينا نحن الدول الأعضاء، الوفاء بالتزاماتنا بحماية الأطفال وغيرهم من أعمال الاعتداء والاستغلال الجنسيين من قبل الموظفين وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة. ويجب التحقيق في الشكاوى ذات الصلة بالإضافة إلى تقديم الجناة إلى العدالة.

وكما ذكرتنا السيدة زروقي، فإن خطط العمل التي تشمل الأطراف المدرجة في القائمة تحقق نتائج واضحة وعملية. ومنذ عام ٢٠٠٣، أكملت تسعة أطراف في النزاعات في تشاد وكوت ديفوار ونيبال وسري لانكا وأوغندا خطط عملها ورفعت أسماؤها من قائمة مرفقات التقرير السنوي للأمين العام. وهذا تقدّم يجد منا الترحيب. وفي الوقت نفسه، يجب علينا الاعتراف بأن حالة الأطفال في العديد من حالات النزاع ما زالت خطيرة.

ويرسم آخر تقرير للأمين العام (S/2016/360) صورة مروعة. وأود أن أسلط الضوء على عدد من المسائل التي تتطلب اهتماما عاجلا. فالمدارس والمستشفيات تتمتع بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني. ومع ذلك تم توثيق الهجمات على المدارس والمستشفيات في ١٩ من أصل ٢٠ حالات نزاع في عام ٢٠١٥. فما زالت الأطراف في النزاع تستخدم المدارس والجامعات للأغراض العسكرية، ما يجعل الأطفال عرضة للهجوم الانتقامي. وحتى في حالة عدم وقوع

لاتخاذ إجراءات وقائية فعالة. وفي الوقت نفسه، فإن حماية الأطفال في النزاعات المسلحة يجب أن تظل في صميم أولويات المجتمع الدولي وفي صميم استراتيجية شاملة حقيقية للحماية الفعالة والاستجابة الإنسانية.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نهنئ ماليزيا على عقد هذه المناقشة وعلى قيادتها للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح. ونشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية الدقيقة، وكل من السيدة زروقي والسيد ليك على إحاطتهما الإعلاميتين وعلى عملهما الهام في حماية مصالح الأطفال.

وكما أشار الآخرون، مضت ٢٠ سنة منذ صدور تقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306) الذي وجه انتباه العالم إلى الأثر المدمر للنزاع المسلح على الأطفال. وقد أنشأنا، منذ ذلك الحين، إطارا قويا لرصد ومعالجة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة. ولكم يكن الغرض منه مجرد الانتقاد أو توجيه اللوم، ولكن أيضا للدفع بتحسينات عملية على أرض الواقع. وقد وصف الأمين العام والسيدة زروقي والسيد ليك، فضلا عن المتكلمين الآخرين، الأماكن التي يعاني فيها الأطفال في مناطق النزاع والطرق التي يعانون بها. وقد شعرنا جميعنا بالرعب من الطريقة التي يتم بها استخدام الأطفال وإساءة معاملتهم واستغلالهم وقتلهم؛ وهدم حياتهم، وتدمير مستقبلهم. ومع ذلك نرى، في أحيان كثيرة جدا، لامبالاة مطلقة لمعاناة الأبرياء هذه من قبل من يمكنهم إحداث تغيير غير أنهم يختارون عدم فعل شيء.

وهناك حدود معلومة لما نستطيع أن نفعله نحن - بوصفنا المجلس - والأمم المتحدة لتغيير الأمور. بيد أن علينا الاستفادة الكاملة من الأدوات المتاحة لنا. وقد حوّلت للأمين العام ولاية واضحة للإبلاغ عن تلك الأطراف المسؤولة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح.

المرتبطين بالجماعات المسلحة إلى السلطات المعنية بحماية الطفل لإعادة تأهيلهم. وفي حال اتهمهم بارتكاب الجرائم التي يعاقب عليها بموجب القانون، فإنه تجب معاملتهم وفقا للمعايير الدولية المعمول بها في قضاء الأحداث. ونحث الدول الأعضاء على معاملة الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة بوصفهم ضحايا يتمتعون بالحقوق الكامل في حماية حقوقهم الإنسانية.

وفي ذلك الصدد، فإننا نؤيد تماما رسالة الأمين العام بشأن إعادة إدماج الأطفال وإعادة تأهيلهم. ولا يمثل الإفراج عن أي طفل من قبل الجماعات المسلحة نهاية لقصته. وهناك حاجة إلى توفير التمويل الكافي لبرامج إعادة إدماج الأطفال المنفصلين عن القوات والجماعات المسلحة لتمكين الأطفال من إعادة بناء حياتهم في أمان وكرامة. وبدون ذلك الدعم، فربما يعود هؤلاء الأطفال إلى العنف مرة أخرى.

وهناك احتياجات إعادة تأهيل وإدماج خاصة بالنسبة للأطفال الجنود السابقين الذين أصيبوا بإعاقات أثناء النزاع. ومن المرجح أن يكون هؤلاء الأطفال عرضة للعزلة والإهمال بشكل خاص. ونرحب بالمناقشة بين الممثل الخاص للأمين العام واليونسيف والمقرر الخاص المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والجهات المعنية الأخرى بهدف وضع توصيات أو موجهات فيما يتعلق بإعادة إدماج وتأهيل هؤلاء الأطفال.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا دعم نيوزيلندا الكامل لعمل الممثلة الخاصة ومكتبها، ولدقة ونزاهة آلية الرصد والإبلاغ، فضلا عن تقارير وتوصيات الأمين العام الشاملة. ونحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة دعم عملهما الحيوي ومساعدتهما على ترجمة توافق الآراء العالمي على ضرورة حماية حقوق الأطفال في حالات النزاع إلى واقع أفضل بكثير مما نراه اليوم.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): سيدي الرئيس، أود بداية أن أهنئكم على تولي ماليزيا رئاسة مجلس الأمن في شهر آب/أغسطس، وأن أؤكد لكم دعم الوفد

هجوم عسكري، فإن وجود القوات المسلحة داخل المدارس يعرض الأطفال إلى تزايد خطر العنف الجنسي عليهم وتجنيدهم من جانب العناصر الفاعلة المسلحة. وقد أيدت نيوزيلندا إعلان المدارس الآمنة، مثلما فعلت كذلك ٥٢ من الدول الأعضاء الأخرى. ونحث الدول الأخرى على أن تحذو الحذو نفسه.

في أيار/مايو، وبناء على مبادرة من نيوزيلندا وأربعة من الأعضاء المنتخبين الآخرين، اتخذ المجلس قرارا بشأن الرعاية الصحية في حالات النزاع المسلح. ويدين القرار بشكل قاطع الهجمات على العاملين في مجال الرعاية الصحية ومرافق الرعاية الصحية. وقد بعثنا برسالة واضحة: وهي أنه يجب احترام وحماية الجرحى والمرضى والعاملين في المجال الطبي، فضلا عن المرافق ووسائل النقل والمعدات الطبية. ويجب عدم إعاقة تقديم المساعدة الطبية. وإنه لأمر بهذه البساطة.

ومع ذلك استمرت الهجمات على المستشفيات، وما زال الأطفال من بين الخسائر البشرية في أغلب الأحيان. وقد شهد القتال الأخير في حلب مزيدا من الأمثلة الصارخة على ذلك. وتعد مثل هذه الهجمات إهانة لإنسانيتنا المشتركة ويجب وقفها. ونحث جميع الدول والأطراف في النزاع على الامتثال للقانون الدولي الإنساني ومضاعفة جهودها لحماية المدنيين والحد من الأذى الذي يتعرضون له.

ومتى يزداد الخوف من التطرف، العنيف فإننا نشهد احتجاز أعداد متزايدة من الأطفال دون توجيه أي تهمة إليهم من قبل حكومات ترى أنهم يمثلون تهديدات أمنية لها. وكثيرا ما يتعرض هؤلاء الأطفال للتعذيب وسوء المعاملة. ومثلما شدد الأمين العام، فإن حرمان الأطفال من حريتهم يتعارض مع المصالح الفضلى للطفل والمجتمع بأسره. ولا تؤدي إساءة معاملة الأطفال أثناء الاحتجاز إلا إلى مزيد من الشعور بالظلم بين المجتمعات المحلية، ويؤدي إلى زيادة انتشار التطرف العنيف. ويجب وضع حد لاحتجاز الأطفال دون توجيه التهم إليهم. وينبغي إحالة الأطفال

القسري والقتل والتشويه والاختطاف والتشريد والعنف الجنسي - فإنهم أيضا ضحايا للتطرف العنيف وللإرهابيين الذين يستغلونهم بوصفهم رقيقا جنسيا، بل والأسوأ من ذلك، يستخدمونهم قنابل بشرية. وهم يفعلون ذلك في انتهاك صارخ للقانون الدولي، ولا سيما اتفاقيات جنيف الأربع وبروتوكولاتها الإضافية والقرار ١٢٦١ (١٩٩٩) - وهو القرار الأول من نوعه الذي يتخذه المجلس بشأن هذا الموضوع.

ولهذا، يؤيد الوفد السنغالي كلمات الأمين العام الذي يؤكد في تقريره:

“ويؤدي فشلنا الجماعي في منع نشوب النزاعات ووضع حد لها إلى أثر وخيم على الأطفال..... وترتبط تلك الانتهاكات مباشرةً بازدياد أطراف النزاع بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان.” (S/2016/360، الفقرة ٤)

ولذلك، فإن المناقشة الحالية هي طريقة لتحدي الضمير العالمي فيما يتعلق بالعار الذي يمثلته مصير الأطفال في النزاعات. وتعتقد السنغال أن الحالة استمرت فترة طويلة جداً دونما تغيير. وتدعو السنغال على وجه الاستعجال إلى العمل على ثلاثة مستويات: أولاً، ضمان حماية الأطفال، ثم تعزيز التدابير الوقائية، وأخيراً، كفالة مساءلة مرتكبي جرائم الحرب.

وقد كان لحملة “أطفال، لا جنود” أثر كبير في حماية الأطفال من ضحايا النزاعات المسلحة، بما في ذلك من خلال توقيع ٢٥ خطة عمل مما أسهم في الجهود التي مكنت من تحرير أكثر من ١١٥ ٠٠٠ طفل منذ عام ٢٠٠٠، بما في ذلك ٨ ٠٠٠ في عام ٢٠١٥ وحده، إذا صحّت أرقامنا. وتيسر هذه الحملة أيضاً مراعاة حالة الأطفال في صياغة وتوقيع اتفاقات وقف إطلاق النار والسلام في جميع أنحاء العالم. وينبغي مواصلة هذا الاتجاه وتوطيده. وبالمثل، فإن إدماج هذه المسألة

السنغالي الكامل لعملكم. وأود أن أشكر سلف ماليزيا في هذا المنصب، اليابان، على رئاستها الممتازة في شهر تموز/يوليه.

ومثلما قال السفير إبراهيم بحق، فرما يجتبي موضوع ما خلف موضوع آخر في بعض الأحيان. ويتكرس مناقشة مفتوحة لهذه المشكلة الهامة للغاية - الأطفال في حالات النزاع المسلح - في بداية رئاستكم، فإنكم تؤكدون بذلك قيادتكم البارعة التي ستواصل توجيه الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح التابع لمجلس الأمن. فقد أكدتم إنسانيتنا، كما ذكرنا أنتوني ليك، فضلاً عن إنسانية مجلس الأمن عبر الاستمرار في تعزيز عمل المجلس لحماية الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وأقتطف مقولة المفكر الفرنسي البارز ستيفان هيسيل “فلتكن ساخطاً”. وقد أعربنا عن سخطنا هنا في المجلس، ولكننا فوق ذلك حشدنا إرادتنا واخترنا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين حالة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وبدعوتنا صباح هذا اليوم إلى التفكير في مسألة الأطفال في حالات النزاع المسلح، فإنكم تنوون بوضوح، سيدي الرئيس، لفت الانتباه إلى مأساة هؤلاء الأطفال ذات الأبعاد الثلاثة: بوصفهم ضحايا مدنيين لأسوأ الفظائع المرتكبة في مسارح العمليات، وكونهم ضحايا للتجنيد القسري من جانب أطراف النزاع، وخاصة الجماعات المسلحة من غير الدول، ثم كونهم ضحايا للصدمات البدنية والنفسية الشديدة.

ولذلك السبب يرحب الوفد السنغالي بعقد هذه المناقشة. ونتقدم بخالص الشكر إلى الأمين العام بان كي - مون وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، والمدير التنفيذي لليونيسيف، السيد أنتوني ليك، على بيانهم الرائعة التي تزيد من توضيح خطورة ونطاق الظاهرة التي نرفضها.

وإذ ننظر في تقرير الأمين العام (S/2016/360) فإننا نلاحظ أن الأطفال - بالإضافة إلى كونهم عرضة للتجنيد

نجاح عملية المصالحة الصعبة على ذلك. وفي الواقع، فإن إصرار أمراء الحرب على مواصلة ارتكاب الجرائم البغيضة يجب أن يواجه بإرادتنا الثابتة ومسؤوليتنا الجماعية لوقف الإفلات من العقاب وكفالة إقامة العدالة. ونحن مدنيون بذلك للضحايا؛ ومدنيون بذلك للأجيال الحالية والمقبلة.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على أهمية وضع استراتيجية شاملة، تأخذ في الحسبان جميع العناصر المذكورة أعلاه. وأود أن أؤكد من جديد عزم السنغال على مواصلة إسهامها في أعمال القضاء على هذه الآفة. وهذا هو أيضاً الثمن الذي يجب أن ندفعه لنسني المجتمعات التي يسودها السلام ويحد الجميع فيها متسعا والتي تشجع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) على قيامها.

السيد بيسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تهانتي لكم، سيدي، على تولي منصب الرئيس لشهر آب/أغسطس. وأتطلع إلى العمل مع ماليزيا فيما تتولى رئاسة المجلس. وأود أن أعرب عن خالص التقدير على مبادرتكم بعقد المناقشة المفتوحة اليوم. وأود أيضاً أن أشكر معالي السيد بان كي - مون، الأمين العام، فضلاً عن مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على إحاطتيهما.

تؤيد اليابان البيان الذي سيدي به لاحقاً ممثل كندا نيابة عن فريق أصدقاء الأطفال والتزاع المسلح. ونحن فخورون بأننا عضو في ذلك الفريق.

انقضت عشرون عاماً منذ أن اعتمدت الجمعية العامة ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح (انظر قرار الجمعية العامة ٧٧/٥١). وأرحب بالتقدم الذي أحرز في السنوات التي تلت ذلك. وفي الآونة الأخيرة، اعتباراً من آذار/مارس، وقعت جميع البلدان المنخرطة في حملة "أطفال، لا جنود" خطط عمل خاصة بكل منها. وأرحب بهذا الإنجاز وأود أن أثني على المثلة الخاصة للأمين العام على

في ولايات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ينبغي أن يكون منهجياً، من مرحلة حفظ السلام إلى بناء السلام، بما في من خلال نشر مستشارين في مجال حماية الأطفال.

وبالنظر إلى التحديات العديدة أمام تقديم المساعدة الإنسانية، يعتقد وفد بلدي أن الهدنات الإنسانية أمر إلزامي بالنسبة لأطراف التزاع. ونغتني هذه المناسبة لكي ندين بقوة عسكرة المدارس والمستشفيات. ويجب أن يتوقف إطلاق النار على سيارات الإسعاف والمدارس.

وهذا يقودني إلى الجزء الثاني من بياني، ألا وهو، منع نشوب النزاعات الذي ينبغي أن يكون في صميم شواغلنا. وهو يبدأ بتعزيز إجراء حوار سياسي شامل للجميع ومستمر ويشمل الإنذار المبكر، عن طريق المساعي الحميدة، وكل ذلك في إطار نهج إقليمي ودون إقليمي بدعم من المجتمع الدولي. وينبغي أن يشمل منع نشوب النزاعات أيضاً تعقب تدفق الأسلحة والحد منه، بما فيها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بغية التصدي لانتشارها، وفقاً لمعاهدة تجارة الأسلحة. ولا يقل أهمية عن ذلك برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للأطفال الجنود من أجل منعهم من حمل السلاح مرة أخرى.

وفي معرض الكلام عن إعادة الإدماج الاجتماعي للأطفال عن طريق الدعم النفسي والبرامج التعليمية والتدريب المهني، أود الإشارة هنا إلى إنشاء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بما في ذلك السنغال، لمراكز لاستقبال الأطفال الجنود وإيجاد أسر تكفلهم، فضلاً عن إنشاء محاكم ومراكز متخصصة لاحتجاز الأحداث.

ويجري تطبيق مختلف هذه التدابير للتخفيف من الأثر الكارثي لتجنيد الأطفال على المجتمع، ذلك التجنيد الذي يقوّض العقد الاجتماعي الذي يربط بين قوات الأمن والسكان المدنيين الذين يفترض أن تهميهم هذه القوات. وما أقوله هو أنه لا بد من كفالة مساءلة مرتكبي هذه الفظائع. ويتوقف

الحال. وينبغي بذل الجهود لتوفير التعليم والرعاية الصحية لهؤلاء الأطفال. واليابان مستعدة لمواصلة دعمها في هذه المجالات أيضاً. ونقدم دعماً للرعاية الصحية مثل المساعدة في النظافة الصحية واللقاحات للاجئين والأشخاص المشردين داخلياً، بمن فيهم الأطفال. كما نوفر غرف الدراسة المؤقتة والمعدات التعليمية للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة.

وأخيراً وليس آخراً، فآليات الرصد والإبلاغ التي تستند إلى القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) كانت حاسمة للتقدم المحرز حتى الآن. والمعلومات التي تجمعها هذه الآلية هي أساس تنظيم أنشطة دعم الأطفال المحتاجين. ويجب أن يواصل مجلس الأمن تناول جدول الأعمال هذا، إذ أن انتهاكات حقوق الضعفاء - وهم الأطفال في سياق مناقشتنا اليوم - يمكن أن تهدد صون السلام والأمن الدوليين. وستواصل اليابان جهودها النشطة لتعزيز جدول الأعمال هذا.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):
انضم إلى الآخرين في الترحيب بالإحاطات الإعلامية المقدمة من الأمين العام والممثلة الخاصة السيدة زروقي والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة السيد أنتوني ليك. تؤكد أمثلتهم المحددة وحجم الأرقام التي ذكروها على مدى أهمية ذلك.

أود بداية أن أعرب عن امتناني للتقرير السنوي الذي صدر مؤخراً عن الأمين العام بشأن الأطفال والتزاع المسلح (S/2016/360). كما أنه بالعمل الشاق وراء ذلك وأود حقاً أن أشكر فرق العمل القطرية التابعة للأمم المتحدة على كل ما تضطلع به، في ظروف صعبة للغاية في كثير من الأحيان، لتوفير معلومات قائمة على الأدلة يعول عليها عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وكما قال الأمين العام فإنها تتحلى بالشجاعة.

وللأسف كما سمعنا اليوم تبين الأدلة استمرار استهداف الأطفال وتشويههم وقتلهم في النزاعات في جميع أنحاء العالم، ولذلك أود أن أركز ملاحظاتي اليوم على مسألتين تحديداً.

عملها الدؤوب في تعزيز الحملة. وأود أن أشير، مع ذلك، إلى أن التوقيع على خطة عمل هو مجرد نقطة بداية، وليس الهدف. وكما يشدد تقرير الأمين العام (S/2016/360) الصادر في نيسان/أبريل، من الصعب على الأطفال الجنود المشرحين من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة الاندماج من جديد في المجتمعات التي كانوا ذات يوم ينتمون إليها. إذ يحرمهم الوقت الذي يقضونه كجنود من فرص لا تعوّض، مثل التعليم. وعلاوة على ذلك، غالباً ما يفتقر هؤلاء الأطفال إلى الدعم النفسي والاجتماعي المناسب المطلوب لإعادة إدماجهم.

وفي حين نتصدى لهذه المسألة، علينا أن نذكر أنفسنا بأن الأطفال يكونون ضعفاء للغاية في ظل النزاع المسلح. ويجب أن تعالج برامج دعم هؤلاء الأطفال احتياجاتهم الفريدة، إذ غالباً ما يفتقر هؤلاء الأطفال إلى المعارف والخبرات اللازمة لاتخاذ القرارات المناسبة بمفردهم. وعلاوة على ذلك، من الصعب في معظم الحالات أن نتوقع من الدول المتضررة من النزاعات المسلحة أن تتعامل مع الحالة بمفردها. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي بأسره الدول المتضررة من النزاع من خلال التمويل وتقاسم الممارسات الجيدة. وفي هذا السياق، أود أن أثني على الأنشطة التي تضطلع بها اليونيسيف لدعم الأطفال المتضررين من النزاع. وبوسعي أن أشير إلى مشاريع في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان والكاميرون، وغيرها. وقد ساهمت اليابان بمبلغ ٨١,٥ مليون دولار على مدى السنوات السبع الماضية من أجل التصدي لهذه التحديات في جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا. ونحن ملتزمون بالقيام بدورنا.

ومسألة الأطفال المشردين هي أحد التحديات التي ازدادت تعقيداً خلال هذه السنوات العشرين. فهؤلاء الأطفال يحرمون من التعليم ومن تلقي الرعاية الصحية. وعندما يُعاق نمو الأطفال، يمكن أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التهميش وربما إلى تزايد ظهور التطرف المصحوب بالعنف - تبعاً للظروف بطبيعة

المتحدة. ومن الأهمية الحاسمة بمكان تعزيز احترام حقوق الأطفال في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكان اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) خطوة في الاتجاه الصحيح. وعدم التسامح إطلاقاً يجب أن يعني عدم التسامح إطلاقاً. ولذلك نحن الآن بحاجة إلى تنفيذ الالتزامات التي قطعناها في القرار.

فعلى البلدان المساهمة بقوات وكذلك القوات غير التابعة للأمم المتحدة التحقيق بسرعة ودقة وشفافية في جميع الادعاءات بالانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال من جانب حفظة السلام. ويجب مساءلة الجناة وتلقيهم أقصى الجزاءات على جرائم ممارسة الجنس مع الأطفال. وإن لم يحاسب الجناة من جانب نظمهم الخاصة، نؤيد تماماً قدرة الأمين العام على إعادة قوات حفظ السلام وأفراد الشرطة ونؤيد تأييداً كاملاً قراره بحظر الدول المدرجة في مرفقات تقرير الأطفال والتزاع المسلح من الإسهام بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وبالنظر إلى الحاجة الواضحة لزيادة التركيز على حماية الأطفال في عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، يساورنا القلق أيضاً إزاء العواقب المحتملة لترسيخ هذا العمل في عنصر حقوق الإنسان في تلك البعثات، وبالتالي فإننا نعتقد أن هذا التغيير يجب أن يظل قيد الاستعراض. والعمل الرئيس هنا هو الحفاظ على الأمم المتحدة على الدور المتخصص للمستشارين في مجال حماية الأطفال وإمكانية وصولهم إلى القيادة العليا مباشرة وليس بالوساطة. ويجب أن يسمح لهم بمواصلة عملهم الهام في مجال الدعوة مع الحكومة والحوار مع أطراف النزاع.

وقبل أن أختتم بياني هناك نقطة سريعة أخرى. لا مفاجأة في أننا لا نتفق مع توصيف روسيا للتو لما يجري في أوكرانيا. فالالتزام بالقانون الدولي عنصر رئيسي في هذه المناقشة. ويجب أن ينطبق ذلك على إجراءات روسيا بقدر ما ينطبق على الجميع. وأود أن أختتم بهذه النقطة الأخيرة. وإذا نفكر اليوم بشأن مدى ما يتعين علينا أن نفعله، سأكون مقصراً إن لم

أولاً، وكما سمعنا بوضوح خلال اجتماع الأسبوع الماضي بشأن حلب (انظر S/PV.7744)، فإن استمرار العنف في سورية يعرض حياة مئات الآلاف من الأطفال للخطر. واستمرار الهجمات على المناطق المأهولة بالسكان والمستشفيات والمرافق الطبية للولادة والأطفال، لا سيما من جانب النظام السوري وحلفائه، كلها لها أثر مدمر على رفاه الأطفال وصحتهم البدنية والعقلية، وفي نهاية المطاف على مستقبلهم. إن أطفال سورية يواجهون خطر أن يصبحوا جيلاً ضائعاً، جيلاً من دون أمل أو تطلعات. لقد أشار توني ليك بحق إلى أهمية التعليم للتو. ولذلك تدعم المملكة المتحدة الدور الأساسي الذي يمكن أن يضطلع به التعليم للأطفال المتضررين من هذا النزاع. يمكن للتعليم استعادة الأمل؛ ويمكن أن فتح الآفاق. إننا نستفيد من نجاح مبادرة "لا لضياح أي جيل"، التي ساعدت أكثر من ربع مليون طفل على إمكانية الحصول على التعليم المدرسي في سورية وفي المنطقة، لإنشاء صندوق "التعليم لا يمكن أن ينتظر"، وهو صندوق للتعليم في حالات الطوارئ أطلق في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني. ويهدف ذلك الصندوق إلى معالجة النقص المزمن في التمويل بجمع ١,٥ مليار دولار للوصول إلى أكثر من ١٣ مليون طفل. ويهدف إلى إدخال تحسين كبير على كيفية إنفاق الأموال من خلال دعم سبل أفضل للعمل معاً. وقد التزمت المملكة المتحدة بـ ٤٠ مليون دولار في مبادرة التعليم لا يمكن أن ينتظر على مدى العامين المقبلين، الأمر الذي سيساعد على الوصول إلى أكثر من ٤,٥ مليون من الأطفال والشباب بحلول عام ٢٠١٨. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى دعم هذه المبادرة اليوم.

وتتعلق نقطتي الثانية بالاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال من جانب حفظة السلام وموظفي الأمم المتحدة. يتوقع الأطفال من حفظة السلام حمايتهم ويثقون فيهم. وفي كل مرة يخفق أحد حفظة السلام في ذلك، تفوض الثقة ومعها نزاهة الأمم

إن التزاعات اليوم لها أكثر من أي وقت مضى تأثير ملحوظ على السكان المدنيين، لا سيما الأطفال، نظراً لضعفهم الخاص. وفي القرن الحادي والعشرين، لا تزال تمثل أحد الأخطار الرئيسية التي تهدد حماية وتعزيز حقوق الإنسان. لقد التزمت أوروغواي تاريخياً باحترام وتعزيز حقوق الطفل، وقمنا من بين أمور أخرى بتعزيز قرار الجمعية العامة عام ١٩٨٩ بشأن هذا البند.

إن بلدي يدين إدانة قاطعة للانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان للفتيان والفتيات، ويكرر الإعراب عن فرعه لأنهم لا يزالون يتعرضون للقتل والتشويه والاختطاف والاعتصام وغيره من أشكال العنف الجنسي، ويجندون كأطفال جنود ويستخدمون في أعمال الحرب، كما يشير تقرير الأمين العام (S/2016/360) للأسف.

ومما يثير القلق بوجه خاص حالة الفتيات اللائي يبعن كزينة فضلا عن ضحايا الاختطاف واللاتي أجبرن على المباشرة الجنسية أو الزواج القسري أو المبكر. وهذه الممارسات تمثل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان ولها تأثير لا رجعة فيه على سلامتهن البدنية والعقلية وكذلك على نمائهن في المستقبل. كما نشجب الاستخدام المتزايد للأسلحة المتفجرة والقصف الجوي ضد الأهداف المدنية الذي ترتكبه الأطراف المختلفة في النزاعات المسلحة، بما في ذلك المدارس والمستشفيات والمناطق المأهولة بالسكان، مما يحرم الأطفال من الحصول على التعليم ويؤثر سلبا على توفير المساعدة الإنسانية.

وفي سورية، الهجمات الجوية العشوائية ضد الأهداف والمناطق المدنية هي السبب الرئيسي لوفاة الأطفال وتشويههم خلال الفترة المشمولة بتقرير الأمين العام. ومنعت الإجراءات التي تتخذها الجماعات المسلحة تلقيح ٣٥ ٠٠٠ طفل. ووفقا للتقرير، فإن عدد الهجمات على المدارس والمستشفيات تضاعف في اليمن في عام ٢٠١٤ ووصل إلى ٥٩ هجمة على المستشفيات و ٤٢ هجمة على المدارس.

أنوه بما قطعناه في هذه السنة الماضية. في العام الماضي أطلق سراح أكثر من ٨ ٠٠٠ طفل من الجحيم، أي الحياة كطفل جندي. أي ٨ ٠٠٠ طفل ألقوا بنادقهم وانطلقوا يواصلون حياتهم، ٨ ٠٠٠ طفل يتطلعون الآن إلى المستقبل والأمل لا أقل شأننا من غيرهم. وقع السودان في آذار/مارس على خطة عمل مع الأمم المتحدة بشأن إنهاء تجنيد الأطفال الجنود واستغلالهم. وكانت آخر حكومة لديها جنود قصر في قواتها تقوم بذلك. وفي أيار/مايو وقعت القوات المسلحة الثورية الكولومبية اتفاقا مع حكومة كولومبيا بالإفراج عن جميع من تبقى من الأطفال الجنود. وكانت هذه خطوة حيوية في إنهاء النزاع الذي استمر منذ عقود.

وهذه التزامات تاريخية، ربما لم تكن متوقعة قبل ٢٠ عاما، حينما صدر تقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306). وما كانت هذه الالتزامات ممكنة لولا ولاية الممثلة الخاصة، وسيكون لها تأثير كبير على حياة الأطفال في جميع أنحاء العالم عند تنفيذها.

إذا، نعم هناك الكثير مما ينبغي عمله. يمكننا أن نحدث فرقا؛ فلنعمل جميعا على القيام بذلك.

السيد بيموديث (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أهنئكم، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأتمنى لكم شهرا مثمرا للغاية. كما أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة للغاية للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لتقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306) وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام السيد بان كي - مون والممثلة الخاصة السيدة ليلي زروقي والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة السيد أنتوني ليك.

تؤيد أوروغواي البيان الذي أدلت به كندا باسم مجموعة أصدقاء الأطفال والتزاعات المسلحة.

ومن بين التدابير الأخرى التي يتعين اتخاذها تلك الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للعدد الكبير من الأطفال الذين شردوا بسبب النزاع المسلح، والكثير منهم من القاصرين غير المصحوبين ويمكن أن يتعرضوا لانتهاكات خطيرة أو يتم تجنيدهم من قبل أطراف النزاعات داخل مناطق اللاجئين أو مخيماتهم. وفي هذا السياق، من الأهمية بمكان أن تقوم دول المنشأ والعبور والمقصد بكفالة توفير الحماية للأطفال المشردين وضمان حصولهم على المساعدة الطبية والتعليم بشكل خاص. كما يجب على المجتمع الدولي مكافحة الإفلات من العقاب واعتماد تدابير ضد المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. وينبغي، عند الاقتضاء، إحالة الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية بما أن نظام روما الأساسي يصنف الجرائم التي تنطوي على العنف الجنسي وأعمال التجنيد القسري للأطفال الذين يقل عمرهم عن ١٥ سنة أو ضمهم إلى صفوف القوات أو استخدامهم في المشاركة النشطة في أعمال القتال في النزاعات المسلحة، باعتبارها جرائم حرب.

ونود أن نشير إلى موضوع نعتبره ذا أهمية بالغة، وهو: إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، الذين وقعوا ضحايا للتطرف العنيف وعانوا من انتهاكات جسيمة لحقوقهم، وخاصة في حالات الاعتداء أو الاستغلال الجنسي. وبالنسبة لإعادة إدماجهم اجتماعيا، فإننا نحتاج إلى التزام من الدول المعنية وتعاون المجتمع الدولي في الوقت ذاته. وينبغي اعتبار الأطفال ضحايا أولا، ومعاملتهم على هذا الأساس في إطار التشريعات والنظام القانوني للأحداث الموجهة إلى إعادة تأهيلهم الاجتماعي. ويجب علينا أيضا تهيئة البيئات الموفرة للحماية، بما في ذلك برامج وخدمات الرعاية الاجتماعية والنفسية للتغلب على آثار التجارب مع النزاع وتيسير إعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع بوصفهم عنصرا رئيسيا في عملية ما بعد انتهاء النزاع. ويكتسي تنفيذ برامج نزع السلاح

كما نشعر بالجزع إزاء أثر الإرهاب والتطرف العنيف على حماية حقوق الإنسان للأطفال وتعزيزها. ووفقا لتقرير الأمين العام، دمرت أكثر من ٦ ٥٠٠ مدرسة أو تضررت أو استخدمت كملاجئ في سورية بينما استمر الإرهابيون من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، في استخدام التعليم في تلقين الأطفال وتجنيدهم.

يسلط تقرير الأمين العام الضوء على الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال. وفي هذه الحالة، فإن اتخاذ تدابير عاجلة هو واجب أخلاقي لا مفر منه والالتزام قانوني من المجتمع الدولي تجاه الأجيال الحالية والمقبلة. وهذا هو السبب في أن بلدي، بينما يكرر التزامه الثابت بالقضاء على العنف ضد الأطفال، فإنه يدعو أيضا البلدان التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياريين، والاتفاقية رقم ١٨٢ لمنظمة العمل الدولية، بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال، التي تستند إلى مبادئ كيب تاون التي اعتمدت في عام ١٩٩٧، إلى القيام بذلك.

كما نؤكد مجددا قلقنا إزاء استمرار الانتهاكات من جانب أطراف النزاعات المسلحة لأحكام القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك تلك المتعلقة بحماية المدنيين، وخاصة الأطفال. وعلى جميع أطراف النزاع أن تمتثل امتثالا تاما لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولها الإضافيين لعام ١٩٧٧، التي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة لاحترام حقوق الطفل. وكما أكد الأمين العام اليوم، حتى في أوقات الحرب هناك قواعد معينة يجب اتباعها. وندعو أيضا إلى الامتثال الفعال وتنفيذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، والقرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، فيما يتعلق بالأطفال الذين اختطفتهم الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة أو جندتهم القوات المسلحة الحكومية، وكذلك القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذ في أيار/مايو، فيما يتعلق بالهجمات على المرافق الطبية والموظفين الطبيين.

ولهذا السبب، تعرب أوروغواي عن قلقها إزاء استخدام الدول الأعضاء في المنظمة للضغط من أجل تفادي الرقابة الدولية، كما هو الحال في تعليق إدراج اسم الائتلاف العامل في اليمن وإزالته من القائمة المرفقة بتقرير الأمين العام. وهذه الأعمال تثير القلق البالغ، لأنها تقوض، في المقام الأول، فعالية الصكوك المعتمدة من أجل التصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع وتوفير حل لها.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بهذه الخطة. وبوصفنا بلدا مساهما بقوات، فإن أوروغواي تبين على أرض الواقع التزامها القاطع بحماية السكان المدنيين بصورة عامة ولا سيما من خلال دعم التوصية الداعية إلى إدراج أحكام محددة لحماية الأطفال في جميع عمليات حفظ السلام. وفي ذلك الصدد، نفهم أن علينا أن نعزز في إطار هذه العمليات وظيفتي الرصد والمعلومات عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، وأن نوفر لها الخبراء في الميدان، ونخصص الموارد المالية من أجل تحقيق هذه الغاية. وعلاوة على ذلك، يجب أيضا توفير التدريب على الحماية ومنع الاستغلال الجنسي للقوات قبل النشر.

إن تاريخ البشرية يبين أن الحروب لا تنتج منتصرين وإنما ضحايا ودمار. ومن بين ملايين القتلى والجرحى والأشخاص الذين يعانون من الجروح الجسدية والنفسية، فإن الضحايا الرئيسيين للنزاعات المسلحة هم الأطفال. ووفقا لبيانات اليونيسيف بشأن الأطفال المولودين في النزاعات، فإن ٨٦,٧ مليون طفل لم يشهدوا سوى الحرب في حياتهم. وهذه الحقيقة المروعة تبين أن النزاعات المسلحة تحرمهم من طفولتهم، وسلامتهم وأسرهم ومشاعرهم، وتسلبهم براءتهم وتحرمهم من الحق في اللعب والتعلم والمرح كغيرهم من الأطفال. لقد حرموا منها طويلا بما فيه الكفاية؛ ومن مسؤوليتنا الجماعية الآن التأكد من أنها لا يحرمون من مستقبلهم أو فرصهم أو أحلامهم.

والتسريح وإعادة الإدماج من أجل تعزيز رفاه الأطفال المتضررين أهمية بالغة في هذا الصدد. ونحن نفهم أن هذه الجهود يجب أن تشمل خططا على المدى القصير والمتوسط والطويل، ويجب أن يكون لديها الموارد البشرية والمالية الكافية، كي تكون عملية إعادة الإدماج فعالة ومستدامة بمرور الوقت.

ويعد التعليم عاملا حيويا آخر لتحقيق إعادة الإدماج، لأنه يوفر للأطفال بدائل صالحة لمستقبل غالبا ما يصور على أنه قاتم ومدمر. والأطفال الذين نشأوا وهم يتعرضون للعنف بشكل يومي، يفتقرون إلى مفاهيم من قبيل كيفية العيش في سلام أو كيفية احترام حياة الإنسان. ولهذا السبب يجب أن يكون هناك تعليم من أجل تدريبهم، أولا على هذه المفاهيم غير المتوفرة، مثل التعايش الاجتماعي السلمي واحترام حقوق الإنسان. ثانيا، يجب أن نوفر لهؤلاء الأطفال الفرص المهنية والأمن الاقتصادي، عن طريق التعليم، لتمكينهم من الخروج من دوامة العنف ومنعهم من الاضطرار إلى اللجوء إلى الانحراف أو الانضمام إلى الجماعات الأخرى التي تقوم بارتكاب أنشطة إرهابية أو غير مشروعة.

يجب علينا في الأمم المتحدة ومجلس الأمن، أن نضاعف جهودنا لمعالجة الحالة الرهيبة التي يواجهها الأطفال الذين يقعون ضحايا للزراعات العنيفة. وتؤيد أوروغواي عمل الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وتؤكد مجددا على الأهمية التي تعلقها على تنفيذ ولايتها. ونحن نقدر الدور الذي تضطلع به الصكوك التي تشكل جزءا من خطة العمل في مجال الأطفال والنزاع المسلح، بما في ذلك التقرير السنوي للأمين العام والقائمة المرفقة بتقريره وآلية الرصد والإبلاغ. وهذه الصكوك ضرورية وأساسية، لأن المعلومات الدقيقة والموضوعية والحسنة التوقيت عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، من شأنها أن تساعد أطراف النزاع على الامتثال للمعايير الدولية بشأن حماية الأطفال والمساءلة.

وبالرغم من جميع الإجراءات الدولية وزيادة الاهتمام العالمي، لا يزال الأطفال يتأثرون بشكل غير متناسب خلال النزاعات وفي أعقابها. وتستدعي هذه الحالة اتخاذ إجراءات قوية وعاجلة من جانب الدول الأعضاء. ويؤيد بلدي تأييدا تاما حملة اليونيسيف "أطفال، لا جنود" ويحث على التنفيذ السريع والكامل لخطط العمل الرامية إلى وقف الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال.

وندعو إلى إبداء المزيد من الإرادة السياسية والتزام الدول الأعضاء بالتحول نحو اتخاذ منظور أوسع بالاستمرار على نحو طويل الأجل في إعادة تأهيل الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم، ولا سيما الفتيات، في الحياة الطبيعية. ويلزم إدماج برامج التثقيف والتدريب المهني وتقديم الدعم النفسي الكافي لكي يعامل الجنود الأطفال السابقون باعتبارهم ضحايا، بدلا من كونهم تهديدات أمنية.

ونعتقد أنه ينبغي حشد آلية أوساط المنظمات غير الحكومية، مثل هيئة الرصد المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وتحالف إنقاذ الطفولة ومنظمة نداء جنيف، لحث المزيد من الجهات الفاعلة من غير الدول على الانضمام إلى "وثيقة الالتزام" الصادرة عن المنظمة الأخيرة. ونحن على اقتناع بأنه ينبغي بذل كل الجهود لحماية المدارس والمستشفيات والمرافق الإنسانية من الهجمات من أجل ضمان الحصول الآمن على التعليم والرعاية الصحية. وفي ذلك الصدد، شارك بلدي في تقديم القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي اتخذ مؤخرا بشأن هذه المسألة. وأيدت كازاخستان أيضا إعلان المدارس الآمنة وهي تدعو أطراف النزاعات إلى التقيد بالمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح.

وإدراكا منا للدور الهام الذي يمكن أن يضطلع به التعليم في تعزيز السلام والاستقرار، فإننا خصصنا ما يبلغ أكثر من ٥٣ مليون دولار للمشاريع الإنسانية المختلفة في أفغانستان.

ويوما ما سيتعين علينا جميعا أن نعلم أن الأطفال لا يجوز المساس بهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق لتمكين المجلس من إنجاز أعماله بسرعة. أما الوفود التي لديها بيانات طويلة، فيُرجى منها توزيع النصوص المكتوبة والإدلاء ببيان موجز عند التكلم في قاعة المجلس.

كما أود أن أناشد جميع المتكلمين أن يدلوا ببياناتهم بسرعة معقولة حتى يتسنى تقديم الترجمة الشفوية بدقة.

وأود أن أبلغ المعنيين كافة بأننا سنواصل هذه المناقشة المفتوحة خلال ساعة الغداء، إذ أن لدينا عددا كبيرا من المتكلمين.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إرلان إدريسوف، وزير خارجية كازاخستان.

السيد إدريسوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشيد بماليزيا على توليها رئاسة مجلس الأمن للشهر الحالي. وأود أن أشارك تقديم الشكر للسفير رملان بن إبراهيم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة والحسنة التوقيت للتصدي للانتهاكات الجسيمة المرتكبة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة. وأود أن أشكر رسميا الأمين العام، الذي رأيته قبل لحظات قليلة، على ملاحظاته الثاقبة التي أدلى بها سابقا وعلى جهوده الدؤوبة والمخلصة لمعالجة هذه المسألة المؤلمة. ويشيد وفد بلدي بالسيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وبالسيد أنتوني ليك، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، اللذين تمكنت من تهنئتهما شخصيا، وبفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح على ما يبذلونه من جهود دؤوبة لمعالجة هذه المشكلة.

يجب إخضاع دول المنشأ والعبور والمقصد للمساءلة عن الوفاء بالتزاماتها نحو التقيد بحقوق الأطفال.

وتستدعي جميع جوانب هذا النهج المتكامل المزيد من التنسيق بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن وإدارة عمليات حفظ السلام، والفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح والممثلة الخاصة للأمين العام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية في الميدان، وبطبيعة الحال، مجلس حقوق الإنسان.

ويشرف كازاخستان كونها انتخبت للعمل عضوا في المجلس لعامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨. وتتعهد بالاضطلاع بتلك المسؤولية بأقصى قدر من الجدية، ونعتبر التمسك بحقوق الأطفال وكرامتهم وحمايتهم في أوقات النزاع من أقدس المهام. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد ساندوفال منديوليا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): نشكر ماليزيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، والأمين العام، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

ويعلم وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والتزاعات المسلحة.

وتدين المكسيك أي نشاط ينتهك حقوق الأطفال والمراهقين ورفاههم، بما في ذلك حالات النزاع المسلح، حيث تتضرر حقوق الأطفال الأساسية بشكل خاص.

وتكتسي مناقشة أهمية على وجه الخصوص، لكونها تحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس الأمن. وفي ذلك الوقت ظهر توافق للآراء

ويشمل سجلنا للمساعدة بناء المدارس والمستشفيات في ذلك البلد وتمويل المنح الدراسية السنوية للطلاب الأفغان.

وباعتبار كازاخستان دولة ملتزمة التزاما كاملا بتعهداتها الدولية، فإنها صدقت، في تموز/يوليه ٢٠١١، على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل، وبناء على ذلك كلفت القانون الوطني لحقوق الطفل الخاص بها. كما اتخذنا تدابير قانونية لحظر تجنيد الأشخاص دون سن ١٨ عاما أو استخدامهم مرتزقة، وعززنا الأحكام ذات الصلة لقانوننا الجنائي الوطني. وكجزء من مناهجنا الدراسية، نركز على التعليم المشترك بين الأديان وبين الفئات الإثنية بغية تشكيل هوية وطنية قائمة على القيم الإنسانية المشتركة للتسامح في حضارة عالمية، وبالتالي منع التطرف المصحوب بالعنف.

ونود أن نقترح التوصيات التالية من أجل تعزيز قدرات الأمم المتحدة على حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

وتتطلب تلك الحالة الخطيرة أن تدرج ولاية لحماية الطفل في أعمال مجلس الأمن وأعمال بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية، مع قدرات مكرسة لحماية الطفل على كل المستويات. ومن شأن التدريب الخاص المكثف قبل النشر للقوات وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين أن يكفل فعالية عمليات الكشف والتعقب والإنقاذ وإعادة التأهيل، فضلا عن إجراءات الرصد والإبلاغ عن الضحايا من الأطفال. وينبغي أيضا أن تكون حماية الطفل عنصرا لا يتجزأ من جميع عمليات السلام.

وفي الآونة الأخيرة علمنا بالخطط الخسيسة للجماعة المعلنه ذاتيا المسماة بالدولة الإسلامية في العراق والشام، أو داعش، للاستخدام الجماعي للأطفال لتدريب الإرهابيين في المستقبل. وهذه خطط مستهجنة وغير مقبولة إطلاقا، وينبغي أن نتصدى لها بطريقة موحدة وعالمية لإفشالها.

ومن الجوانب الأخرى لهذه المسألة المهجرة الجماعية وتدفقات اللاجئين. وفي حالة تدفقات اللاجئين الجماعية

المواتية للأطفال للتمتع بحياة خالية من العنف. ونجدد تأكيد التزام حكومة بلدنا بالعمل خارج المكسيك وداخلها على تعزيز هذه المبادرة العالمية. كما نؤكد مجدداً على دعمنا لحملة أطفال لا جنود التي أطلقها في عام ٢٠١٤ مكتب الممثلة الخاصة واليونيسيف، وعلى التزامنا الراسخ بتحقيق أهداف الحملة.

ونرحب بالتدابير التي اتخذتها المنظمة لمنع ومكافحة أعمال العنف والاعتداء الجنسي التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام والتي يقع الأطفال للأسف ضحايا لها، وستتابع هذه التدابير في الوقت المناسب. ونرى أن من الضروري ضمان الامتثال لسياسة عدم التسامح مطلقاً مع أعمال الاستغلال والاعتداء الجنسيين التي يرتكبها الأفراد المدنيون أو العسكريون في عمليات حفظ السلام أو أي قوة أخرى يأذن بها مجلس الأمن، وتقديم أولئك الذين يرتكبونها إلى العدالة.

ونكرر دعوتنا لأعضاء المجلس من أجل تعزيز التدابير التي تسهم في الاحترام الكامل للقانون الدولي؛ وإدراج أحكام خاصة بحماية القاصرين في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة من خلال تعميم حماية الطفل في الميدان؛ وتشجيع الأطراف المتحاربة على أن تدرج في محادثات أو مفاوضات السلام تدابير لحماية الأطفال؛ وإلزام لجان الجزاءات التي لم تفعل ذلك بعد بأن تدرج في أعمالها معايير للانتهاكات الخطيرة لحقوق الأطفال بغية تعزيز التدابير ضد مرتكبي هذه الانتهاكات بصورة منهجية؛ وتوفير المزيد من المتابعة المنتظمة للقرارات وتوصيات الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح، لا سيما عند النظر في حالات التزاع المدرجة في جدول أعماله.

وأخيراً، أود أن أكرر التأكيد على أن الاحترام الكامل لحقوق الأطفال لا يمكن أن يتحقق إلا في جو من السلام والأمن. لذا، لا بدّ من أن يكون منع نشوب النزاعات

ووعي دولي فيما يتعلق بأهمية منع ومواجهة تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة في ظل أي ظرف من الظروف. وفي السنوات العشرين التي مضت منذ ذلك الحين، أحرزنا تقدماً كبيراً، مثل إدراج مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في قوائم مرفقات تقارير الأمين العام.

ومع ذلك، فإننا ندرك أيضاً أنه لا تزال هناك تحديات مثيرة للقلق، كما هو الحال مع التزايد الملحوظ لحدة الانتهاكات الخطيرة المرتكبة في النزاعات المسلحة المختلفة، وإطالة أمد تلك النزاعات وما تسفر عنه من زيادة التشريد القسري للأطفال، واستخدام التطرف المصحوب بالعنف وتجنيد الأطفال على يد مختلف أطراف النزاع المسلح.

ويجب أن تعمل هذه الحقائق على تحديد تصميمنا الجماعي على إبقاء الموضوع في صميم جدول الأعمال الدولي. وتؤكد حكومة المكسيك مجدداً على دعمها للأعمال الهامة التي يضطلع بها مكتب الممثلة الخاصة. ومن الضروري أن تحترم جميع الأطراف المعنية أعمال المكتب، ولا سيما من خلال آلية الرصد والإبلاغ. وينبغي أن تكون التقارير مقبولة وقيمة، لأن مضمونها يشكل دعوة متسمة بالشفافية والموضوعية من أجل تحقيق أفضل مصالح الأطفال في حالات الضعف الخاصة.

كما نعرب عن قلقنا العميق حيال آثار زيادة التشريد القسري للأطفال في السنوات الأخيرة. ويتعرض القاصرون من المشردين واللاجئين بشكل مضاعف لأن يصبحوا ضحايا للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ومن الضروري أن يكرر المجلس دعوته جميع أطراف النزاع والمجتمع الدولي إلى احترام القانون الدولي وحقوق الإنسان للأطفال، الذين هم الضحايا الرئيسيون للنزاع والعنف.

ولذلك السبب وافقت المكسيك على أن تكون أحد البلدان الكاشفة لمسار منظمة الشراكة العالمية من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال، وهي مبادرة تسعى لضمان هئية الظروف

وبالمثل، يشكل استهداف الأطفال من الأقليات الدينية والعرقية أيضاً مسألة تثير بالغ القلق.

إن حالة الأطفال في اليمن، وخاصة الزيادة التي تحققت الأمم المتحدة منها والبالغة ستة أضعاف في عدد الأطفال الذين قتلوا وشوهوا، هي أيضاً مصدر قلق كبير. ويشير تقرير الأمين العام إلى وقوع ما مجموعه ١٩٥٣ إصابة في صفوف الأطفال، بما في ذلك ٧٨٥ من الأطفال الذين قتلوا و ١٦٨ الذين جرحوا، والتي كانت نسبة ٦٠ في المائة منها بسبب الضربات الجوية. وهذا يمثل قفزة هائلة وغير مقبولة مقارنة بسنة عام ٢٠١٤ بالكامل ويوضح كيف يمكن لحدة النزاع في اليمن أن تؤدي إلى وقوع أزمات إنسانية.

ويشهد تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٥ عن هذه المسألة (S/2015/409) وغيره من وكالات الأمم المتحدة على أن ٥٤٠ طفلاً فلسطينياً قُتلوا وجرح ٩٥٥ ٢ في غزة وحدها خلال الفترة من ٨ تموز/يوليه إلى ٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، وتشير تقديرات إلى أن من بينهم ما يصل إلى ١٠٠٠ أصيبوا بإعاقات دائمة نتيجة الغزو الإسرائيلي الأخير على قطاع غزة. إن عدد المدارس ورياض الأطفال والمستشفيات التي أصابتها القوات الإسرائيلية بأضرار أو دمرتها تماماً خلال الفترة نفسها هي أعلى رقم مسجل في جميع الحالات لعام ٢٠١٤. وينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يكفل المتابعة الجدية للجهود الرامية إلى إنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وضمان العدالة للضحايا. وهذا الإفلات من العقاب أدى إلى إجراءات اتخذتها الحكومة الإسرائيلية "تزيد من تقييد حقوق الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال." (S/2016/360، الفقرة ٧٩).

وفي مواجهة قتل الأطفال وتدمير منازلهم ومدارسهم ومستشفياتهم، من المخيب للآمال عدم ممارسة الضغوط والتأثير بصورة كافية بما يمكن أن يغير مجرى الأحداث. ففي العام الماضي، لم توضع إسرائيل على القائمة السوداء بالرغم

والبحث عن السلام المستدام من الأهداف ذات الأولوية للمجتمع الدولي. وإننا بحاجة إلى مضاعفة جهودنا، تمثيلاً مع أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) لإيجاد حلول طويلة الأجل للتخفيف من أسباب النزاعات المسلحة، وتقديم الرعاية للفئات السكانية الأشد ضعفاً، وتخفيف الضرر الواقع على ضحايا الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني في حالات ما بعد انتهاء النزاع. وفي هذا الصدد، ستمثل أولوية المكسيك أمام المجلس في مواصلة منع المعاناة وتخفيفها على أولئك الذين يشكلون حاضر مجتمعاتنا ومستقبلها. إن التزامنا الأخلاقي والمعنوي هو حماية حقوق الأطفال في جميع الظروف وتحويل بيئات المحن إلى بيئات تتيح الفرص لجميع الأطفال في جميع أنحاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتهنئة ماليزيا على تولي رئاسة المجلس وتنظيم هذه المناقشة المفتوحة الحسنة التوقيت.

وفقاً لتقرير للأمين العام (S/2016/360)، كان عام ٢٠١٥ للأسف عاماً مروّعاً آخر للأطفال المحاصرين في مناطق النزاع الذين تستهدفهم الفصائل المتحاربة دون احترام للقانون الدولي الإنساني أو لرفاه أطفالنا. إن الازدراء التام للمدنيين، بمن فيهم الأطفال، الذي أبدته داعش والقاعدة وفروعهما لا سيما في سورية والعراق كان مروّعاً بشكل خاص، وانتشار هذه التكتيكات بين تلك الجماعات يثير القلق. واعتمدت الجماعات المتطرفة العنيفة الاختطاف على نطاق واسع مقوّماً من مقوّمات عملياتها لبث الرعب وبغية غسل الأدمغة لأغراض سياسية أو لطلب الفدية أو الانتقام أو الاستغلال الجنسي. وما فتئت عصابات بوكو حرام تدمر أجزاء من نيجيريا وتروّع الأطفال.

المبادرات الهامة، إلا أن الأطفال لا يزالون في مقدمة ضحايا النزاعات المسلحة.

إن وفد بلدي يعبر عن بالغ القلق إزاء تصاعد وتيرة الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضد الأطفال، وإننا ندين بأشد العبارات ما ورد في تقرير الأمين العام حول قيام الجماعات المسلحة من غير الدول مثل حركة الشباب، وجماعة بوكو حرام، وتنظيم داعش، بالإضافة إلى الميليشيات الطائفية مثل حزب الله، وقوات الحشد الشعبي، بقتل الأطفال وتشويههم وتجنيدهم واستغلالهم، واختطافهم وحرمانهم من الحرية، وتعريضهم لجرائم العنف الجنسي، كما أن تفاقم مسألة النازحين بسبب النزاع تسبب في تعريض الأطفال لانتهاكات إنسانية جسيمة، كما هو الحال في سورية وجنوب السودان.

إن وفد بلدي يؤكد على أن الحل الأمثل لتوفير الحماية الضرورية للأطفال، هو توفير البيئة المناسبة للسلام المستدام، ومنع نشوب النزاعات، ووضع حد لها، بما في ذلك إنهاء الاحتلال بجميع مظاهره، والالتزام الكامل بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

يأتي الأطفال الفلسطينيون في مقدمة ضحايا إسرائيل التي لا تزال ماضية في احتلالها العسكري، وممارستها الإرهابية والعدوانية وحصارها الخانق، وانتهاكاتها الخطيرة للقانون الدولي، دون خوف من معاقبة أو محاسبة، فإسرائيل مستمرة في استخدام القوة المفرطة ضد الأطفال، بما في ذلك الإعدامات الميدانية قتلاً بالرصاص، ومستمرة في احتجاز المعتقلين الفلسطينيين من الأطفال، والتعريض بهم وتعذيبهم واستغلالهم، ومحاكمتهم عسكرياً دون سن المسؤولية الجنائية، ومستمرة في هدم المنازل، والقيام بعمليات الإخلاء والتهجير القسري، والاعتداء على المستشفيات والمدارس، فضلاً عما يقوم بها المستوطنون الإرهابيون من قتل وتشويه.

من استهدافها الصارخ للأطفال في غزة. وفي هذا العام في اليمن، كان التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية أول من وُضع في القائمة السوداء، استناداً إلى نتائج خلصت إليها الأمم المتحدة بأنه مسؤول مسؤولية مباشرة عن ٦٠ في المائة من الخسائر البشرية في صفوف الأطفال، بما في ذلك وفاة ٧٨٥ طفلاً بسبب حملات القصف. ولكن كان مفاجئاً حذف اسمه من القائمة في نهاية المطاف.

وأخيراً، هل نتج عن الغارات الجوية الجارية في اليمن، التي أدت بالفعل إلى مقتل المئات من الأطفال اليمنيين، أي نتيجة إلا تعزيز القاعدة وداعش؟ وفي حين يبدو العالم شبه غائب عن الوعي وغير مبال بقتل الأطفال اليمنيين ومعاناتهم، هل يمكن حماية المجتمع الدولي من التهديد الاستراتيجي المتزايد للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): أود في البداية تهنئكم على رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، متمنيا لكم دوام التوفيق، كما أشكركم على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى الدور القيادي الذي تقومون به من خلال رئاستكم للفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح، وأخص الأمين العام بالشكر على إحاطته القيمة، وممثلته الخاصة السيدة ليلي زروقي، والسيد أنتوني ليك المدير التنفيذي لليونيسيف.

نحتفي اليوم بمرور عشرين عاماً على إطلاق تقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306) عن أثر النزاعات المسلحة على الأطفال، وبالرغم من العمل المتواصل لضمان حماية الأطفال منذ إدراج هذا البند على أجندة مجلس الأمن، ورغم تحقيق بعض الإنجازات مثل حملة "أطفال لا جنود" وغيرها من

وتعريضهم لخطر الموت، حلب التي يستصرخكم أطفالها وشيوخها ونساؤها، حلب التي إن شهدت ما يهدد به النظام السوري من مذابح فسيكون ذلك وصمة عار على ضمير الإنسانية وعلى سجل مجلس الأمن.

إننا نناشد مجلس الأمن تقديم الحماية الفورية للمدنيين والأطفال في حلب وسائر المدن السورية ونناشد مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية أن يقوم بدوره الموكل إليه في تيسير إيصال المساعدات الإنسانية بشكل فوري عوض التهجير القسري للأطفال وأسرههم.

لقد استجابت المملكة العربية السعودية لنداء الاستغاثة الذي أطلقه الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي والشعب اليمني لحمايته من الانقلاب الذي قام به المتمردون من ميليشيات الحوثي والقوات التابعة للرئيس السابق علي عبد الله صالح، ووفقا للمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، تم تشكيل قوات التحالف لاستعادة الشرعية في اليمن، وتوفير جميع الإمكانيات الضرورية لإنجاح مهمتها الرئيسية المتمثلة في حماية المدنيين. بمن فيهم الأطفال، والعودة إلى عملية الانتقال السياسي التي تشرف عليها الأمم المتحدة وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي ومخرجات الحوار الوطني وآلياتها التنفيذية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. كما ساندت المملكة الجهود التي يبذلها المبعوث الدولي للأمم المتحدة السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، والمشاورات التي قادها في الكويت وأسفرت عن تقديمه لبيان بالخطوات الواجب اتباعها، وتم اعتماد البيان والتجاوب معه من قبل الوفد الحكومي المفاوض، إلا أن الطرف الآخر استمر في مخططاته وتعتته مما يستدعي من مجلسكم الموقر إدانة هذا الموقف السليبي للمتمردين، والعمل على إلزامهم بما توافق عليه المجتمع الدولي متمثلا في قرار مجلس الأمن ٢٢١٦ (٢٠١٥) ومبادرة مجلس التعاون وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني.

عند الحديث عن ضحايا النزاع من المدنيين، ينبغي أن نستذكر أن ميليشيات الحوثي المتمردة قامت بتحويل العديد

إننا نطالب مجلس الأمن مجددا بتحميل حكومة الاحتلال الإسرائيلية المسؤولية القانونية والجنائية عما ترتكبه من انتهاكات جسيمة، وإلزام إسرائيل بإطلاق الأسرى والمعتقلين، وخاصة الأطفال، والوقف الفوري لعمليات القتل والتشويه والختف والاستغلال، وندعو إلى اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء الاحتلال وفقا لمبادرة السلام العربية التي طرحتها المملكة العربية السعودية ومقررات الشرعية الدولية ذات الصلة، والعودة إلى حدود الرابع من حزيران/يونيه ١٩٦٧، ودعم قيام الدول الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

تعرب المملكة العربية السعودية عن قلقها البالغ جراء استمرار معاناة الأطفال في سورية، وتندد باستمرار انتهاكات القوات السورية بشكل يومي، حيث يتعرض الأطفال للقتل وأحسادهم للتشويه ومدنهم للتدمير ويستمر بل ويزداد القصف الجوي العشوائي وغير المتناسب، بما في ذلك من خلال عبر استخدام البراميل المتفجرة والاستهداف المتعمد للمدارس والمستشفيات والأطعم الطبية، ويندد وفد بلدي بأشد العبارات بما تقوم به قوات الباسيج الإيرانية من حملات لتجنيد الأطفال، والزج بهم في القتال في سورية، وتعزيز وجود قوات الحرس الثوري الإيراني الأجنبية في سورية، ومليشيات حزب الله الإرهابي وغيرها من الميليشيات الطائفية ومشاركتها في العمليات الإجرامية التي تقوم بها قوات النظام السوري ضد الأطفال، والمساهمة في قتلهم وتشويههم، بالإضافة إلى احتجاز الجهات الأمنية للأطفال وتعريضهم للتعذيب الذي يصل حد الموت في بعض الحالات.

كما تواصل السلطات السورية استخدام الحصار كأسلوب من أساليب الحرب وها هي حلب اليوم مهددة بمجزرة، وبتطهير عرقي من قبل النظام السوري وحلفائه، حلب التي يعتصم أطفالها على ركام المنازل المدمرة، احتجاجا على إهمال الجهات الدولية لهم، والإخفاق في حمايتهم

يعملون في مجال الرعاية الصحية أثناء النزاعات المسلحة. وبناء على هذه الالتزامات فقد اعتمدت قوات التحالف قواعد اشتباك واضحة لحماية المدنيين تتضمن الالتزام الصارم بمبدأي التناسب والتمييز، كما يعمل التحالف على أساس افتراض أن جميع المناطق في اليمن مدنية حتى يثبت العكس، ويحظر استخدام الأسلحة العشوائية والمحظورة، ويستوجب توفير الحماية لجميع المدنيين - بما في ذلك الطواقم الطبية وطواقم وسائل الإعلام - في جميع الأوقات من الخطر وضمان إحلالهم من مناطق العمليات. كما تخضع جميع عمليات قوات التحالف في اليمن لمراجعة دورية شاملة فيما يتعلق بتعيين الأهداف العسكرية من أجل تجنب وقوع أي ضرر على المدنيين. ويتم اتخاذ التدابير التصحيحية كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

ليكن واضحا لديكم أن المملكة العربية السعودية تؤمن إيماناً قاطعاً بأن الأطفال يأتون أولاً، وأنه لا يوجد مبرر لاستهداف المدنيين، وخاصة الأطفال في النزاعات العسكرية، وتؤمن بأن مكان الأطفال هو على مقاعد الدراسة وليس في جبهات القتال، وأن للأطفال حق مطلق في الحياة والتعليم والفرحة بعيداً عن أزيز الرصاص ودوي القنابل، وإن المملكة العربية السعودية ملتزمة التزاماً لا لبس فيه بحماية المدنيين والأطفال وتولي بالغ العناية والاهتمام لأي مزاعم بأي انتهاكات ضد المدنيين، ولقد قامت المملكة وقوات التحالف، في شهر شباط/فبراير من هذا العام، بإنشاء الفريق المشترك لتقييم الحوادث للتحقيق في جميع الادعاءات المتعلقة بسقوط ضحايا من المدنيين وذلك بالتنسيق مع اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان في اليمن، وسيتم إعلام الأمم المتحدة بنتائج هذه التحقيقات في أقرب وقت ممكن.

لقد كانت المملكة العربية السعودية في طليعة الملتزمين بدعم جهود إعادة الإعمار في اليمن، حيث ساهمت خلال

من المدارس والمستشفيات إلى ثكنات عسكرية واستخدمت الآلاف من الدروع البشرية وزرعت عشرات آلاف الألغام متسببة في قتل الأطفال وتشويههم وترويع المدنيين، كما قامت بالهجوم على حدود وأراضي بلدي متسببة في مقتل أكثر من ٥٠٠ مدني ونزوح آلاف السكان، وتدمير العديد من المباني المدنية بلغت ٢٣ مدرسة وأكثر من ١٧٠٠ منزل و ٧٥ مبنى حكومياً، بما في ذلك المستشفيات والمرافق الصحية، وقد تسببت هذه الهجمات المتكررة في تعطيل الدراسة وإغلاق المدارس مما عرقل عملية تعليم آلاف الطلبة، ومنذ اتفاق وقف العمليات القتالية، في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦، قامت مليشيات الحوثي وحلفاؤها بأكثر من ١٧٠٠ انتهاك لحدود المملكة وأراضيها وأطلقت أكثر من ٢٠ صاروخاً بالستيا، مما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا من المدنيين.

يدين وفد بلدي بأشد العبارات الممكنة تجنيد الأطفال واستغلالهم من قبل مليشيات الحوثي المتمردة. وقد أعادت قوات التحالف في السادس من شهر تموز/يوليه الماضي جميع الأطفال المجندين من قبل مليشيات الحوثيين المتمردة وحلفائهم، الذين تم العثور عليهم وهم يحملون السلاح على طول الحدود السعودية، وتم تسليمهم من دون شرط أو قيد إلى أجهزة الحكومة اليمنية لجمع شملهم بأسرهم بعد تزويدهم بالرعاية اللازمة والمساعدة المالية، وذلك بالتنسيق والتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيسيف. واليوم أستطيع أنؤكد أن قوات التحالف لا تحتجز أي شخص على الإطلاق، من بين الأطفال المجندين في اليمن.

تلتزم المملكة العربية السعودية وبقية قوات التحالف بقواعد ومبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. وقد شاركت المملكة العربية السعودية مؤخراً في تقديم قرار مجلس الأمن ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، الذي شمل الدعوة لمحاسبة من يقومون باستهداف المدنيين والمرافق الصحية وجميع من

الدول والجهات المسؤولة عن العنف ضد المدنيين دون وجه حق، وكنا نتمنى لو أن الفرصة قد أتت لنا لتقديم ما قدمنا من معلومات في وقت مبكر، وإننا نحيي القرار الشجاع الذي اتخذته معالي الأمين العام لإزالة اسم التحالف من القائمة، ونرحب بقراره بتثبيت الإزالة والاستمرار في التشاور والمراجعة، ونوضح أننا قد وجهنا الدعوة للأمم المتحدة لإيفاد من تراه مناسباً من مسؤوليها لزيارة قيادة قوات التحالف في الرياض والإطلاع على كل ما لديها من استعدادات واحتياجات في هذا الشأن، ودعوتنا ما زالت قائمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أوداسمحوا لي أن أشكركم، السيدة الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم الهامة، وأشكر جميع الذين تكلموا.

تؤيد لكسمبرغ تأييداً تاماً البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي ستدلى به كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والتزاع المسلح. تأييداً تاماً.

قبل عشرين عاماً مضت، في آب/أغسطس ١٩٩٦، نشرت غراسا ماشيل تقريرها عن أثر التزاع المسلح على الأطفال (A/51/306) وقد قمنا منذ ذلك الحين وبصورة جماعية بوضع آلية لحماية الطفل خطوة خطوة، وذلك من بين النجاحات الأكيدة للأمم المتحدة. وقد فعلنا ذلك بإجماع، يوحنا اعتقادنا بأن الأطفال يشكلون الأقدس لكل أمة. وقد تم إنقاذ عشرات آلاف الأطفال من صفوف الجماعات المسلحة، وإعادة إدماجهم في أسرهم وإعادةهم إلى المدارس من خلال هذه الآلية، التي في لبها الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح وآلية الرصد والإبلاغ.

وقد وقعت حتى الآن جميع البلدان، التي وردت قواتها أمنها الوطني في مرفقات تقارير الأمين العام السنوية، خطة عمل مع

الفترة ما بين العالم العام ٢٠١٠ والعام ٢٠١٥، بمبلغ ٣,٢٥ مليون دولار، تم تخصيص ١,٧٥ مليون دولار منها للصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والإغاثة. وتعتبر المملكة من أكبر داعمي العمليات الإنسانية في اليمن، منذ عام ٢٠١٥، حيث قام مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية منذ تأسيسه في ١٣ أيار/مايو ٢٠١٥ بتقديم مساعدات إنسانية تجاوزت ٤٤٠ مليون دولار يتم توزيعها في جميع أنحاء اليمن، كما يتم تقديم الدعم الطبي والمالي في جيبوتي والأردن والسودان لللاجئين اليمنيين. وقد استقبلت المملكة العربية السعودية أكثر من مليون يمني عبر حدودها، وتم قبول جميع الأطفال اليمنيين المقيمين في المملكة في المدارس والجامعات السعودية، وتم تقديم الرعاية الطبية لآلاف من اليمنيين المصابين في المملكة العربية السعودية وفي الأردن وفي السودان وفي اليمن، بالإضافة إلى توفير الدعم التربوي والنفسي للمتضررين من الألغام، بمن في ذلك الأطفال.

أود في الختام أن أركز على النقاط التالية: أولاً: إننا نحيي الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة وأجهزتها في سبيل حماية المدنيين في النزاعات المسلحة والأطفال بشكل خاص. ثانياً: إننا نؤمن بأن الأمم المتحدة يجب أن تتمكن من أداء دورها الإنساني الحيوي الفعال بعيداً عن الضغوط ومن دون أي محاولة للتأثير على قراراتها. فالمملكة العربية السعودية كانت وستظل دائماً سباقة إلى دعم الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها، ولكننا نؤمن أيضاً بأن على الأمم المتحدة أن تمارس دورها بحياد وموضوعية وشفافية وأن تسير مسافة الميل الإضافي للحصول على ما تحتاج إليه من معلومات وألا تكتفي بالمصادر غير الموثوقة كأساس لتقاريرها أو بياناتها، وأن يكون الهدف الأساسي من هذه التقارير هو السعي إلى تحسين الظروف والأحوال التي يواجهها الأطفال في النزاعات المسلحة.

ثالثاً، إننا نأسف للالتباس ونقص المعلومات الذي أدى إلى إدراج اسم التحالف لاستعادة الشرعية في اليمن في قائمة

السودان، حيث ازدادت أكثر. وفي اليمن، ارتفع عدد الأطفال الذين قتلوا أو شوهوا خلال العام ٢٠١٥ إلى ستة أضعاف.

وبالتالي، فإننا نؤكد مجددا دعمنا الثابت لولاية الممثلة الخاصة التي ما برحت تعمل بلا كلل لأجل حماية الأطفال في حالات التزاع المسلح. وينبغي عدم التشكيك في استقلالية عملها، ونعوّل على الجميع فيما يتعلق باحترامه. ونكرر تأكيد التزامنا الثابت بالثقة في أدوات الحماية، بما في ذلك آلية الرصد والإبلاغ التي أنشأها المجلس للتحقق من دقة جميع المعلومات الواردة في التقارير السنوية ومرفقاتها. فهذا التقرير ثمره مشاورات مكثفة بين الدول الأعضاء المعنية في إطار منظومة الأمم المتحدة - في المقر والميدان على حد سواء.

ونكرر الإعراب عن أملنا في أن يواصل المستشارون في مجال حماية الطفل ممارسة ولايتهم المحددة في البعثات المعنية. ولذلك السبب فإننا نواصل أيضا دعمنا الثابت لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام ولإدارة عمليات حفظ السلام. وبالمثل، قررنا دعم مشروع بحوث جامعة الأمم المتحدة الذي ينفذ بالشراكة مع اليونيسيف، ويجب أن يساعد على استحداث الأدوات اللازمة لتحسين توجيه عمل موظفي الأمم المتحدة في الميدان للحيلولة دون تعرض الأطفال للأذى وحمايتهم وإنقاذهم من حالات العنف الشديد.

وإذ يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لخطة العمل المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح، فإنه يجب علينا أن نضاعف جهودنا لتعزيز حماية الأطفال، وإلا فلن يرحمنا حكم التاريخ إذا ما قُلّ عزمنا على ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد تومس (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيسة على عقد هذه المناقشة. وأود

الأمم المتحدة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال. ويعزى ذلك لحد كبير إلى زيادة تعبئة حملة "أطفال، لا الجنود" التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح واليونيسيف في عام ٢٠١٤. ونرحب باتخاذ السودان تلك الخطوة نحو الالتزام بتوقيعه خطة عمل في ٢٧ آذار/ مارس، بحضور السيدة ليلي زروقي.

وقد حان الوقت الآن لأن نبني على ذلك العزم السياسي كي يتسنى التنفيذ الكامل لخطة العمل في أقرب وقت ممكن. وبالإضافة إلى حملة "أطفال لا جنود" ينبغي الإشادة بالتقدم المحرز في مجالات أخرى خلال العام الماضي، وضمنه تكثيف الحوار بين الممثلة الخاصة والجماعات المسلحة من غير الدول، والتي نعلم أنها تشكل غالبية الأطراف في التزاع الواردة في مرفقات تقارير الأمين العام. وقد أسفر ذلك عن نتائج ملموسة بالفعل في كولومبيا. ونرحب أيضا بالقرار الذي اتخذته الأمين العام بتعليق جميع أشكال المشاركة في عمليات السلام من جانب تلك البلدان المساهمة بقوات أو أفراد شرطة المدرجة في مرفقات تقاريره السنوية.

وبالرغم من التقدم المحرز، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به، بل يرسم التقرير السنوي للأمين العام صورة قائمة عن الحالة في عام ٢٠١٥.

ففي أفغانستان، ما فتئ الأطفال يتضررون بشكل غير متناسب من تصاعد الهجمات. وفي العام الماضي، كان هناك طفل واحد على الأقل بين كل أربعة من الضحايا المدنيين. وفي سوريا، ما زال يستمر تجنيد الأطفال واستخدامهم على نطاق واسع من قبل تنظيم داعش، بقدر ما يستمر شن الهجمات من قبل الحكومة على المدارس والمستشفيات. ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى زيادة استخدام الغارات الجوية والأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ولا تزال حالات اختطاف الأطفال شائعة جدا في العراق وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب

مرفقات الأمين العام قد وقّعت الآن على خطط عمل وطنية وتعهدت باتخاذ خطوات محددة لإنهاء إيذاء الأطفال. ونرحب باعتماد السودان خطة عمل كهذه مؤخرا جدا، ونتوقع أن يمضي إلى تنفيذها الآن على وجه السرعة.

وتثني ألمانيا على عمل الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وتؤيد الولاية المسندة إليها تماما. وعبر حملتها "أطفال لا جنود" واصلت الممثلة الخاصة زروقي بلا كلل نشر رسالتها الرئيسية: الأطفال ضحايا وليسوا جناة، ويجب التعامل معهم وفقا لذلك. ونود أيضا أن نشيد بالبعثات الميدانية للأمم المتحدة على عملها اليومي في تنفيذ آلية الرصد والإبلاغ - بوصفها عنصرا هاما لنجاح خطة العمل المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح. وعلينا أن نضمن استمرار حصول بعثات الأمم المتحدة على الموارد المناسبة والمخصصة اللازمة لعملها في مجال حماية الأطفال.

وما تزال المناقشة بشأن كيفية النهوض بخطة العمل المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح تتمحور في نيويورك على نحو متزايد، مع أنه لا يسع نيويورك إلا أن تضع المبادئ التوجيهية، لا أكثر، في حين يتعين أن يتم التنفيذ في أماكن أخرى. وعليه، تلتزم ألمانيا بزيادة الوعي بحماية الأطفال في الميدان. وما تزال حماية الأطفال وإعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين في مجتمعاتهم عنصرين هامين في مناقشاتنا الثنائية مع الشركاء. وسواصل دعم تشكيل مجموعات الأصدقاء المعنية بالأطفال والتزاع المسلح على الصعيد المحلي. ويعدُّ تشكيل مجموعة الأصدقاء في أفغانستان مؤخرا مثالا على ذلك، وألمانيا فخورة بتولي رئاسة تلك المجموعة.

وأخيرا، يجب ألا تقتصر المناقشة بشأن الأطفال والتزاع المسلح في إطار مجلس الأمن على هذا النوع من المناقشة المواضيعية. ومن الضروري أن نزيد تعزيز صياغة المنطوق فيما يتعلق بحماية الطفل في القرارات القطرية المخصصة التي

أيضا أن أشكر الأمين العام والممثلة الخاصة ليلي زروقي، والمدير التنفيذي أنطوني ليك على إحاطاتهم الإعلامية المتعمقة والشاملة للغاية.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والتزاع المسلح.

قبل عشرين عاما، في آب/أغسطس ١٩٩٦، قدمت غراسا ماشيل تقريرها الريادي (انظر A/51/306) إلى الجمعية العامة بشأن أثر التزاع المسلح على الأطفال. وقد أسهم الإطار المعياري الذي وضعناه منذ ذلك الحين في تحقيق بعض النجاحات الكبرى. فقد تم تسريح مائة وخمسين من الأطفال الجنود. وتمكنت تسعة من أطراف التزاع من تنفيذ خطط عمل ترمي إلى إنهاء تجنيد الأطفال ومنعه، ما أدى إلى رفع أسمائها من مرفقات تقارير الأمين العام. وتعتز ألمانيا - بصفتها الرئيس السابق للفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح - بإسهامها في وضع هذا الإطار الذي لا غنى عنه. لكن وبالرغم من تلك الإنجازات، ما زال الأطفال وغيرهم من المدنيين الآخرين يتعرضون للهجوم بشكل متزايد، ما يجعلهم عرضة لأعمال العنف والاستغلال والانتهاكات. وما تزال ألمانيا تشعر بقلق خاص من جراء الزيادة في الانتهاكات الجسيمة التي سجلها الأمين العام في أفغانستان، والصومال وجنوب السودان وسوريا واليمن.

وما تزال خطة العمل المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح أكثر أهمية من ذي قبل. ومن العاجل وعلى سبيل الأولوية الرئيسية أن نزيد تعزيز آليات الأمم المتحدة المعنية بحماية الأطفال وتطبيقها بصورة نزيهة وموضوعية. وهناك أمثلة عديدة على الكيفية التي ساعدت بها تلك الآليات على تحسين حياة الآلاف من الأطفال في الميدان بشكل ملموس. وننوه في هذا الصدد إلى أن جميع القوات المسلحة التابعة لحكومات الدول الثماني المدرجة في

نؤيدها بقوة، فرصة لا تُقدّر بثمن لتقييم إنجازات وإخفاقات المجتمع الدولي في هذا المجال. وقد أحرز تقدم ملحوظ خلال هذه الفترة في تسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم الأصلية. ونرحب قبل ذلك كله بوجه خاص - بعد مضي ٢٠ عاما - بوضع إطار معياري ومؤسسي أقوى لحماية الأطفال في حالات التزاع المسلح، وخاصة عبر آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥).

لقد أخذت في العام الماضي خطوتان أخريان ملحوظتان هما: اتخاذ القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي يسلّم بأن اختطاف الأشخاص في حالات التزاع المسلح يعتبر معيارا للإدراج في مرفقات تقارير الأمين العام السنوية، واعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) الذي تعهدت بموجبه الدول الأعضاء باتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على العمل القسري وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر، فضلا عن ضمان حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال والقضاء عليه، بما في ذلك تجنيد واستخدام الأطفال الجنود. ولكن الأهم من تلك الوثائق والقرارات الهامة تنفيذها بصورة ملموسة. وفي ذلك الصدد، تسهم إيطاليا إسهاما متعدد الأوجه في هذه المسألة البالغة الحساسية.

أولا، عندما كنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٨، أيدنا بقوة إدراج أحكام محددة بشأن حماية الأطفال في ولايات عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة التي أصبحت الآن ممارسة معتادة للمجلس، وقد شاركنا بهمة في صياغة القرار ١٨٢٠ (٢٠٠٨) بشأن العنف الجنسي والتزاع المسلح الذي كان أول قرار يعترف صراحة بأن استخدام العنف الجنسي كأسلوب حرب، قد يؤدي إلى تفاقم النزاعات وعرقلة استعادة السلام والأمن الدوليين. ونحن على استعداد للقيام بدورنا من جديد بوصفنا عضوا في مجلس الأمن في العام المقبل.

يتخذها المجلس. ولذا نرحب بالأنباء الطيبة القائلة بأن الولاية المحددة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق تتضمن الآن فقرة منفصلة بشأن حماية الأطفال في العراق. وتشيد ألمانيا بالجهود الدؤوبة التي تبذلها ماليزيا لتعميم مسألة الأطفال والتزاع المسلح في جميع أعمال المجلس.

الآن وبعد مرور ٢٠ عاما على عرض تقرير ماشيل، وبعد مضي خمس سنوات على اتخاذ القرار ١٩٩٨ (٢٠١١) بشأن الهجمات على المدارس والمستشفيات خلال الرئاسة الألمانية للمجلس، أود أن أختتم بياني بتكرار تأكيد التزام ألمانيا الثابت بحماية الأطفال من ضحايا النزاعات المسلحة، ودعم الممثلة الخاصة زروقي وفريقها. وقد أصبح تنفيذ خطة العمل المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح أكثر إلحاحا من ذي قبل، وما زال يمثل أحد أولوياتنا القصوى.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد لامبيرتيني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أثني على الرئاسة الماليزية على تنظيم هذه المناقشة، وأن أشكر الأمين العام بان كي - مون، والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، زروقي، والمدير التنفيذي لليونيسيف، ليك، على إحاطتهم الإعلامية، ولما يقومون به من عمل في تحديد السبل التي ستساعدنا على تحسين منع الآفات التي لا تزال تلحق الضرر بالأطفال في النزاعات المسلحة ومواجهتها.

تؤيد ألمانيا البيان الذي سيدي به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي أدلى به ممثل كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والتزاع المسلح. وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

يتيح الاحتفال هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لإنشاء ولاية الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، التي

في عام ٢٠١٦، أصبحت إيطاليا ملتزمة باستقبال المزيد من القُصر غير المصحوبين بذويهم وأصبحت مجهزة بشكل أفضل لاستقبالهم، وسيتم توفير ٢٠٠٠ مركز استقبال جديد بحلول نهاية عام ٢٠١٨، وستقدم خدمات متخصصة بدرجة عالية، على أساس مبدأ مصلحة الطفل العليا.

أود أن أختتم بياني بالقول إن جميع هذه الالتزامات والتدابير لا يمكن أن تكون بمعزل عن الحاجة إلى تقديم الجناة إلى العدالة. إن المساواة على الصعيدين الوطني والدولي أمر أساسي لضمان عدم اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة أو استخدامهم كجنود فيها. مع أهداف التنمية المستدامة، التزامنا بإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال بحلول عام ٢٠٣٠. فلنعمل معا من أجل تحويل هذا الوعد إلى واقع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثلة تايلند.

السيدة نغوين (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا وهي بالتحديد، إندونيسيا، وبروني دار السلام، وتايلند، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وسنغافورة، والفلبين، وكمبوديا، وماليزيا، وميانمار وبلدي فييت نام.

في البداية، أود أن أهنيء ماليزيا، وهي بلد زميل في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وعلى ترؤسها للفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. كما نشي على المبادرة بعقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة. أود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام على ملاحظاته الافتتاحية، وعلى الإحاطتين الإعلاميتين للممثلة الخاصة للأطفال والنزاع المسلح، والمدير التنفيذي لليونيسيف.

نسلم بمساهمة تقرير غراسا ماشيل (A/51/306) الذي نُشر قبل ٢٠ عاما، ودعا المجتمع الدولي إلى العمل على

ثانيا، نواصل المشاركة من خلال مراكز التدريب. لقد قدم استعراض عمليات السلام توصيات مفيدة بشأن الكيفية التي يمكن بها النظر في هذا الموضوع الهام لدى تخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام. ونعتقد أن التدريب الذي يستهدف موظفي الأمم المتحدة بشأن حقوق الأطفال يجب أن يظل هاما جدا لضمان الاضطلاع بعمليات حفظ سلام فعالة في الميدان.

ثالثا، جددنا التزامنا السياسي بالقانون الإنساني الذي يهدده تورط جهات فاعلة من غير الدول في النزاعات. انطلاقا من هذه الروح، انضمت إيطاليا إلى إعلان المدارس الآمنة الذي يدعم المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وشجع على ذلك تحالف بلدان وجهات الفاعلة في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. ويرحب القرار بحملة "أطفال، لا جنود" التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح واليونسيف. إن حملات من هذا القبيل أداة أساسية من أجل توجيه عمل المجتمع الدولي نحو إنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

رابعا، بالنظر إلى الاتجاه المتنامي للانتهاكات والعنف المرتكب ضد الأطفال في الأزمات الراهنة، فإننا نعمل حاليا على تشجيع وتنفيذ المبادرات الطويلة الأجل لتحقيق التعافي والإدماج الاجتماعي للأطفال الجنود السابقين، وضحايا النزاعات من خلال برامجنا للتعاون الإنمائي، ولا سيما في الشرق الأوسط وفي أفريقيا.

وأخيرا، بالنظر إلى الزيادة غير المسبوقة والمطردة في تدفقات الهجرة المختلطة على الطريق الرئيسي للبحر الأبيض المتوسط، نعمل حاليا على وضع إطار قانوني جديد مخصص من أجل استقبال القُصر القادمين من مناطق النزاع وتقديم المساعدة لهم، وبالتالي تعزيز أعمال حقوقهم. وعلى وجه الخصوص، بعد زيادة الموارد المالية المخصصة للقُصر غير المصحوبين بذويهم من ٩٠ مليون دولار في عام ٢٠١٥ إلى ١٧٠ مليون دولار

الإدراج في القائمة ينبغي أن تكون موضوعية وشاملة وترتكز على معلومات ذات مصداقية ومحايدة، مع مراعاة الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء، ويجب أن تكون متماشية مع مبدأ مسؤولية الدول وسلطتها. وعلاوة على ذلك، من المهم لدى تنفيذ الآليات وخطط العمل القائمة بالفعل أن يجري إبلاغ جميع الجهات الفاعلة المعنية، وأن يتم التنسيق بينها على النحو المناسب. وينبغي أن يواصل المجلس اتخاذ نهج تعاوني وتقديم المساعدة اللازمة إلى الأطراف ذات الصلة التي تتعاون مع الأمم المتحدة.

أما على الصعيد الإقليمي، فقد ضاعفت الدول الأعضاء في الرابطة جهودها لمعالجة المسائل التي تواجه الأطفال، على الصعيدين الوطني والإقليمي، وكذلك في المجالات المؤسسية والعملية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، اعتمدت خطة العمل الإقليمية لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن القضاء على العنف ضد الأطفال، وهي خطة توفر إطاراً شاملاً للعمل الإقليمي لفترة ١٠ سنوات، من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠٢٥، وتتراوح من الوقاية إلى الرصد والتقييم. وتتعاون الرابطة أيضاً مع وكالات الأمم المتحدة وآلياتها.

لا تزال الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ملتزمة التزاماً قوياً بوكالات الأمم المتحدة وآلياتها. فلنعمل معا عن كثب لكفالة تحسين حياة أطفالنا لأنها أيضاً مستقبلنا المشترك.

أود بصفتي الوطنية أن أتشاطر مع المجلس بضع نقاط.

تود تايلند أيضاً أن توائم بيانها الوطني مع البيان الذي ستدلي به سلوفينيا بالنيابة عن أعضاء شبكة الأمن البشري.

وترى تايلند أن الجهود المبذولة من خلال الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى تعزيز سيادة القانون وتوفير التعليم الجيد، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن تسهم في تعزيز وحماية حقوق الأطفال.

معالجة آثار النزاعات المسلحة على الأطفال. ومنذ ذلك الحين، ما انفك المجتمع الدولي والأمم المتحدة يتناولان هذه المسألة بجدية، وقد خطونا خطوات واسعة نحو الحد من معاناة الأطفال في النزاعات المسلحة. وتم تعزيز الوعي بهذه المسألة؛ وأنشئت مؤسسات؛ ووضعت معايير؛ وطُرحت مبادرات ونُفذت. ومنذ ذلك الحين، سُرح العديد من الأطفال من القوات المسلحة. لقد اكتسبت حملة "أطفال لا جنود" زخماً، ويشارك الآن العديد من الحكومات، إن لم يكن جميعها، في وقف الانتهاكات ضد الأطفال. بيد أن الأطفال لا يزالون يواجهون تهديدات متزايدة جراء نشوب نزاعات جديدة وجراء الزيادة الملحة في التطرف العنيف.

تنشاطر الرأي القائل بضرورة اتباع نهج شامل لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. إننا إذ نؤكد المسؤولية والسلطة الرئيسيتين للدول، نشدد مرة أخرى على ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للضغوطات التي يمر بها الأطفال. ومن المهم بنفس القدر أن يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي جهودهما لمعالجة أثر النزاع المسلح على الأطفال، بما في ذلك عن طريق صياغة خطة استراتيجية طويلة الأجل لإعادة إدماجهم وتأهيلهم.

إن آلية الرصد والإبلاغ المنشأة وفقاً للقرارات ١٦١٢ (٢٠٠٥)، ١٨٨٢ (٢٠٠٨)، ١٩٩٨ (٢٠١١) و ٢٢٢٥ (٢٠١٥) أداة رئيسية في ولاية الأمم المتحدة لحماية الأطفال. ولا بد من أن تكون نزاهة ومصداقية الآلية وعمل الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة مدعومة بالمشاركة البناءة مع الدول الأعضاء وبالمعلومات الدقيقة والموضوعية والموثوق بها التي يمكن التحقق منها في عملية الإبلاغ.

إن التقرير السنوي للأمين العام (S/2016/360) يؤدي دوراً هاماً في توجيه الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وكل جهود

المثلة الخاصة للأمين العام الاتجاهات المقلقة التي تؤثر على الأطفال في النزاعات المسلحة في أنحاء العالم. ولهذا السبب، حان الوقت لمناقشة المسائل الرئيسية التي أثارها الرئاسة الماليزية.

فيما يتعلق بأشكال التعاون الدولي التي نجحت في تعزيز حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب على الانتهاكات الجسيمة، تود سويسرا أن تشير إلى دعمها لمنظمة "المبادرات النسائية من أجل العدل بين الجنسين" غير الحكومية الدولية. وتسهم هذه المنظمة في شمال أوغندا في إعادة تأهيل وإعادة إدماج مجندات جيش الرب للمقاومة السابقات في أسرهن ومجتمعاتهن، فيما تدعو أيضا إلى إحالة جرائم العنف الجنسي إلى المحكمة الجنائية الدولية. ويجب على الدول إجراء تحقيقات وتقديم مرتكبي هذه الجرائم إلى العدالة من أجل تحقيق العدالة للضحايا وكذلك منع ارتكاب المزيد من الانتهاكات. وعندما تكون الدول غير قادرة أو غير راغبة في القيام بذلك، فإن المحكمة يمكن أن تضطلع بدور حاسم. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرة المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية، لتي تنفذ سياسة محددة في ما يتعلق بالأطفال.

وفيما يتعلق بالتوصيات بشأن كيفية التصدي للمخاطر المستمرة التي يواجهها الأطفال في النزاعات المسلحة، تعتقد سويسرا أن اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب أمر ضروري ويمكن أن يسهم في مساعدة الأطفال. ولكن يجب علينا أن نكفل ألا تعرقل تلك التدابير الجهود الإنسانية. ويولي بلدي اهتماما خاصا لأهمية الانخراط في حوار مع جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بشأن مسألة حماية الأطفال، ولا سيما في المناطق التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة. وإضافة إلى ذلك، نعتقد أنه من المهم للغاية كفالة حماية الأطفال المحتجزين بسبب الاشتباه في تورطهم أو تورطهم الفعلي مع الجماعات المسلحة.

ونرحب أيضا بالجهود التي يبذلها مكتب المثلة الخاصة للأمين العام في مساعيه الرامية إلى وضع حد لجميع الانتهاكات ضد الأطفال من خلال المشاركة البناءة مع الدول الأعضاء وجميع الجهات المعنية بالأمر. وختاما، فإن تايلند لا تزال ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها الدولية بموجب اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية لكفالة حماية أطفالنا في جميع الحالات. ونود ترديد الدعوة إلى التصديق العالمي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سويسرا.

السيد زيندر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكر سويسرا رئاسة ماليزيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وكذلك مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين على إحاطتيهما المفيدتين.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لصدور تقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306)، الذي وصف أثر النزاعات المسلحة على الأطفال ونه المجتمع الدولي إلى الآثار المدمرة للحروب على الفتيات والفتيان. ويعزى الفضل بقدر كبير إلى التقرير في إنشاء ولاية الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والتزاع المسلح. وخلال السنوات العشرين الماضية، شهدنا العديد من التطورات الإيجابية فيما يتعلق بمصير الأطفال في النزاعات المسلحة؛ فعلى سبيل المثال، تم تسريح أكثر من ١١٥ ٠٠٠ طفل من المجندين في القوات المسلحة والجماعات المسلحة منذ عام ٢٠٠٠ وجرى توقيع ٢٥ خطة عمل مع أطراف النزاعات من أجل وقف الانتهاكات ضد الأطفال.

لكن كما سمعنا من مقدمي الإحاطتين الإعلاميتين والمتكلمين السابقين، ليس هناك ما يدعو للاحتفال في هذه الذكرى السنوية. وقد عرضت أحدث إحاطة إعلامية قدمتها

المسلح زروقي، والتي نقدم لها دعمنا الكامل. ونود أيضا أن نشكر الرئاسة الماليزية لمجلس الأمن على تنظيم مناقشة اليوم. لا تزال هناك تحديات خطيرة تواجه حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. فالتزاعات والأزمات الإنسانية التي طال أمدها لها تأثيرات حادة على العديد من الأطفال وتجعلهم عرضة لجملة أمور من بينها تهديدات التطرف العنيف والتشريد، وهو ما أبرزه الأمين العام بحق في تقريره (S/2016/360). فالتطرف العنيف يؤثر بشدة على الأطفال، الذين غالباً ما يصبحون أهدافاً مباشرة، بما في ذلك الممارسة المقيتة المتمثلة في استخدام الأطفال كمفجرين انتحاريين. ولا بد أن تكون النهج الرامية إلى مكافحة ومنع التطرف العنيف شاملة وأن تعالج الأسباب الجذرية، مثل النزاعات التي طال أمدها وأيضاً غياب الحكم الرشيد أو انعدام سيادة القانون أو التعليم.

ونلاحظ بقلق متزايد انتشار الهجمات على المدارس والمستشفيات واستخدامها لأغراض عسكرية. ويجب على الحكومات وجميع الجهات الفاعلة الأخرى حماية المدارس والمستشفيات من خلال التمسك بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

كما أننا نرى أن التشريد القسري يشكل تحدياً خاصاً، في ظل تزايد عدد الأطفال الفارين بحثاً عن الحماية مما يعرضهم بشكل خاص لجرائم مثل الاختطاف والعنف الجنسي. كما يجب على الحكومات اتخاذ إجراءات عاجلة لحماية حقوق هؤلاء الأطفال.

ويمثل تقرير هذا العام تذكراً قوياً بالعمل البالغ الأهمية الذي تضطلع به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال تقديم معلومات موضوعية ونزيهة كأساس للتقرير. وتمثل القوائم الواردة في مرفقات التقرير أداة أساسية لمساءلة أطراف

وفيما يتعلق بالمقترحات المحددة الرامية إلى تحسين حماية الأطفال، تشجع سويسرا الأمين العام على مواصلة تضمين تقاريره المقدمة إلى المجلس معلومات عن الآثار المحددة على الأطفال للهجمات على المدارس والمستشفيات والعاملين فيها. وندعو إلى التنفيذ الفوري والكامل للقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). وعلاوة على ذلك، يدعو بلدي إلى استجابة قوية إزاء الإدعاءات المتعلقة بجرائم الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي يرتكبها موظفو الأمم المتحدة، ولا سيما المتعلقة بحظر مساهمة القوات المسلحة الحكومية المذكورة في مرفقات التقارير عن الأطفال في النزاعات المسلحة بقوات في عمليات حفظ السلام.

وختاماً، أود أن أذكر الدول بأننا، بوصفنا دولاً، قد أنشأنا ولاية حماية الأطفال في النزاعات المسلحة من خلال القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥). ولذلك، فإننا نتحمل أيضاً المسؤولية عن كفالة تامة الولاية ومصداقيتها. كما تود سويسرا أن تعرب عن دعمها غير المشروط للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، التي تضطلع بعمل ممتاز لكفالة حماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد تشارلز وايتلي القائم بالأعمال لوفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة.

السيد وايتلي (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وتؤيد البيان البلدان المرشحة للانضمام للاتحاد، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً والجبل الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحه لعضوية الاتحاد، البوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

أود أن أشكر بجملة مقدامي الإحاطتين الإعلاميتين اليوم، ولا سيما الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع

وتدعم المعونات الإنمائية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي عدة مشاريع للأطفال ضحايا النزاعات المسلحة من خلال تعزيز إمكانية وصولهم الآمن إلى الخدمات الأساسية وحمايتهم من جميع أشكال العنف وضمان إعادة إدماجهم في المجتمعات. ويجري دعم مشاريع معينة في هذا المجال في إطار الصك الأوروبي للديمقراطية وحقوق الإنسان والأداة المساهمة في الاستقرار والسلام والآلية الأوروبية للجوار والشراسة، وذلك على سبيل المثال في كولومبيا واليمن وأوكرانيا وسورية.

وقد خصص الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٥ معونات إنسانية تزيد على ١١,٥ ملايين يورو لأنشطة محددة لحماية الطفل، بما في ذلك الدعم النفسي والاجتماعي والتوعية بمخاطر الألغام والإجراءات المتخذة لمكافحة تجنيد الأطفال، وكذلك إعادة إدماجهم - على سبيل المثال، في الأزمة السورية وفي جنوب السودان وفي إثيوبيا وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية. وسيزيد الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٦ مساعداته الإنسانية للتعليم في حالات الطوارئ بواقع أربعة أضعاف. والمشاريع الإنسانية المختارة في إطار حزمة التعليم في حالات الطوارئ البالغ تكلفتها ٥٢ مليون يورو ستتمكن من الوصول الآمن إلى التعليم الجيد. وقرر الاتحاد الأوروبي في الآونة الأخيرة أيضا تحديث قائمة البلدان ذات الأولوية على صعيد الأطفال والتزاع المسلح من أجل مواءمتها مع تقرير الأمين العام.

علاوة على ذلك، ما برح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تناصر بقوة حملة "أطفال لا جنود"، ونرحب بالتقدم الكبير الذي تم إحرازه. وسينصب التركيز في الأشهر المتبقية من الحملة على تنفيذ خطط العمل. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم الحكومات في هذه المرحلة، جنباً إلى جنب مع الممثلة الخاصة للأمين العام واليونيسيف.

في الختام، أود أن أؤكد أنه ينبغي للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تكفل القيام بكل شيء لتوفير الحماية الفعالة

النزاع ذات الصلة عن الجرائم الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. ولذلك، من المهم للغاية حماية نزاهة التقرير وحياده، بما في ذلك القوائم الواردة في مرفقاته وجدول أعمال الأطفال والتزاع المسلح لمجلس الأمن. وإنهاء ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال وتنفيذ خطط العمل، وليس الضغوط السياسية أو المالية، ينبغي أن يكون السبيل الوحيد لرفع الأسماء من القائمة. ويجب استخدام نفس المعايير مع كل أطراف النزاع عند تطبيق معايير الإدراج في القائمة. ونؤيد تماماً دعوة الأمين العام جميع الأطراف المحددة في تقريره إلى العمل مع الممثلة الخاصة للأمين العام من أجل حماية الأطفال في النزاعات.

لقد شهد العام الماضي حالات مقلقة للغاية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين، بما في ذلك من جانب حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة والقوات الدولية الأخرى والمدنيين. وإضافة إلى الحاجة إلى ضمان المساءلة الكاملة، يتمثل أحد التدابير الحاسمة في التدريب الإلزامي والشامل السابق للانتشار على حماية الطفل لكفالة الحماية الفعالة للأطفال على أرض الواقع. ولكن هناك أيضاً تقدماً يمكن تحقيقه على صعيد جدول الأعمال هذا. وكولومبيا مثال جيد في ذلك الصدد، حيث أحرز تقدم كبير في محادثات السلام وتم الاتفاق على تسريح الأطفال المجندين في صفوف القوات المسلحة الثورية لكولومبيا.

وتكفل خطة عمل الاتحاد الأوروبي بشأن حقوق الإنسان والديمقراطية للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩ اتباع نهج شامل لحقوق الإنسان حيال النزاعات والأزمات. وجرى تعميم مسألة الأطفال والنزاعات المسلحة في سياستنا الأمنية والدفاعية المشتركة وبعثاتنا وعملياتنا. ويتم تناول اعتبارات حماية الطفل خلال عملية التخطيط للبعثات والعمليات الجديدة وفي التدريب السابق للانتشار وفي وثائقنا المتعلقة بالإبلاغ والاستعراض.

إن الكلمات تعجز عن وصف نطاق الفظائع التي شهدناها في السنوات القليلة الماضية والتي اتسمت دائما بارتكاب أعمال وحشية تهم ضمير العالم المتحضر. فقد لقي الآلاف من الأطفال مصرعهم في الحملة الوحشية التي شنها الأسد ضد الشعب السوري، ويعيش عشرات الآلاف من الناس في خوف دائم على حياتهم. يواجه الناس التعذيب في سجون الدولة والبراميل المتفجرة التي تنفجر في الشوارع، وسقوط القذائف في بيوتهم، ولم ينج أطفال سوريا من أسوأ الفظائع.

أما في اليمن، فيواصل التحالف الذي تقوده المملكة العربية السعودية شن هجمات منهجية واسعة النطاق على الأهداف المدنية كالمستشفيات والمدارس. وقد تسبب ذلك في قتل وتشويه ما يقرب من ٢٠٠٠ طفل في السنة الماضية. ومن الجدير بالذكر أن التحالف الذي تقوده السعودية مسؤول وحده عن مقتل وجرح حوالي ١٢٠٠ طفل.

في عام ٢٠١٥، في جميع أرجاء منطقة غرب أفريقيا، نفذ الأطفال ٤٤ تفجيرا انتحاريا، ثلاثة أرباعهم من الفتيات الصغيرات. وهذا هو الواقع المدمر لتضحية الطفل في القرن الحادي والعشرين. لا يمكن تصور هذه الظروف التي تواجه فتيات يافعات مثل فاتي، وهي واحدة من مئات الفتيات اليافعات اللواتي تقوم عصاة بوكو حرام بخطفهن، وسجنهن وإرغامهن على الزواج. لقد وصفت فاتي كيفية إقدام الفتيات الأسيرات على التطوع ليصبحن مفجرات انتحاريات، ويضعن الأحزمة الناسفة على أجسادهن، في أمل يائس للهروب من حياة تعج بالخوف المستمر، والجوع الشديد وارتكاب العنف الجنسي يوميا ضدهن. لقد هربت بحياتها، ولكن لا تزال توجد أعداد كبيرة جدا من الأطفال الذين يعيشون هذا الكابوس يوميا. فهذه الوحشية والقسوة ضد الأطفال لا تنفطر لها قلوبنا فحسب؛ بل أهما تقوض مجتمعات بأكملها وتدمر نسيج أي مجتمع.

للأطفال المتضررين من النزاع المسلح وأن توفر لهم آفاقا أفضل للمستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد هويمان (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا لمناقشة آثار الحرب والنزاع على أكبر الموارد قيمة وأنفسها لدينا، أي أطفالنا. إننا نشهد حاليا أكثر من أي وقت مضى صعوبة محنة هؤلاء الأطفال. إذ يوجد تقريبا ٢٥٠ مليون طفل، أي واحد من كل تسعة من الفتيان والفتيات في العالم، يجبرون على النمو في منطقة حرب. ففي عام ٢٠١٥، ارتفع عدد الأشخاص المشردين في جميع أنحاء العالم ارتفاعا منقطع النظير، وكان من بينهم ٥٠ في المائة دون سن الثامنة عشرة.

إن أعمال العنف الدائرة في أجزاء كثيرة من العالم تدمر الأسر، وتترك أصغر الناس سنا يكافحون بمفردهم من أجل الهروب من دمار الحرب. فهناك ١٠٠ ٠٠٠ شخص تقريبا في ٧٨ بلدا من ملتمسي اللجوء من القصر غير مصحوبين بذويهم أو منفصلين عنهم، ويواجهون مصيرهم العسير لوحدهم ولا حول لهم ولا قوة، أجل ١٠٠ ٠٠٠ شخص.

إن القصص التي يرويها من تمكن منهم من الهرب مروعة وتبعث على الجزع. وهذه الأرقام مذهلة، ولكن يجب ألا تستحوذ علينا ضخامة التحديات الماثلة أمامنا، فكل طفل يستحق مستقبلا خاليا من الحرب والعنف.

تبين جميع خطوط الاتجاه زيادة في أفزع أشكال العنف والقمع، الموجه نحو أضعف الضعفاء بيننا. ويتم استخدام الأطفال كمفجرين انتحاريين، ويجري استغلالهم كرقائق جنسي، ويُرغم الفتيان والفتيات القصر على قيادة السيارات لاستخدامها كسلاح من أسلحة الحرب.

أطفال المدرسة المبنى. وللأسف، نعرف بأن حماس سوف تواصل استهداف المنازل والمدارس لجعل أطفالنا يعيشون في خوف دائم من الهجوم المقبل.

من مسؤولية القادة في كل مكان حماية الأطفال بأي ثمن من ولايات الحرب وتوفير المأوى لهم في بيئة حمائية يمكنهم فيها الازدهار. ومن المؤسف أن الفلسطينيين مقصرين في هذه المسؤولية البالغة الأهمية. فبدلاً من تغذية الشباب بأحلام بمستقبل مشرق تجري فيه تغذية الأطفال الفلسطينيين باستمرار بنظام غذائي من الكراهية نحو إسرائيل، وتمجيد العنف في الدروس التي يتعلمونها في المدرسة، وفي الخطاب التي تُلقي في المساجد، وتُطلق أسماء الإرهابيين على الشوارع.

وكما يذكر تقرير المجموعة الرباعية الذي نشر مؤخراً، إن الفلسطينيين الذين يرتكبون الاعتداءات الإرهابية يُسجدون "شهداء أبطال". وتنشر على نطاق واسع صور يظهر فيها أشخاص يرتكبون أعمالاً إرهابية وهي مزينة بشعارات تشجع على العنف، وهذا يؤثر في الشباب بشكل خاص.

نحن الذين ندفع ثمن هذا التمجيد للإرهاب في شوارع إسرائيل اليوم.

منذ تشرين الأول/أكتوبر، يشهد الإسرائيليون موجة من الإرهاب. فقد قتل أربعون إسرائيلياً وجرح أكثر من ٥٠٠ منهم، حيث لا يزال الإسرائيليون يعانون هجوماً تلو الآخر، يوماً بعد يوم، أسبوعاً بعد أسبوع، شهراً بعد شهر. وفي ظل استمرار موجة العنف هذه، فإن ٤٧ عملاً من تلك الأعمال الإرهابية التي تضمنت الطعن وإطلاق النار والصدم بالسيارات، قام بها شباب فلسطينيون دون سن الثامنة عشرة. فقد هاجموا وجرحوا وقتلوا رجالاً ونساءً من جميع الأعمار، بما في ذلك ٢٢ من الأطفال الإسرائيليين.

نحن في إسرائيل، نعرف جيداً ما تعنيه مواجهة أعداء يستغلون الأطفال بصورة منهجية كأسلحة للحرب. وفي الشمال، فإن حزب الله المعترف به دولياً بوصفه مجموعة إرهابية قد حوّل القرى في جنوب لبنان إلى بؤر إرهابية. ويقومون بنصب راجحات الصواريخ على مباني رياض الأطفال حيث يلعب الأطفال ويعملون على تخزين القذائف تحت المنازل التي يعود إليها الأطفال بعد المدرسة. ما برحت إسرائيل تحذر المجلس طيلة سنين من مخاطر التهريب غير المشروع واستمرار التعزيزات في جنوب لبنان، بيد أن هذه التحذيرات لم تجد أذاناً صاغية.

وفي غزة، تستخدم الجماعة الإرهابية حماس الصبية في حفر أنفاق الإرهاب وتستخدم الأطفال من جميع الأعمار، إلى جانب الأمهات والآباء والأشقاء والشقيقات كدروع بشرية. وتتعمد حماس وضع الهياكل الأساسية للإرهاب في المدارس والمستشفيات والأحياء المدنية في غزة، وتعرف أن ذلك يضع أطفالهم في طريق الأذى. ولا ينبغي أن يلعب الأطفال في فناء مدرسة تُستخدم كموقع لإطلاق الصواريخ، ولا ينبغي أن يقضي الطفل فصل الصيف في التدريب على خوض الحرب.

على النقيض من جميع الحقوق القانونية الدولية الأساسية للأطفال، تقيم حماس المخيمات العسكرية سنوية وتجند الآلاف من الأطفال. وبدلاً من أن يتعلم أطفال غزة السباحة أو لعب كرة القدم، يتعلمون كيفية تجميع الأسلحة الأوتوماتيكية وتشغيل القذائف الكتفية. بيد أن أعضاء حماس لا يقومون فقط باستغلال أطفالهم، بل أيضاً بتعليمهم على أن ينظروا إلى كل طفل إسرائيلي بوصفه هدفاً محتملاً. ويجري تذكيرنا بهذا في منتهى الوضوح، ففي الشهر الماضي فقط، ضربت قذيفة أطلقت من غزة إحدى رياض الأطفال في بلدة سديروت الإسرائيلية. ولحسن الحظ، لم يُصب أحد بأذى هذه المرة، حيث انفجرت القذيفة قبل وقت قصير فقط بعد أن غادر

على الرغم من اعتبار عام ٢٠١٤ من أسوأ الأعمال بحق الأطفال، ضحايا التزاع المسلح، فإن عام ٢٠١٥، وفقا للتقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة، قد فاق بكثير جسامة انتهاكات عام ٢٠١٤ بحق هؤلاء الأطفال. أن أثر ذلك عليهم قاس ومؤلم جدا، ويذكر التقرير في الفقرة ٤ ما يلي:

”يؤدي فشلنا الجماعي في منع نشوب النزاعات ووضع حد لها إلى أثر وخيم على الأطفال، ويبرز هذا التقرير زيادة حدة الانتهاكات الجسيمة في عدد من حالات النزاع المسلح“.

وهذا يعود إلى فشل المجتمع الدولي في التصدي للنزاعات المسلحة ووضع حد لها.

ولا يمكن لأي أحد أن يتجاهل هذه الملاحظة الدامغة. ولم نر أبدا من قبل هذه الوحشية التي يتعرض لها الأطفال كاستخدامهم كجنود وانتحاريين واستغلالهم جنسيا ولعمليات أخرى خطيرة للغاية. فالتدمير المنهجي لمدارسهم والمستشفيات، الذي يتنافى كليا مع القانون الإنساني الدولي، أصبح، للأسف، استراتيجية الحرب. هذا، ويتفق وفد بلدي مع تقرير الأمين العام من جهة الاستخدام المتصاعد للضربات الجوية والبراميل المتفجرة وتأثيرها الكبير على المناطق المأهولة بالسكان وتفاقم المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها الأطفال. هذه الجرائم يجب إدانتها بأشد العبارات الممكنة.

وكان الكرسي الرسولي ولا يزال شريكا ثابتا مع الأمم المتحدة في مكافحة استخدام الأطفال كمقاتلين وشتى أعمال العنف ضد الأطفال الذين يعانون من النزاعات المسلحة. إن الكنيسة الكاثوليكية، وعبر مختلف مؤسساتها المتواجدة في معظم مناطق النزاع، تعمل بجهد في رعاية ضحايا العنف. ويعمل الكرسي الرسولي ومؤسساته الكاثوليكية العديدة في تعاون مستمر مع وكالات وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام للمساعدة على تخفيف معاناة الأطفال في النزاعات

في الشهر الماضي، قام شاب فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عاما بطعن فتاة إسرائيلية عمرها ١٣ عاما حتى الموت بينما كانت نائمة في سريرها في منزل أسرتها. تخيلوا فتاة تنعم بنوم هادئ في سريرها يقوم طفل لا يكبرها سنا سوى بضع سنوات بطعنها عمدا مرارا وتكرارا. أطفال يقتلون أطفالا. وهذا نتيجة مباشرة لزرع بذور الكراهية الشديدة في إذهان الأطفال في المجتمع الفلسطيني. من أجل السلام، ومن أجل الأطفال على كلا الجانبين، يجب على المجتمع الدولي أن يبعث برسالة واضحة إلى القيادة الفلسطينية. فالأطفال أثمن هدية لدينا. إنهم يستحقون بأن يترعرعوا في مجتمع يعزز رؤية الأمل ويعزز التعليم الذي يدعو إلى السلام بدلا من الكراهية، والتسامح بدلا من العنف، والتفاهم المتبادل بدلا من الاستشهاد.

قبل أن أختتم بياني، أسمحوا لي أن أقول إنه في وقت سابق من هذا الشهر، خسر العالم رجلا صاحب ضمير حقا وصوتا يمثل الإنسانية. إنه إيلي ويزل الذي عاش أهوال المحرقة عندما كان طفلا، وعند البلوغ ظل طوال حياته يحذر من مخاطر عدم الوقوف في وجه الشر. ومن أقوال ويزل المأثورة: ”ليست الكراهية عكس الحب. إنها اللامبالاة“

إن صوت الأطفال في جميع أنحاء العالم يستصرخنا من أجل إشارة على عدم إغفالهم. ونحن لا نجرؤ على تجاهل هذه النداءات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي لدى الأمم المتحدة.

المونسنيور قساس (الكرسي الرسولي) السيد الرئيس، يود وفد بلادي أن يشكر الرئاسة الماليزية على عقد هذه المناقشة العامة عن الأطفال والتزاع المسلح. اثني على ما قامت به بعثتكم وما زالت بصفتها رئيس فريق عمل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمعني بالأطفال والتزاع المسلح.

السيد ساندوفال كوجولن (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نشكر وفد ماليزيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة وعلى مذكرته المفاهيمية (S/2016/662، المرفق)، التي تتضمن مبادئ توجيهية مفيدة لتركيز مناقشتنا. كما نشعر بالامتنان لمن قدموا صباح هذا اليوم إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي سيدي به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والتزاعات المسلحة.

وتتيح هذه المناقشة فرصة مثالية، من جهة، للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لتقرير غراسا ماشيل (A/51/306) وما يترتب عليه من إنشاء آليات الرصد والإبلاغ، ومن جهة أخرى، للنظر بحيداً في كيفية إنجاز الكثير من العمل الذي يلزم القيام بها لمنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، إذ تشكل هذه الانتهاكات إهانة لإنسانيتنا، وتحرم أطفالنا من عالم أفضل وتحدث نتائج مدمرة على الضحايا وأسراهم والمجتمعات المحلية التي يقيمون فيها.

ونسلم بالإسهام القيم الذي يقدمه مكتب المثلة الخاصة للأمين العام في شجب الانتهاكات الجسيمة الستة التي ترتكب بحق الأطفال في حالات النزاع المسلح، ونشدد على أنه من الضروري للتنفيذ السليم لولاية المكتب القيام على نحو منهجي بجمع المعلومات الدقيقة والتزينة والحسنة التوقيت عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة وتوفير الموارد والقيادة اللازمة بحيث يمكن جمع البيانات في الميدان، ولا سيما عن طريق عمليات حفظ السلام ووكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ويجدر التأكيد على أن آليات الرصد والإبلاغ ينبغي أن تسهم في المساءلة وفي ضمان الامتثال الصارم للمعايير القانونية الدولية، بالتعاون مع الحكومات الوطنية. ويجب أن تستند هذه الآليات إلى الحقائق وألا تكون عرضة للضغوط السياسية.

المسلحة وتبادل أفضل الخبرات لمعالجة الكارثة المتبادلة بحقهم. إن الكرسي الرسولي، إذ يعرب عن تقديره العميق لجميع العاملين في هذا المجال، يأمل أن يؤدي عذاب وآلام الأطفال إلى إيقاظ الضمائر وتغيير في القلوب فيلهم جميع الأطراف تسليم أسلحتها واختيار طريق الحوار.

إضافة إلى ذلك، وفيما يضطلع المجتمع الدولي بدور بارا في دعم الدول في مسؤولياتها الأساسية، ألا وهي حماية مواطنيها، لا بد أيضاً من التفاعل مع الجماعات المحلية المتضررة من العنف ضد الأطفال في النزاعات المسلحة عبر إيجاد الحلول والبرامج لتعزيز المهارات والقدرات الذاتية. إن حل قضية الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما الجنود الأطفال، يتطلب اهتماماً خاصاً من خلال إيجاد السبل لإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم.

وبالرغم من فظاعة ووحشية أعمال هؤلاء الأطفال التي لا يمكن للمرء أن يتصورها، لا يمكن أن نتناسى أن هؤلاء الأطفال استغلوا وسلبت حريتهم فأصبحوا على ما هم عليه. ولذلك، وفي حين تتطلب منا إعادة إدماجهم في المجتمع الاعتراف بجسامة الأعمال التي ارتكبوها، يتعين علينا في الوقت عينه بناء مسارات جديدة من الحوار والمصالحة بهدف الإنجاز الكامل لهذا الإدماج.

وتقع على عاتق كل واحد منا مسؤولية عن وضع حد للأعمال الوحشية ضد الأطفال ضحايا النزاعات المسلحة. ومن هذا المنطلق يتعين على جميع الدول، وعلى هذا المجلس بوجه خاص، وضع وتطبيق إجراءات أكثر حزماً لحماية هؤلاء الأطفال وضمان أن تتقيد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل صارم بجميع القوانين والتدابير في هذا الصدد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أُعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا.

جهوده لتعزيز القدرات الوطنية في الجهاز القضائي وتعزيز الإطار القانوني الدولي. وضمن أمور أخرى، علينا أيضا كفالة تسليم الجناة إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونحن نؤيد تعزيز الحوار مع المحكمة وولايتها بشأن هذه المسألة.

وأخيرا، نود أن نرحب بتصديق أوغندا مؤخرا على اتفاقية حقوق الطفل. وناشد جميع الدول الأعضاء التي توقع وتصدق بعد على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية أن تفعل ذلك.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مارن (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن أعضاء شبكة الأمن البشري، وهي شبكة أقليمية تضم الأردن وأيرلندا وبنما وتايلند وسويسرا وشيلي وكوستاريكا ومالي والنرويج والنمسا واليونان وبلدي، سلوفينيا، وجنوب أفريقيا، ذات مركز المراقب في الشبكة. إن شبكة الأمن البشري مجموعة غير رسمية مؤلفة من الدول التي تدعو إلى اتباع نهج كلي يركز على البشر إزاء الأمن البشري، يكمل الفهم التقليدي بدرجة أكبر للأمن القومي والدولي.

وأود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على إحاطاتهم، والرئاسة الماليزية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن الأطفال والتزاع المسلح، وهي مسألة ما فتت تشكل أولوية للشبكة.

بعد ٢٠ عاما من تقديم غراسا ماشيل لتقريرها (انظر A/51/306) عن أثر التزاع المسلح على الأطفال، تلاحظ شبكة الأمن البشري بقلق متزايد أن أعدادا متزايدة من الأطفال يتأثرون سلبا بحالات التزاع المسلح والحالات الأخرى على النحو المشار إليه في أحدث تقرير للأمين العام (S/2016/360) وفي الإحاطات الإعلامية اليوم.

وكما بين الأمين العام اليوم، ينبغي أن ينصب التركيز على حماية الأطفال.

وندين عمليات الاعتقال، والاختطاف الجماعي وقتل الأطفال في عمليات مكافحة الإرهاب. ونشدد على أنه لا بد من وضع حد لاحتجاز الأطفال من دون توجيه اتهامات. ويجب على قوات الأمن تسليم الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة إلى السلطات المعنية بحماية الطفل وتسهيل إعادة تأهيلهم السليم من خلال التعليم وبرامج التدريب المهني. وعلينا أيضا أن نعالج ما ينجم من صدمات بغية كسر حلقة التزاع وضمان أفضل مصالح الطفل واحترام حالة الطفل الأساسية باعتباره ضحية. وفي هذا الصدد، نناشد الحكومات والمجتمع الدولي ضمان أن تتلقى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الموارد اللازمة لكي تعمل على نحو فعال.

ونرحب باتخاذ المبادرات التي تعزز الإدانة الدولية للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. ونعتقد أن إنجازات حملة "أطفال، لا جنود" كانت ناجحة، ونشجع الدول على مضاعفة جهودها للتنفيذ الكامل لخطط عملها في العام المقبل، كما ذكر الأمين العام. وفضلا عن ذلك، فإننا نشيد بالتأييد المتزايد لإعلان المدارس الآمنة ومبادئ التوجيهية. وغواتيمالا بصدد تأكيد تأييدها لهذه المبادئ التوجيهية.

وتشكل المسألة عاملا أساسيا لمنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة وينبغي أن تكون في صميم الاستجابات الوطنية والدولية. وسيكون الدعم السياسي والمالي الذي تقدمه المنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي ضروريا لضمان الإطار المؤسسي ولكي يكون التقدم المحرز مستداما. وتمتد هذه المسألة لتشمل أصحاب الخوذ المتشترين في الميدان. وتؤكد غواتيمالا مجددا التزامها التام بسياسة عدم التسامح إطلاقا. وعلى المجلس ضمان محاكمة المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات وإدراجهم في نظم الجزاءات، وعليه أن يضاعف

وموضوعية، واستنادا إلى الحقائق على أرض الواقع. وتمثل الإدانات والأحكام الصادرة عن المحكمة نقطة تحول حاسمة بالنسبة لجميع الأطفال من ضحايا الاغتصاب والقتل في النزاع المسلح، حيث تقر المحكمة بأن الاغتصاب سلاح من أسلحة الحرب وبمفهوم مسؤولية القادة.

والرصد والإبلاغ الدقيق وفي الوقت المناسب هما من الأمور الحاسمة لضمان أن يخضع الجناة للمساءلة عن الانتهاكات. وآلية الرصد والإبلاغ المنشأة عملاً بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة تمثل آلية رئيسية من آليات ولاية الأمم المتحدة لحماية الأطفال. ويجب تعزيز ودعم نزاهة ومصداقية الآلية وسلطة الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، لا سيما من خلال العمل مع الدول الأعضاء واستخدام معلومات دقيقة وموضوعية وموثوقة ويمكن التحقق منها، وبالتالي ضمان حيادية عملية إدراج الجناة في القائمة واستنادها إلى الأدلة.

وتبرز شبكة الأمن البشري أيضا أهمية التركيز على منع حدوث انتهاكات مستقبلا وإعادة تأهيل وإعادة إدماج المتضررين من النزاع من خلال الرعاية الطبية والنفسية.

وإذ نكرر دعوة الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح في أيار/مايو ٢٠١٦، نود أن يتحقق التصديق العالمي على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء سلامة الأطفال في جميع النزاعات المسلحة، ولذلك نحث جميع الدول الأعضاء على إبقاء الشواغل المتعلقة بالأطفال ورفاههم على رأس جدول الأعمال الدولي.

أود الآن أن أضيف بضع كلمات بصفتي الوطنية، ممثلا لسلوفينيا.

تؤيد سلوفينيا البيانين اللذين أدلى بهما المراقب عن الاتحاد الأوروبي وممثل كندا، الذي تكلم باسم مجموعة الأصدقاء المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

ولا يزال الملايين من الأطفال محاصرين في خضم النزاعات المسلحة، لا كمجرد متفرجين، بل كمجندين أو أهداف لأعمال العنف المتعددة، مثل الهجمات على المدارس والمستشفيات والاختطاف والتشويه والاعتداء الجنسي، فضلا عن استخدام الجوع والمرض والاستغلال كأدوات حرب. ونلاحظ أيضا مع القلق أنه، وفقا للتقرير الأخير للأمين العام، كانت الهجمات على المدارس والمستشفيات والأفراد المرتبطين بها ظاهرة شائعة في عام ٢٠١٥، الأمر الذي يتطلب منا الاهتمام الفوري والجماعي. وفي هذا الصدد، ندعو إلى تنفيذ القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤)، الذي يتضمن أحكاما هامة لضمان وحماية الحق في التعليم للأطفال.

ولا تزال حماية الأطفال في جميع الحالات مسؤولية كل دولة، وفقا للالتزامات المنصوص عليها بموجب القانون الدولي. ومن الضروري تعزيز آليات المساءلة الوطنية لكفالة محاسبة الجناة، بمن فيهم أفراد الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة وأعضاء القوات المسلحة الوطنية وحفظه السلام، الذين يرتكبون انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وجميع الدول مسؤولة عن التحقيق مع المسؤولين عن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ومحاکمتهم وممارسة الضغط على الجناة ودعم التدابير اللازمة للتصدي لهذه الانتهاكات.

ومن الضروري أن تعمل الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع الحكومات المعنية. ففي العديد من النزاعات المسلحة التي ترتكب فيها جهات من غير الدول جرائم مروعة ضد الأطفال، يجب أن تكون الأمم المتحدة على وعي تمام بالحساسيات على أرض الواقع ويتعين عليها العمل عن كثب مع الحكومات المضيفة لمعالجة هذه الحالة وتقديم المساعدة للأطفال وأسراهم.

وقد يكون هناك أيضا دور هام للمحكمة الجنائية الدولية تضطلع به في ذلك الصدد. ويجب أن يجري إثبات ارتكاب أي انتهاكات جسيمة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة بتزاهة

ونود أن نعرب عن امتناننا للرئاسة الماليزية على عقد هذه المناقشة المفتوحة في هذا الوقت الحرج بالنسبة للأطفال في جميع أنحاء العالم. ونشكر الأمين العام على ملاحظاته الاستهلاكية، ونعرب عن تقديرنا للممثلة الخاصة على جهودها الدؤوبة والعمل الهام الذي تقوم به لصالح الأطفال، وكذلك اليونسيف على العمل الذي لا يقل أهمية الذي تضطلع به.

ينبغي ألا نُعرض الأطفال للحرب، لا كضحايا ولا كشهود ولا كجنود. ومن ثم، فإن جهودنا متواصلة لمنع الأطفال من أن ينتهي بهم الحال إلى أن يكونوا في مرمى النيران المتقاطعة، أو إلى أن ينخرطوا في صفوف الجماعات أو القوات المسلحة. وفي التقرير السنوي للأمين العام لعام ٢٠١٥ (S/2016/360)، هناك بصيص أمل. ففي العام الماضي، أدى الانخراط القوي مع الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة إلى الإفراج عن أكثر من ٨٠٠٠ طفل. ومع انضمام السودان للقائمة، نرحب بأن جميع الحكومات التي حُدِّدت لتجنيدها واستخدامها الأطفال في قواتها الأمنية تشارك الآن في عملية خطط العمل. ونتطلع إلى العمل عن كثب مع الحكومة السودانية للمساعدة في تنفيذ خطة العمل، بما في ذلك من خلال مجموعة أصدقاء المحلية التي تقودها السويد وكندا. وفي كولومبيا، مما يثلج صدورنا استعداد كل من الحكومة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي لإدراج حماية الأطفال في محادثات السلام. كما أن التقدم المحرز في التزام الحكومات بحماية الأطفال أثناء النزاع في أفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار، على النحو الوارد في التقرير، دليل على أن الأمور يمكن أن تتغير.

بيد أن قراءة قسم كبير من التقرير أمر مفرح. فلا يزال هناك عدد كبير جدا من أطراف النزاعات مدرجة في القائمة لارتكابها انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. وفي سورية، قتل آلاف الأطفال خلال أكثر من خمس سنوات من الحرب. وسُجل

تشعر سلوفينيا بالقلق إزاء الهجمات على المدارس والمستشفيات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، أعربنا عن تأييدنا لإعلان المدارس الآمنة الصادر في أوسلو وللمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح. ونشجع البلدان الأخرى التي لم تؤيد وتنفذ المبادئ التوجيهية بعد على أن تفعل ذلك.

ونعتقد أن التعليم يشكل عنصرا هاما من عناصر التأهيل النفسي والاجتماعي للأطفال المتضررين من النزاع المسلح. ولذلك، نؤيد المشاريع العديدة التي تضطلع بها منظمة إنسانية سلوفينية لا تستهدف الربح، تُسمى الصندوق الاستثماري الدولي لتعزيز الأمن البشري، وغيرها من المنظمات غير الحكومية السلوفينية، والتي تهدف إلى تلبية احتياجات الأطفال في أوكرانيا وفلسطين ولبنان.

وفي الخريف الماضي، التمس الكثير من الأشخاص، بمن فيهم أطفال، اللجوء في سلوفينيا. ونحن نقدر أيما تقدير التعاون مع اليونسيف التي تقدم المساعدة النفسية وغيرها من أشكال المساعدة لهؤلاء الأطفال.

وأحدث تقرير سنوي للأمين العام يُذكرنا بأننا لم ننجح حتى الآن في حماية الأطفال من الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم في النزاعات. ونشعر بالهلع إزاء تدهور الحالة فعليا في الكثير من البلدان العشرين التي يتناولها التقرير. وندعو إلى تكثيف الجهود الرامية إلى حماية أضعف الفئات - الأصغر من بيننا - وحماية مستقبلنا معهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد نيلسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي، آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

وأخيراً، تتعلق نقطتنا الثالثة بكون التدريب في مجال حماية الأطفال، للعاملين المدنيين والعسكريين مهماً للغاية، لا سيما لتجنب أي حوادث استغلال وانتهاك جنسيين ضد الأطفال. ونحن نعتقد أن التدريب السابق للنشر في هذه المناطق يجب أن يكون إلزامياً لموظفي الأمم المتحدة. ويقدم المركز الدولي للقوات المسلحة السويدية، دورة لحماية الأطفال على أساس مناهج الأمم المتحدة المتعلقة بحماية الأطفال. ونحن بحاجة أيضاً لحماية المستشارين في مجال حماية الأطفال في بعثات الأمم المتحدة، من أجل توثيق انتهاكات حقوق الأطفال بشكل صحيح والتحقق منها.

ونحن بحاجة للسماح للأطفال أن يكونوا أطفالاً. إن التحديات التي نواجهها هي دعوة إلى اتخاذ إجراءات. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً دعمنا الكامل للممثلة الخاصة ومكتبها، وكذلك العمل الحاسم الذي تقوم به اليونيسيف ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات غير الحكومية في هذا المجال. كما نؤيد بكل إخلاص حملة "أطفال لا جنود"، التي أدت إلى تحقيق تقدم ملموس منذ إطلاقها. وعلاوة على ذلك، فقد حان الوقت أن نولي المزيد من الاهتمام لحماية الطفل كجزء من مفاوضات السلام. لكن للأسف، وكما تبرز مناقشة اليوم، ينتظرنا الكثير من العمل.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا.

السيدة ياكوبونيه (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن إستونيا ولاتفيا وبلدي ليتوانيا. وتؤيد وفودنا البيان الذي ألقى باسم الاتحاد الأوروبي. وسوف ألقى نسخة مختصرة من بياننا. وسيكون النص الكامل متوفراً على مواقع بعثتنا.

اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه الشكر للمليزيا على عقدها هذه المناقشة المفتوحة، وجميع الذين تحدثوا على بيانهم. ونود أيضاً

العدد الأكبر من وفيات وإصابات الأطفال خلال العام الماضي في أفغانستان. ويواجه الأطفال الصوماليون حالة لا تطاق. وفي اليمن، كان للنزاع المتصاعد أثر مدمر على الأطفال، وزادت الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال زيادة كبيرة.

وأود أن أؤكد بوضوح تام: يجب على جميع الأطراف أن تحترم التزاماتها القانونية الدولية بحماية المدنيين. ويجب إدراج الشواغل المتعلقة بحماية الأطفال في جميع المفاوضات الرامية لإنهاء النزاعات. وبالنظر إلى أن الجهات المسلحة من غير الدول - مثل تنظيم داعش وحركة الشباب وجماعة بوكو حرام - مسؤولة عن ارتكاب الغالبية العظمى من الانتهاكات، فإنه يلزم مواصلة التفكير في أشكال جديدة للانخراط. وأود أن أشدد على ثلاث نقاط ذات أهمية خاصة بالنسبة لبلدان الشمال الأوروبي.

أولاً، يتحتم حماية سلامة ومصداقية آلية الرصد والإبلاغ، فضلاً عن مكتب الممثلة الخاصة وجدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح نفسه. ومن الضروري أن يجري التحقق من الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال في النزاعات المسلحة بتراهة وموضوعية. ويجب أن تقوم مسألة إدراج الأطراف في القائمة ورفعها منها على أساس النتائج الوقائية في الميدان.

ثانياً، يجب ضمان حصول الأطفال، ولا سيما الفتيات، على تعليم جيد أثناء الحرب والكوارث.

إن التعليم جزء حيوي من عملية حماية الأطفال خلال النزاعات. ويمكن للذهاب إلى المدرسة أن يؤدي إلى شعور بالحياة الطبيعية ورؤية لمستقبل أفضل في حالات الفوضى. لقد وقعت هجمات على العملية التعليمية في ٧٠ بلداً على الأقل بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٣. ومنذ ذلك الحين، تزايد تصاعد هذه الهجمات. ويجب علينا مضاعفة جهودنا لدعم الحق في التعليم، حتى في حالات النزاع. إننا نحمل المستقبل من خلال جعل المدارس أكثر أمناً للأطفال اليوم.

إن الأطفال المتأثرين بالنزاعات يواجهون صعوبات في العثور على مكانهم في المجتمع؛ وتميل حتى مجتمعاتهم المحلية إلى وصمهم ورفضهم. يجب وضع برامج شاملة طويلة الأجل، لإعادة تأهيل وإدماج الأطفال المتضررين من النزاع المسلح. ومن الأهمية بمكان تقديم المساعدة النفسية والطبية والقانونية اللازمة للأطفال وأسرهم لضمان إدماجهم بنجاح في الحياة اليومية. كما يجب علينا أن نستخدم كل الأدوات المتاحة لتمكين الأطفال من المشاركة في العملية السياسية وضمان إدماجهم اجتماعياً.

ويجب إعطاء الأولوية لعمل حماية الأطفال في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع نشر المزيد من المستشارين في مجال حماية الأطفال، وإتاحة التدريب المحدد الأهداف لجميع الوحدات وموظفي الأمم المتحدة في مجال حقوق الطفل. ويعد دور قيادة البعثة حاسماً فيما يخص ضمان اعتبار حماية الأطفال أولوية من قبل جميع مكونات البعثة. وينبغي تخصيص موارد كافية لضمان تنفيذ الولاية بنجاح.

إننا قلقون جراء أنه على الرغم من سياسة عدم التسامح مطلقاً مع جميع أشكال الاستغلال والانتهاك الجنسيين التي تتبعها الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها، يظل الاعتداء الجنسي الذي ترتكبه قوات حفظ السلام يشكل تحدياً نظامياً. وعلى الرغم من التقدم المحرز، يتعين القيام بالكثير لضمان عدم وجود مجال في بعثات حفظ السلام لأولئك الذين يعتدون على الفئات الأكثر ضعفاً.

وفي الختام، إن حماية الأطفال من الجرائم الخطيرة ومنع وقوعها، يسير جنباً إلى جنب مع التصدي للإفلات من العقاب، وضمان مساءلة الجناة. وفي حين أن الجناة كثيرون للغاية، إلا أن القضايا والأحكام الصادرة ضدهم قليلة جداً. وعلينا أن نضمن تقديم المسؤولين إلى العدالة من خلال مضاعفة الجهود

أن نعرب عن تقديرنا للعمل المتفاني للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، واليونيسيف في هذا الصدد.

بعد مرور عشرين عاماً على تقرير غراسا ماشيل التاريخي (انظر A/51/306)، تم تحقيق إنجازات هامة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ورغم التقدم الذي أحرز، يصور تقرير الأمين العام (S/2016/360) الحالة المؤلمة للأطفال في النزاعات المسلحة. حيث لا تزال أعداد لا تعد ولا تحصى من الأطفال، في مختلف أنحاء الشرق الأوسط وأفريقيا، وأوروبا، تعاني من أعمال العنف المرتبطة بالنزاعات.

وفي السنوات الأخيرة، مارست الجماعات المتطرفة في أعمال عنف مباشر ضد الأطفال، بما في ذلك عمليات القتل والتشويه والاختطاف والتعذيب والعنف الجنسي الوحشي. وبالإضافة إلى وقوع الأطفال ضحية لعنف المتطرفين، فإنهم يستخدمون أيضاً لارتكاب أعمال إرهابية أو جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية.

وفي الكثير من حالات النزاع، لا تزال المدارس تتعرض للهجمات، أو تستخدم لأغراض عسكرية ككنائس، ومرافق احتجاز ومرافق لتخزين الأسلحة. ويجب على جميع الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الإنساني وضمان حماية المدارس. إن استهداف المدارس أو استخدامها لأغراض عسكرية يهدد بشكل خطير حياة الأطفال، ويحرمهم من فرص الحصول على التعليم.

ويعد الأطفال المشاركون في النزاعات المسلحة أولاً وقبل كل شيء ضحايا. وبغض النظر عن دورهم، فهم يتعرضون لمستويات حادة من العنف، كشهود وضحايا لمختلف التجاوزات وكمشاركين مرغمين على المشاركة. ويعتبر اعتقالهم الإداري، وملاحقتهم قضائياً من أجل علاقاتهم المزعومة مع الجماعات المسلحة، أمراً غير مقبول.

وتعز ومأرب، حيث أن قوات هذه الميليشيات، عدوة للعلم والتعليم، وعلاوة على ذلك، احتلت تلك الميليشيات جامعة تعز وجعلتها ثكنة عسكرية، كما أنها زرعت الألغام المضادة للأفراد داخل الحرم الجامعي انتقاما من الطلاب، الذي يمثلون مستقبل اليمن ولا يزال قادة الميليشيات الانقلابية اليوم يواصلون زيارتهم للمدارس لتجنيد الأطفال والزج بهم في جبهات القتال، إلى غاية هذه اللحظة، حيث يشكل الأطفال النسبة الأكبر من مجندي الحوثيين ليس فقط منذ بداية هذه الحرب والانقلاب ولكن منذ تشكيل هذه الجماعة.

سبق وأن أكدنا في رسالتنا المرفوعة إلى مكتب الأمين العام تعقيا على تقريره لهذا العام، استعدادنا الكامل للتعاون مع مكتب المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والزراع المسلح، وأبدينا حينها ملاحظتنا على التقرير، ومنها عدد من الفقرات والمعلومات التي وردت في التقرير عن اليمن التي نرى أنها غير دقيقة، وهو ما يجعلنا نتساءل عن منهجية التحقق في الحالات التي ذكرها التقرير. فقد أشارت الفقرة ٢ من التقرير إلى أن معدي التقرير أجروا مشاورات واسعة مع الدول الأعضاء المعنية، وهذا غير صحيح في حالة اليمن. فنحن لم نتلق طلبا للاجتماع لمناقشة محتوى التقرير المتعلق باليمن قبل صدور التقرير، وهذا يتنافى مع الإجراءات المتبعة في الأمم المتحدة، وخصوصا في التقارير المشابهة.

وأقرّ التقرير في الفقرة ١٦٥، بالصعوبات في التحقق من الحالات بسبب القيود المتعلقة بالأمن وإمكانية الوصول. وهنا أود لفت الانتباه إلى أن عدم التأكد والتحقق من صحة المعلومات الواردة في التقرير، وهذا ما أثاره الجميع هنا أننا ينبغي أن نكون حذرين دقيقين محايدين حينما يتعلق الأمر بالأرقام، مما يجعل التقرير غير ذي مصداقية، بل إن معدي التقرير حادوا عن المنهجية في كتابته.

وأشار التقرير في الفقرة ١٦٦، إلى حرمان اللجان الشعبية - وهذه اللجان يقصد بها المقاومة التي تقاتل من أجل تحرير

التي نبذلها لتعزيز القدرات القضائية الوطنية وتعزيز إطار العدالة الدولية، بما في ذلك من خلال عمل المحكمة الجنائية الدولية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد اليماني (اليمن): سمحوا في البداية تهنئة ماليا على رئاستها لمجلس الأمن، وتوجيه الشكر لها على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وأود أن أشكر أيضا السيد الأمين العام على إفادته التي تقدم بها هذا اليوم، والشكر أيضا موصول إلى السيدة ليلي زروقي الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والزراع المسلح، ونشكر كذلك السيد أنتوني ليك المدير التنفيذي لليونيسيف. وأشكركم سيدي الرئيس على إتاحة الفرصة لنا للحديث أمام مجلسكم الموقر.

خلال الـ ١٨ شهر الماضية، مر اليمن بأسوأ الفترات في تاريخه المعاصر، بعد الانقلاب الذي قادته ميليشيا الحوثي بالتعاون مع أتباع الرئيس السابق، وكانت هذه الفترة هي الأسوأ في حياة الأطفال اليمنيين وحياة أسرهم، فقد عمدت قوى الانقلاب إلى ارتكاب أبشع الانتهاكات والجرائم المروعة في حق الطفولة وفي حق الإنسانية ككل، حيث قتل مئات الأطفال نتيجة الاستهداف المباشر والمتعمد للمناطق السكنية المأهولة بالسكان وبسبب القنص المباشر، كما جرح العديد من الأشخاص، وأصبح العديد من الأشخاص معوقين، واستهدفت الميليشيات الانقلابية وقوات الحرس الجمهوري الموالية للرئيس السابق، المدارس ورياض الأطفال والمستشفيات والعيادات الطبية، خصوصا في عدن وتعز ومأرب، ولا يزال صدى صوت الطفل الشهيد فريد شوقي مسموعا أمام هذا الجمع، حينما يقول لا تقروني، حيث كان يخشى الموت الذي أتاه على يد تلك الميليشيات.

وقد استهدفت القوات العسكرية لميليشيات الحوثي وقوات الحرس الجمهوري، عددا كبيرا من المدارس في عدن

ووقعناها معا في أيار/مايو ٢٠١٤. التي ينبغي أن نستمر في العمل بموجبها، ولم يتحقق ذلك.

وفي الباب السادس، المرفق الأول والمتضمن قائمة بالأطراف التي تقوم بتجنيد الأطفال أو استخدامهم، وفي الجزء الخاص باليمن ثمة خلط غير موفق في النقطة الثالثة التي تشير إلى أن القوات المسلحة المرتبطة بالحكومة عملت على تجنيد الأطفال، وهذا خطأ، حيث أننا نعرف أن غالبية ألوية الحرس الجمهوري والقوات الخاصة تمردت على الشرعية والحكومة ووقفت مع قادة الانقلاب، وهي بهذا تعتبر شريكة في الجرائم التي ارتكبت بحق الشعب اليمني والطفولة في اليمن. كما أن التقرير أشار إلى الفرقة الأولى مدرع، وهي الفرقة التي لم تعد موجودة منذ العام ٢٠١٤. وللأسف الشديد، ونظرا لهذا نود الإشارة إلى أن تقرير الأمين العام عن الأطفال والتزاع المسلح هذا العام، لم يخل من ميل إلى التسييس. فالعناصر واضحة وغابت عنها الموضوعية.

وفي الختام، أود التأكيد على أننا سنعمل كحكومة مع الأمم المتحدة عبر حملة "أطفال، لا جنود" وعبر المنظمات غير الحكومية الفاعلة من أجل تنفيذ أهداف الحملة والوقوف بحزم من أجل وضع حد للانتهاكات التي تمارسها القوات الانقلابية والجماعات الإرهابية المسلحة وحماية الأطفال من هذه العصابات الإجرامية التي لم ولن تكثر للقوانين الوطنية والدولية. فهي عصابات، والعصابات لا تحترم القانون الدولي. فالحكومة ملزمة بموجب واجبها الدستوري والأخلاقي والقانوني بوضع خطة استراتيجية لمعالجة الآثار النفسية والجسدية للحرب والتزاع المسلح على أطفالنا. الذين هم مستقبل اليمن الذي نتطلع إليه. ولهذا، فإننا كحكومة نفكر مليا في العمل على التخفيف من آثار هذه الانتهاكات، والحكومة اليمنية بصدد إنشاء مركز لتأهيل الأطفال الذين تم تجنيدهم وأجبروا على القتال وتم تحريرهم من قبضة العصابات

اليمن من ربة الانقلاب - بأن هناك ١٨٣ طفلا هم من الفتية الحوثيين الذي ألقينا القبض عليهم يقاتلون في جبهات القتال، وأشار التقرير إلى أننا نحفظنا عليهم عن عمد ولم نطلق سراحهم. ونحن نؤكد اليوم - وأكدنا مرارا، وأرسلنا بشأن ذلك إلى الممثلة الخاصة - أنه لا يوجد أطفال لدى الحكومة الشرعية، فالأطفال كانوا لدينا وقد بلغت الأمم المتحدة بالإحصائيات وتم إطلاق سراحهم. كما تم الإبلاغ عن إطلاق سراح الأطفال الآخرين الذين سلموا من قبل قيادة التحالف إلى مأرب. ونحن على استعداد للعمل مع الأمم المتحدة في هذا الشأن.

وقد قامت السلطات الحكومية بتوفير البيئة الآمنة لهؤلاء الأطفال حماية لهم وإيماننا بأهمية عودتهم لإدماجهم في المجتمع وذلك خلال الفترة التي سبقت عملية تبادل الأسرى. وللأسف الشديد تم الزج بهم مجددا، في بعض الحالات، إلى جبهات القتال. وأود الإشارة هنا إلى أن التقرير أغفل أن العديد من القرى والمناطق الواقعة تحت سيطرة الميليشيات الانقلابية تكاد تخلو من الأطفال، وهو مؤشر خطير يفترض أن يكون معيبا لإنسانيتنا أن لا نقول ذلك. هناك قرى باتت فارغة من الأطفال، لأن الأطفال قد تم الزج بهم إلى جبهات القتال.

وعلى الرغم من إقرار معدي التقرير بصعوبة التحقق من الحالات المعروضة، إلا أن التقرير كاد أن يكون جازما في توجيه التهم جزافا حين أشار إلى أن النسب الأعلى للخروقات والانتهاكات ضد الأطفال التي كانت من نصيب التحالف العربي. وفي هذا الصدد، أود أن أرحب بالتعاون الجاري بين مكتب الأمين العام ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام والتحالف العربي لاستعادة الشرعية في اليمن.

وفي الفقرة ١٧٥، لم يقدم التقرير تفسيراً واضحاً لعدم التنسيق مع الحكومة اليمنية وممثليها للوقوف على أفضل السبل وأنجعها لتنفيذ الخطة التي رسمناها معا بالاشتراك مع اليونيسيف

الجسيمة ضد الأطفال، عنصر أساسي في جهود الأمم المتحدة من أجل حماية حقوق الأطفال. فالوثائق المستخدمة تبني على معلومات تم التدقيق فيها للتأكد من صحتها، لتؤدي إلى إدراج موثوق للجنة يستند إلى أدلة.

ويساورنا قلق، شأننا في ذلك شأن العديدين غيرنا، إزاء الضغوط التي تمارس على الأمين العام من أجل تنقيح التقرير المقدم من الممثل الخاص للأمين العام. فهذا الضغط لا يهدد بشكل خطير سلامة هذه الآلية فحسب، بل كذلك سلامة غيرها من الآليات التي وضعتها الأمم المتحدة. كما إنها تعطي ذريعة لمخالفين آخرين برفض مصداقية الرصد والإبلاغ. ومن شأن هذا التدخل أن يقوض التقدم الذي أحرزته الولاية، خاصة فيما يتعلق بجميع الجناة. كما إنه يولد الانطباع بأن المسألة تنطبق فقط على من ليسوا في موقف قوة في مواجهة منظومة الأمم المتحدة. ونود أن نعرب عن دعمنا القوي لولاية الممثل الخاص المعني بالأطفال والتزاع المسلح واستقلاله.

ويبين تقرير الأمين العام العلاقة المعقدة بين التطرف العنيف والأطفال في النزاعات المسلحة. فمن ناحية، يقع الأطفال ضحايا لأعمال إرهاب ترمي إلى إلحاق أكبر قدر من الخسائر في صفوف المدنيين. ومن ناحية أخرى، استغلت الجماعات المتطرفة ضعف الأطفال واستخدمتهم بتجنيدهم لتنفيذ أعمال عنف. وينطلق قرار الانضمام إلى الجماعات المتطرفة العنيفة، في كثير من تلك الحالات، من شعور بالإقصاء واليأس. ولذلك يكمن التحدي الرئيسي في الحد من الحافز على الانضمام إلى المنظمات الإرهابية في المقام الأول.

ومن شأن نهج وقائي يعزز إيجاد مجتمعات أكثر شمولاً للأطفال عبر اتخاذ التدابير مثل برامج توعية الشباب والمشاريع المجتمعية أن يقطع شوطاً طويلاً في ذلك الصدد. ومن المتوقع أن يفشل النهج الأمني العسكري الصرف في معالجة العوامل الأساسية المحركة للتطرف العنيف. ويجب علينا أن نركز بدلاً

الفاشية الانقلابية. وسيكتسب هذا المركز أهمية خاصة ضمن جهود الحكومة لإعادة الإعمار من أجل إعادة إدماج الأطفال في بيئتهم الطبيعية ومتابعة تحصيلهم العلمي والدراسي،

فضلاً عن أن المركز سيقدم الخدمات للأطفال ذوي الإعاقة بفعل الحرب المدمجة التي شنها الحوثيون وقوات صالح على أبناء الشعب اليمني. ونحن ندعو، في هذا المقام، إلى العمل سوياً وبجزم من أجل مساءلة جميع الأفراد والكيانات التي عملت على استهداف واستخدام وتجنيد الأطفال ووضع حد لإفلات هؤلاء المجرمين من العقاب. فالحكومة اليمنية تتطلع، بعد أن وقعت على خطة السلام في الكويت في ٣٠ تموز/يوليه الماضي، إلى دور أكبر للمجتمع الدولي ولمجلسكم الموقر هذا في الضغط على الطرف الانقلابي للتوقيع على اتفاق الكويت والقبول بشروط السلام للخروج من المدن وتسليم السلاح واستعادة مؤسسات الدولة. إن الحكومة اليمنية تتطلع إلى جيل يعزز السلام والحب خلافاً لهذه الميليشيات التي ترفع، كما تعرفون، شعار الموت. فهم يقولون الموت لأمريكا، فهؤلاء شعارهم الموت ونحن شعارنا الحياة. وتعمل الحكومة من أجل تعميق التسامح والسلام، بينما تدعو الميليشيات إلى الكراهية والعنف. ولكن السلام والتسامح سينتصران في الآخر لا محالة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل ليختنشتاين.

السيد ناردي (ليختنشتاين) (تكلم بالإنكليزية): يبين التقرير السنوي للأمين العام (S/2016/360) استمرار معاناة الأطفال في أوقات النزاع المسلح، بما في ذلك الاختطاف القسري والاعتداء الجنسي، مع القليل جداً من التطورات الإيجابية الحقيقية التي يمكن ذكرها. ولا تزال مساءلة مرتكبيها وآلية الإدراج في القائمة التي أنشئت بموجب ولاية الممثل الخاص للأمين العام ذات صلة وأهمية. إن آلية الرصد والإبلاغ المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) لتوثيق الانتهاكات

من ذلك على معالجة الأسباب الجذرية للتزاعات والأزمات: انعدام الحكم الرشيد والفقر وانعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية. ومن شأن القيام بذلك أن يساعد على معالجة عوامل جذب الأطفال للتطرف. وينبغي إعطاء الأولوية لإعادة إدماج هؤلاء الأطفال وإعادة تأهيلهم بعد انتهاء النزاع. ولا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد ميدان (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، أن أشكر الرئاسة الماليزية للمجلس على عقد هذه المناقشة. وتؤيد كرواتيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي، والبيان الذي سيدلى به ممثل كندا باسم فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. وأود أن أضيف بضع الملاحظات بصفتي الوطنية.

وأود أن أشكر الأمين العام والمدير التنفيذي لليونيسيف على جهودهما الدؤوبة في الدفع قدماً بجدول الأعمال هذا، لا سيما الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، التي ما برحت تدافع بقوة وبلا كلل عن حقوق ورفاه الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. وقد أسهمت مشاركتها النشطة - على أساس اتباع نهج يعالج كل حالة على حدة - إسهاماً كبيراً في إدماج حماية الأطفال في العديد من أنشطة صنع السلام. ونرى أنه لا جدال في دورها، وأنه يجب دعم استقلاليتها وسلطتها ونزاهته بصورة كاملة.

لقد ازدادت الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال أثناء النزاعات المسلحة اليوم أكثر من ذي قبل، لكونها جزءاً من الطابع المتغير لمشهد النزاع المسلح نفسه. ونشهد اليوم ممارسة استخدام الأطفال بوصفهم مفجرين انتحاريين، بالإضافة إلى تزايد الهجمات على المدارس والمستشفيات. وتشكل جميع تلك الأعمال انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومما يثير القلق بصفة خاصة، تشريد الملايين من الأطفال في جميع أنحاء العالم بسبب النزاع المسلح، ويلاحظ أن الكثير منهم غير مصحوبين بأسرهم أو منفصلين عنها، الأمر الذي يؤكد أكثر من ذي قبل خطر تعرضهم للعديد من

ويحتوي تقرير الأمين العام على عدد مثير للقلق من حالات العنف والاعتداء الجنسي المرتكبة بحق الأطفال هذا العام الماضي. ويساورنا القلق إزاء الحالة المتدهورة في جنوب السودان، لا سيما التقارير الأخيرة التي تفيد بأن حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة لم يتخذوا أي إجراء لمنع العنف الجنسي ضد النساء والفتيات خارج مخيم الأمم المتحدة مباشرة. ونرحب بالخطوات التي اتخذها المجلس في القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦) لإعادة أفراد الوحدات التي ارتكبت مثل هذه الجرائم. وتلك خطوة تشدد الحاجة إليها، غير أنها لا تزال دون ضرورة المسألة الكاملة وإنهاء الإفلات من العقاب بطريقة فعالة.

وتُعزى الكثير من معاناة الأطفال في أوقات النزاع المسلح إلى تآكل احترام القانون الدولي الإنساني على نحو مثير للقلق. ومن شأن الالتزام السياسي الثابت من جانب المجلس لضمان ذلك الاحترام، فضلاً عن جهودنا المشتركة الرامية إلى تعزيز الامتثال، أن يمضيا بنا شوطاً طويلاً نحو معالجة أزمة القانون الإنساني الدولي هذه. وعلى نفس المنوال، فإن من الضروري أن نقطع على أنفسنا تعهدات أكيدة بضمان حقوق الإنسان وسلامة الأطفال اللاجئين والمهاجرين، علاوة على توفير سبل العيش وفرص الدخول لهم. وبالتالي، فنحن على أشد الالتزام بالأعمال التحضيرية للاجتماع العام الرفيع المستوى المعني

البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة.

ونود أن نؤكد مرة أخرى دعمنا القوي لخطة العمل المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح، ولموضوعية ونزاهة الأدوات التي أنشئت لرصد الأطراف ذات الصلة ومساءلتها عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال.

وبمناسبة حلول الذكرى السنوية العشرين لإنشاء ولاية الجمعية العامة المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح، ينبغي لنا أن نعزز بوضع إطار معياري ومؤسسي متين يعنى بتلك المسألة. بيد أن علينا أيضاً أن نرسم طريقاً جديداً للمضي قدماً نحو إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة، والتصدي لجميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضدهم.

ونرى في ذلك الصدد، أن من الضروري أن تحافظ آلية الرصد والإبلاغ، المنشأة بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) على نزاهتها وموضوعيتها، وأن تواصل توثيق الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال على أساس الحقائق الميدانية. وسنتمكن على ذلك النحو من تعزيز المساءلة وضمان الامتثال للمعايير القانونية الدولية، فضلاً عن تحقيق المزيد من النجاح لخطة العمل المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح.

ونتعهد - تحقيقاً لتلك الغاية - هنا اليوم بالالتزام الكامل والدعم الثابت للجهود الرامية إلى سد الفجوة بين الالتزامات والممارسات الفعلية لأجل ضمان تنشئة طفولة خالية من الخوف والعنف للجميع.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية أود أن أهنيكم على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر. كما أود أن أشيد بجهودكم خلال رئاستكم للفريق العامل المعني بالأطفال

الانتهاكات الجسيمة، بما في ذلك الاختطاف والعنف الجنسي وسوء المعاملة والانتهاكات.

وفي حين أن من الأهمية بمكان أن نستثمر جميع الجهود الممكنة في منع تجنيد الأطفال وضمان الإفراج عنهم من قبل الجماعات المسلحة، فإنه يجب علينا إيلاء الاهتمام نفسه للتنفيذ الفعال للسياسات بغية النجاح في إعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين وتلبية احتياجاتهم النفسية والاجتماعية في الأجل الطويل. وينبغي أيضاً أن نقدم كل ما يلزم من خدمات الدعم للأطفال اللاجئين والمشردين. ويتعين أن تركز مشاركتنا بشكل خاص على حماية الفتيات اللائي يتعرضن للخطر في النزاعات المسلحة بشكل خاص، بوصفهن ضحايا محتملات للاغتصاب والعنف والاستغلال الجنسيين والزواج المبكر والقسري.

ويجب أن تكفل الدول الأعضاء التزام الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها بأرفع قيم حقوق الإنسان، فضلاً عن حصولهم على التدريب السابق للنشر تمشياً مع معايير الأمم المتحدة، مع التركيز بوجه خاص على العمل في مجال حماية الطفل. وينبغي في ذلك السياق، أن نعزيز استجابتنا لحالات الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي في بعثات الأمم المتحدة، وأن نطالب بالمساءلة الكاملة على جميع المستويات. فلا يسعنا التغاضي عن حقيقة أن بعض أولئك الذين يأتون لحماية الضحايا يصبحون جناة أنفسهم.

وتؤيد كرواتيا تماماً حملة "أطفال لا جنود" وهدفها المتمثل في وقف ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في القوات المسلحة الحكومية في النزاعات بحلول نهاية هذا العام. ونرحب على وجه الخصوص بانخراط جميع الحكومات التي حددها الأمين العام فيما يتعلق بتجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الآن في عمليات خطط عمل ذات صلة. ونغتتم هذه الفرصة أيضاً لنهيب بجميع البلدان أن تصبح أطرافاً في

وغيرها. وبالإضافة إلى كل ذلك، فإن الأثر المدمر للقيود التي تفرضها إسرائيل على حركة الفلسطينيين من خلال نقاط التفتيش و جدار الفصل العنصري، وحصارها المستمر لقطاع غزة، قد أدى إلى تفاقم المعاناة الإنسانية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة والعزلة واليأس والحرمان التي يعاني منها الأطفال الفلسطينيون بمعدلات تنذر بالخطر.

وفي هذا الصدد، ندعو مجلس الأمن لتحمل مسؤولياته للتصدي لهذه الانتهاكات المتكررة لضمان العدل والحماية للأطفال الضعفاء، وبما يوفر لهم الأمل بأن حقوقهم المشروعة في تحقيق مستقبل حر وخال من الظلم والعنف. إن الكويت، استمراراً لنهجها الثابت في دعم حقوق الفلسطينيين، أعلن صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، في الدورة السابعة والعشرين للجنة العربية التي عقدت في نواكشوط، موريتانيا في الشهر الماضي عن عزم دولة الكويت استضافة مؤتمر دولي حول معاناة الطفل الفلسطيني لتسليط الضوء على ممارسات إسرائيل وانتهاكاتها للاتفاقيات والأعراف الدولية الخاصة بحقوق الطفل.

أما فيما يتعلق بالأزمة في اليمن، فنرحب بقرار الأمين العام للأمم المتحدة بإزالة اسم قوات التحالف لإعادة الشرعية في اليمن من القائمة المرفقة بتقريره السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح.

إن دولة الكويت، وهي عضو في التحالف، تؤكد دعمها للدور المحوري والهام الذي يقوم به التحالف لإعادة الشرعية في اليمن ودوره في حماية المدنيين والأطفال هناك، والتأكيد على أن التحالف ملتزم بأعلى مبادئ ومعايير القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، نحدد دعوة التحالف لفريق أممي للقيام بزيارة لمقر التحالف في الرياض وإطلاعه على التدابير كافة المتخذة لحماية المدنيين والأطفال.

والنزاع المسلح. كما أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي - مون، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، السيدة ليلي زروقي؛ والمدير التنفيذي لليونيسيف، السيد أنطوني ليك على إحاطاتهم الإعلامية القيمة، معرباً في هذا الصدد عن بالغ التقدير والامتنان للجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة حيال موضوع بات يشكل تحدياً صعباً أمام المجتمع الدولي ألا وهو الأطفال في النزاع المسلح.

إن ما يشهده العالم من أزمات واضطرابات يشير وبشكل مفرغ إلى تزايد معاناة المدنيين في النزاعات المسلحة، لا سيما الفئات الضعيفة في المجتمع، وهم الأطفال، حيث تسلب براءتهم وحقوقهم الأصيل في الحياة والنماء والعيش الكريم والبقاء والنمو وتحقيق أقصى ما بإمكانهم بسبب النزاعات واستغلالهم فيها.

إن دولة الكويت تعرب قلقها العميق تجاه الآثار السلبية التي تخلفها النزاعات المسلحة على الأطفال، بما في ذلك تجنيد واستخدام واستغلال الأطفال، والاختطاف الجماعي العنف الجنسي ضدهم وقتلهم وتشويههم، والهجمات على المناطق المأهولة التي ترتكب من قبل دول وجماعات مسلحة مختلفة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب للتهديدات ضد السلم والأمن مع الامتثال الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

إن الحديث عن الأطفال في النزاع المسلح يدعونا للتطرق إلى ما يعانيه الشعب الفلسطيني الأعزل وأطفاله. فانتهاكات إسرائيل تجاه الشعب الفلسطيني وأطفاله واضحة على مدى عقود من الزمن، حيث تستمر إسرائيل في ارتكاب جرائمها ضد الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك الأطفال الذين تحملوا انتهاكات قاسية لم تقتصر على مجرد القتل والاعتقال والاستجواب والتعذيب، بل تشمل أيضاً تدمير مرافقهم التعليمية والصحية والترفيهية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد كرزويوساديزكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بولندا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي والبيان الذي سيدي به ممثل كندا بالنيابة عن فريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح. أود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

أولاً، أشكر الرئاسة الماليزية على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة الهامة في أوانها. لقد مضت ٢٠ سنة منذ صدور تقرير غراسا ماشيل (انظر A/59/306)، مما حمل المجتمع الدولي على اتخاذ إجراءات لتناول مسألة حقوق واحتياجات الأطفال في النزاعات المسلحة. لقد تم فعل الكثير منذ ذلك الحين، غير أنه يوجد في العديد من أرجاء العالم عشرات الآلاف من الأطفال الذين ما زالوا محرومين من حقوقهم الأساسية ومن طفولة سعيدة بسبب استمرار النزاعات المسلحة.

وفي هذا السياق، تشعر بولندا بقلق بالغ إزاء زيادة العنف ضد المرافق التعليمية والطلاب والمعلمين خلال النزاعات المسلحة. ونرحب بدعم المبادرات الرامية إلى وقف استخدام المدارس والجامعات للأغراض العسكرية. إن مبادئ لوستر التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، التي وضعت في صيغتها النهائية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ بقيادة النرويج والأرجنتين، مثال جيد في ذلك الصدد. ولتأكيد التزامنا بالتنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية، وقعت بولندا على إعلان المدارس الآمنة في أوصلو. ونعتقد أن تلك المبادرة تشكل خطوة هامة نحو حماية وتعزيز حقوق الطفل، ولا سيما في حالات النزاع.

تشعر بولندا بقلق بالغ إزاء الظاهرة البغيضة المتمثلة في قيام القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة بتجنيد الأطفال. وفي هذا الصدد، نقر بأهمية جهود من قبيل حملة "أطفال، لا جنود".

تؤكد دولة الكويت دعمها لإعادة الأمن والاستقرار إلى اليمن وشعبه الشقيق، بما يصون سيادته ووحدة أراضيه، وهي ملتزمة تماماً بالعملية السياسية اليمنية، وتعمل على إنجاحها وفق قرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٦)، والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ولا يخفى على الجميع بأن الكويت تستضيف منذ شهر نيسان/أبريل ٢٠١٦ المفاوضات اليمنية تحت رعاية الأمم المتحدة، وتأمل أن تتوصل الأطراف اليمنية إلى السلام الذي يعيد الأمن والاستقرار إلى هذا البلد العربي العزيز لنقله إلى مرحلة جديدة نحو التنمية وإعادة البناء والأعمار.

إن الوضع في سوريا في تدهور مستمر ويبحث على القلق الشديد فعدد ضحايا النزاع تجاوز ٢٥٠ ألف من بينهم ما يقارب ٢٠ ألف طفل، على الرغم من الجهود الدولية لتخفيف معاناة الشعب السوري، وقد كان لدولة الكويت شرف استضافة ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين ومشاركة في رئاسة المؤتمر الرابع لدعم الوضع الإنساني في سوريا التي استضافتها العاصمة البريطانية، لندن في شهر شباط/فبراير من هذا العام. إلا أن ما أكدته تقرير الأمين العام (S/2016/360) عن الأطفال والنزاع المسلح بشن الغارات الجوية والهجمات العشوائية على المناطق السكنية والمباني من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء قتل الأطفال وتشويههم. وبالنظر إلى هذه الفاجعة الإنسانية في سوريا، فإن مجلس الأمن مدعو إلى الخروج بحل ينهي هذه الأزمة ويوقف هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، لا سيما ما يعانیه الأطفال هناك.

ختاماً، أود التأكيد بأنه على الرغم من الأثر الذي ترتبه الحروب والنزاعات المسلحة على مجتمعات بأكملها، من الرجال والنساء والشيوخ والأطفال على حد سواء، يظل الأطفال الأضعف والأكثر حاجة إلى حمايتنا. لذلك يجب ألا نخذلهم، فهم أمل المستقبل.

خمس سنوات ونيف. وبغية تصويب الحقائق بالاتجاه الصحيح، نود أن ندلي بالملاحظات التالية:

أولاً، لم يتناول التقرير البحث والسرد في السبب الرئيسي لمعاناة الأطفال والفتيات في بلادي والذي يمكن في الإصرار الممنهج على نشر أسس وتكريس قواعد الفكر الوهابي السعودي المتطرف الذي أرسى نظام آل سعود جذوره الدموية، عندما تبني في القرن الثامن عشر أساليب المنحرف محمد عبد الوهاب في القتل والذبح والغزو، وسي النساء، وبقر بطون الحوامل لقتل أجنتهن في منطقة نجد في شبه الجزيرة العربية التي سُرق اسمها من قبل آل سعود، وأصبحها اسمها السعودية اليوم، ثم نقل هذا المنحرف محمد عبد الوهاب إرهابه هذا إلى أبواب دمشق وكربلاء منذ ذلك الوقت. لقد صُدم العالم بأسره حين تابع مؤخراً عبر وسائل الإعلام كافة وقائع الجريمة البشعة.

لكنها جريمة معتدلة معدلة وراثياً. مجموعة لصوص "معتدلين" اسمهم نور الدين زنكي، مجموعة مصنوعة في تركيا وصفتها السفارة الأمريكية في جلسة سابقة بـ "المقاتلين المتمردين" كما تذكرون، وهي تنظيم إرهابي يطبق نهج الشذوذ الفكري الوهابي ويتلقى الدعم المالي والتمويل بالسلاح من السعودية وقطر ودول غربية، بعضها أعضاء في هذا المجلس، ومن نظام أردوغان التركي؛ هذه المجموعة هي التي قامت بهذا العمل الإجرامي "المعتدل".

لقد بات ضمير العالم يعلم كيف سهلت هذه الأنظمة الوهابية أيضاً عملية إبادة هؤلاء الأطفال الذين قُتلوا بدم بارد في مجزرة الزارة التي نفذها مسلحون تكفيريون "معتدلون" في القرية الواقعة في ريف حماة قبل أشهر قليلة، وفي مجازر أخرى تم ارتكابها في سورية، هذه الأنظمة التي تعاقدت مع الشيطان نفسه لتنفيذ مشروع دموي يقضي على براعم سورية والعراق أمام المدارس وفي المشافي. هذه الأنظمة التي تسببت في غرق

ونقدر أيضاً قرار حكومة السودان بتوقيع خطة العمل لحماية الأطفال من الانتهاكات في النزاعات المسلحة. ونحيط علماً بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات التي حددها الأمين العام في تقريره الأخير (انظر S/2016/360) بشأن تجنيد الأطفال، فضلاً عن التقدم الملحوظ الذي تحقق في أفغانستان، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وميانمار.

إن بولندا بوصفها بلداً بدأ المفاوضات بشأن اتفاقية حقوق الطفل، فقد ساهمت بهمة في تنفيذ أهداف الاتفاقية منذ اعتمادها في عام ١٩٨٩. في الآونة الأخيرة، انضمت بولندا إلى مجموعة أصدقاء الأطفال والتزاع المسلح لكي تؤكد مجدداً تفانيها في تلك القضايا. ونتعهد بالمشاركة بهمة في أعمال تلك الهيئة الهامة.

اسمحوا لي أن أختتم كلمتي بذكر حقيقة بسيطة مفادها أن الأطفال لا يبدأون الحروب، بل إن الحروب تؤثر على حياة الأطفال إلى الأبد. إنه التزام الأخلاقي على المجتمع الدولي بأسره، بما في ذلك الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمجتمع المدني، ألا يدخر جهداً من أجل تحسين حماية جميع الأطفال من آثار العنف الذي يتسبب به البالغون.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): لقد اطلعنا باهتمام على التقرير الخامس عشر للأمين العام الذي أعدته السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة. وننوه في هذا الصدد بتسليط السيد زروقي الضروري أخيراً وبعد لئي شديد على جزء بسيط من الحقائق المتصلة بتجنيد تنظيم "داعش" الإرهابي، وتنظيم "جبهة النصرة" الإرهابي، وتنظيمات إرهابية أخرى معدلة وراثياً بحيث تصبح معارضة معتدلة، لقتل الأطفال والتنكيل بجنائمينهم في الجمهورية العربية السورية منذ

٣٠ طفلاً سورياً تتراوح أعمارهم بين ٨ و ١٢ عاماً للاغتصاب، كل ذلك فضلاً عن تجنيد الشباب وإجبارهم على الانضمام إلى الجماعات الإرهابية. وبتاريخ ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٦، نشرت جريدة "نيويورك تايمز" مقالاً بعنوان: "In Turkey, a Syrian Child has to Work to Survive"، ورد فيه: "فبدلاً من أن يتلقى الطالب تعليمه في صفه - داخل المخيمات الموجودة في تركيا - يكدح طوال اليوم في معامل النسيج في غازي عنتاب، وهناك قرابة مليون طفل سوري ممن يعيشون في تركيا، والآلاف منهم يعملون في مصانع ومحلات صنع الحلوى، لا يستطيعون القراءة ولا الكتابة".

كما توفي قبل أيام طفلان في مخيم "الرقبان" في الأردن جراء الظروف الصعبة التي يعيشها اللاجئون في المخيم، وعلى رأسها نقص الرعاية الصحية وتلوث المياه. وكان سبب وفاة الطفلة فادية الخالد ذات الـ ١٠ أشهر الإصابة بمرض البرقان الناتج عن المياه الملوثة.

ثالثاً، نؤكد على تشديد المطالبة بإجراء طاقم السيدة زروقي تحقيقاً لمعرفة مصير المئات من الأطفال السوريين الذين تم اختطافهم من قبل عناصر "جيش الإسلام" الإرهابي "فرقة التوحيد" و "الجيش الحر" في ريف دمشق وحلب واللاذقية بعد ارتكاب جرائم تقشعر لها الأبدان على أساس طائفي بحت. وناشدنا في الرسائل المتكررة التي تم إرسالها إلى مجلس الأمن ومكتب السيدة زروقي معرفة مصير أولئك الأطفال. وقد تم تزويد مكتب السيدة زروقي بمواقع إلكترونية توثق حالات تجنيد الأطفال من قبل ما يسمى بمفتي تنظيم "أحرار الشام" التابع لجبهة النصرة، وهو الإرهابي السعودي عبد الله المحيسني، وكذلك تغريدة المنظر الإرهابي السعودي محمد العريفي عبر تويتر التي وجه بها المعارضة المعتدلة بالذبح والقتل في الخفاء دون نشر المقاطع على وسائل التواصل الاجتماعي، كي لا يثير ذلك الرأي العام الغربي والإسلامي ضدها. كما طلبنا من مكتب

الطفل السوري إعلان على الشاطئ التركي من البحر المتوسط وتسببت في مقتل مئات الأطفال بعد قصف طائرات ما يُسمى بالتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية مدينة منبج في ريف حلب، وهي نفس الأنظمة التي تسعى جاهدة لإشغال جبهة الجنوب في هذه الأيام لحصد مزيد من أرواح الأطفال البريئة وتخفيف الضغط على إرهابيي الشمال الذين سقطوا أمام الجيش والقوات المسلحة.

إن غرفة "موك" (مركز العمليات العسكرية) في عمان، وهي التي تضم أجهزة استخبارات تمثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وتركيا وقطر والأردن وإسرائيل والسعودية، تحشد الآن ما بين ٧٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ مقاتل على حدودنا مع الأردن داخل الأردن، وهم ينوون إطلاق هذه المعارضة المعتدلة المتوحشة قريباً باتجاه حدودنا الجنوبية مع الأردن، لكي يمارسوا اعتدالهم في قتل الأطفال وتدمير البنى التحتية للدولة ومهاجمة الجيش والأمن. لو حدث هذا في أي من دولكم، أيها السيدات والسادة، هل كنتم ستسمون هؤلاء الرعايا معارضة مسلحة معتدلة؟ هل كنتم ستعاملون معهم على أنهم "زعران رعايا" معتدلون؟

ثانياً، لقد أغفل التقرير الإشارة إلى معاناة الأطفال في مخيمات اللجوء في دول الجوار، وهو أمر جوهري. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا الإعراب عن قلقنا العميق من استمرار اغتصاب الأطفال وظاهرة الاتجار بالرقيق والتجنيد في تلك المخيمات في الأردن وتركيا ولبنان، كما نعبّر عن عميق حزننا من استمرار ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية لهؤلاء الأطفال الأبرياء، ناهيك عن اغتصاب الأطفال السوريين والنساء والتحرش الجنسي والمتاجرة بالأعضاء في المخيمات التركية، وتحديدًا، حسب ما تناقلته وكالات الإعلام التركية، في مخيم "نيزيب" الواقع في محافظة غازي عنتاب. وقد نشرت صحيفة "بيرغون" التركية خبر تعرض

سقطوا ضحايا أكثر من مليوني لغم زرعتها قوات الاحتلال في الجولان السوري المحتل. أيضاً، هذه القصة لم تسمع بها السيدة زروقي.

كما ولا يمكننا تجاهل الفضيحة الأخلاقية التي تمثلت بسحب الأمين العام للأمم المتحدة للحقائق الواردة في تقرير السيدة زروقي بشأن توثيق جرائم التحالف الذي يقوده النظام السعودي ضد شعب وأطفال اليمن.

حيث أودت جرائم هذا النظام السعودي بموجب التقرير المذكور الذي تم اغتياله قبل أن يبصر النور بحياة ٩٥٣ وجرح أكثر من ١٦٨ ١ طفل، كما عُرِيت ٦٠ في المائة من الإصابات إلى هذا التحالف. وما من شك في أنكم اطلعت على الابتزاز السياسي الذي مارسه مسؤولو النظام السعودي، عندما وجه تهديداً للأمين العام بوقف المساعدات المالية وقطعها عن برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، لا سيما وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

ختاماً، إن كل من تباكى أمامكم اليوم على وضع الأطفال السوريين هو نفسه شريك أساسي في سفك دماء السوريين من أطفال وبالغين وراشدين، وكثير ممن تطرقوا إلى بلادي في بياناتهم هم شركاء أساسيون في سفك دماء شعبنا. إنهم يتباكون على حلب وهم وراء الجرائم في حلب، ويتباكون على أدلب، وهم وراء الجرائم في أدلب، ويهيئون الآن لإشعال جبهة الجنوب، عبر حدودنا مع الأردن. هذا هو الإحرام بمحد ذاته.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بما أنه لا تزال لدينا قائمة طويلة من المتكلمين، أود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق، لكي يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

السيدة المؤقّرة تزويدنا بأسماء الأطفال السوريين الستة الذين ادعى التقرير قيام القوات الحكومية بتجنيدهم في اللجان الشعبية، ٦ أو ٥ لم أعد أذكر. وحتى تاريخه، لم نتلق أي معلومات بهذا الشأن كي نتمكن من التحقيق فيها.

ثم إننا نكرر السؤال ذاته على فريق السيدة زروقي وهو: لماذا يصبر معّدو التقرير على إغفال الإشارة إلى الإجراءات الاقتصاديةية القسرية المفروضة على الشعب السوري وأطفاله، ودور هذه الإجراءات في تضيق الخناق على حياة الأطفال في سورية؟

رابعاً، لقد تجاهل التقرير تجاهلاً تاماً معاناة الأطفال السوريين في الجولان السوري المحتل من القهر والقلق والرعب نتيجة لمعايشتهم لممارسات الاحتلال الإسرائيلي، من حصار وتعذيب يُمارس على السكان السوريين مما يؤثر سلباً على شخصية الأطفال السوريين في الجولان السوري المحتل، كما حدث مع الطفل الرضيع فهد لؤي شقير ابن السنة والثلاثة أشهر، أكرر رضيع عمره سنة و ٣ أشهر، فرضت عليه قوات الاحتلال الإسرائيلي الإقامة الجبرية لمدة عامين في بلدة مجدل شمس المحتلة بسبب ولادته في دمشق. وأبوه طالب من الجولان السوري المحتل يدرس في جامعة دمشق وزوجته السورية من الجولان، أنجبت طفلها في دمشق. ولما عاد الاثنان بعد أن تخرج الزوج من الجامعة، ألقت سلطات الاحتلال الإسرائيلي القبض على الرضيع، وعمره سنة وثلاثة أشهر، ووضعت قيد الإقامة الجبرية لمدة عامين. هذه القصة لم تسمع بها السيدة زروقي.

يضاف إلى ذلك فرض المناهج الإسرائيلية على الأطفال السوريين في الجولان السوري المحتل وحرمانهم من المناهج التعليمية السورية؛ واستغلالهم اقتصادياً بإلحاقهم بالأعمال الخطيرة التي تعيق تعليمهم وتضر بصحتهم ونموهم، ناهيك عن أكثر من ٥٠ طفلاً من أطفال الجولان السوري المحتل الذين

أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان.

آراء على الصعيد العالمي مفاده أنه ما من ظروف تبرر تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع. إن توقيع عدة خطط عمل لوقف تجنيد واستخدام الأطفال ومختلف برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الناجحة لمساعدة الأطفال على أن يصبحوا أعضاء منتجين في المجتمع من المظاهر الملموسة لتوافق الآراء هذا. غير أنه لا يزال يتعين فعل الكثير.

إن تعزيز الامتثال وآليات المساءلة التي تنطبق على جميع الأطراف - الدول الداخلة في النزاع والجماعات المسلحة من غير الدول - أمر ضروري لوقف انتهاكات حقوق الأطفال ومنع تكرارها. ويجب تحديد هوية مرتكبي العنف ضد الأطفال وتقديمهم للعدالة من خلال نظم العدالة الوطنية، وكلما انطبق ذلك، من خلال استعمال آليات العدالة الدولية. وإن إنشاء الأطر القانونية المناسبة المقترن بقدرات التحقيق والملاحقة القضائية يظل محوريا لهذه الغاية. وقبل كل شيء، فإن هدف حماية الأرواح مرتبط ارتباطا لا انفكاك منه بهدف منع النزاع. لذلك من الحتمي تناول الأسباب الجذرية لهذه النزاعات والحلول السياسية الشاملة.

تعلق باكستان أهمية كبرى على حماية وتعزيز حقوق الطفل. ونحن فخورون لكوننا أحد البلدان المشاركة الستة التي بادرت إلى عقد مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل في عام ١٩٩٠ والذي قدم الحافز المناسب للتصديق على اتفاقية حقوق الطفل. ونحن أيضا بصدد التصديق على البروتوكول الاختياري المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وباكستان لديها تاريخ يبعث على الفخر، بوصفها من بين أكبر البلدان المساهمة بقوات، باضطلاعها بإخلاص بمهمة حماية أرواح المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

تؤيد باكستان ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. غير أننا نعتقد أن هذه الولاية لا تنطوي على التنامي. ولا بد من احترام المعايير القانونية للولاية، على

السيد منير (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم يا سيادة الرئيس وأهنتكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن. سيكون بياننا في إطار الوقت المحدد بأربع دقائق. وسوف يكون البيان ضمن أربع دقائق.

نحن نقدر الملاحظات التي أبدتها الأمين العام والإحاطة الإعلامية التي قدمتها ممثله الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، والإحاطة الإعلامية التي قدمها المدير التنفيذي لليونيسيف، السيد أنطوني ليك. كذلك نثني على الممثلة الخاصة على جهودها الدؤوبة لحماية وتعزيز حقوق الأطفال المحاصرين في النزاعات المسلحة.

كما قال الأمين العام هذا الصباح، فإن الأطفال من بين الضحايا الرئيسيين للنزاعات المسلحة. ومما يبعث على التشاؤم، أن هذا الاتجاه المزعج ماضٍ من دون إشارة على التوقف. ولا يزال الأطفال يُقتلون ويُسَوَّهون ويختطفون ويتعرضون للعنف الجنسي نتيجة لحالات النزاع، وهي حالات ليست من صنعهم ولا ناقة لهم فيها ولا جمل. وجراء التدمير العشوائي للنزاع، فقد عدد كبير من الأطفال، وتبددت أحلامهم وتحطمت آمالهم. إن الأطفال أيضا يدفعون أبهظ الأثمان في الهجرة القسرية للسكان نتيجة للنزاع. وهذه الممارسات تمثل عقبات كأداء أمام الأطر المعيارية للقانون الإنساني وقانون وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الطفل.

نقر بالتقدم المحرز خلال السنوات العشرين الماضية. إن حملة "أطفال لا جنود" حملة ابتكارية تضمن تحقيق التقدم بتشديدها على الأنشطة ذات الأولوية، وخرائط الطريق، والنقاط الإرشادية، والمواعيد النهائية المحددة، والاستعراضات فضلا عن المشاركة الفاعلة من جانب البلدان المدرجة في القائمة. لقد إدماج بفعالية موضوع الأطفال والنزاع المسلح في عمل المجلس. وهذه الجهود أسهمت في ظهور توافق

منذ إنشاء مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، أُحلي سبيل آلاف الفتيان والفتيات بفضل تنفيذ خطط العمل التي صدر بها تكليف من مجلس الأمن بوقف تجنيد الأطفال ومنع استخدامهم في النزاعات. ومن المسلم به أن تقارير الأمم المتحدة السنوية تبين أنه أُحرز تقدم ملموس في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، ولا سيما مع اعتماد معايير دولية لحماية الأطفال وتنفيذ الاستراتيجيات والبرامج الهادفة إلى حماية الأطفال المتضررين من الحرب. ومع ذلك، لا يزال الأطفال الضحايا الرئيسيين للنزاعات. ومن المؤسف أن السنوات الأخيرة شهدت تكثيفا يبعث على الانزعاج وتكرارا مؤلما للنزاعات التي أصبحت متزايدة في تعقدها ومدمرة بالاقتران مع عنف وآثار مدمرة لم يسبق لها مثيل، وتزايد المشاركة المرعبة للجماعات المتطرفة العنيفة.

أبرز هذا ضعف عشرات الملايين من الأطفال. وفي الواقع، تقدر اليونيسيف أنه يوجد حوالي ٢٥٠ مليون طفل يعيشون في بلدان أو مناطق متضررة من النزاعات المسلحة. ويوجد أكثر من ٢٠ مليون طفل لاجئ في البلدان المجاورة أو أنهم مشردون داخل بلدانهم نتيجة النزاعات أو انتهاكات حقوق الإنسان.

أصيب ملايين الأطفال بجروح خطيرة أو بإعاقات دائمة. وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه ٢٠١٥، لجأ نحو ١٣٣ ٠٠٠ طفل إلى بعض البلدان الأوروبية، أي بمعدل ١٩ ٠٠٠ طفل كل شهر - وشخص من كل أربعة أشخاص يبحثون عن ملجأ طفل، وفقا للمعلومات المقدمة من المكتب الإحصائي للاتحاد الأوروبي. وتفيد بعض التقارير أن هناك ٢٥٠ ٠٠٠ طفل في العالم اليوم لا يزالون منخرطين بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النزاعات المسلحة. إن حجم هذه الأرقام ينبغي أن يشكل تحديا للمجتمع الدولي ويشجعه على استعراض الاستراتيجية الدولية لحماية الطفل.

النحو المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن. وفي هذا السياق، نود أن نسجل في المحضر أن الإشارات إلى باكستان التي وردت في تقرير الأمين العام (S/2014/339) ليست من ضمن اختصاص الولاية المقررة بشأن الأطفال والتزاع المسلح. ونأمل الحفاظ على هذا المبدأ عند إعداد التقارير في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، أولا وقبل كل شيء، أن أهنئ ماليزيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر، وأن أشكرها على تنظيم هذه المناقشة بشأن الأطفال والتزاع المسلح، فضلا عن التزامها وجهودها الدؤوبة في إطار رئاستها لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح.

نود أيضا أن نشكر الأمين العام بان كي - مون، وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، السيد انطوني ليك على إحاطاتهم الإعلامية.

قبل عشرين عاما، التزم العالم بالعمل لمكافحة استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة. وفي الواقع، نشر في عام ١٩٩٦ تقرير غراسا ماشيل الرائد (انظر A/51/306) عن تأثير النزاع المسلح على الأطفال والذي أفضى إلى إنشاء مكتب الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح في عام ١٩٩٧. ومنذ ذلك الحين، ما انفك الأمين العام يقدم تقارير سنوية إلى مجلس الأمن عن هذه المسألة. إن نشر التقرير في كل عام يمثل فرصة لتفحص حالة الأطفال في النزاعات المسلحة مما يمكن من إبراز معاناتهم في المجتمع الدولي من خلال الجمعية العامة، ومجلس الأمن ومجلس حقوق الإنسان. وهذا يجعل من الممكن مواصلة النظر في هذه المسألة على سبيل الاستعجال ومن شأنه تمكين الدول من المشاركة السياسية من أجل حلها.

وانضمت إلى التحالف في اليمن. وقد شكل هذا التحالف امتثالا للحقوق المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لحماية المدنيين في أعقاب التصعيد العسكري من جانب الحوثيين، الأمر الذي أدى إلى تقويض السلام والاستقرار والأمن في اليمن.

وأكد القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) من جديد دعمه شرعية رئيس اليمن السيد عبد ربه منصور هادي منصور وطلب إلى جميع الأطراف والدول الأعضاء الامتناع عن أي عمل من شأنه تقويض وحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية وكذلك شرعية رئيس البلد. ويتمثل الهدف الرئيسي للتحالف في دعم عملية الانتقال السياسي في اليمن وفقا لمبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل عملا بجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويشارك المغرب روح الانفتاح والتعاون التي أعرب عنها جميع أعضاء الائتلاف الذي سيواصل العمل بشكل وثيق مع جميع أصحاب المصلحة لاستعادة السلام والاستقرار في اليمن والتوصل إلى حل سياسي للتزاع وفقا لجميع القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن وكفالة حماية جميع المدنيين لا سيما الأطفال. وأخيرا يكرر المغرب تأكيد استعدادة للعمل عن كثب مع جميع الشركاء من أجل وضع نهج متعدد الجوانب لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أستراليا.

السيدة بيرد (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالثناء على الممثلة الخاصة للأمين العام السيدة زروقي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة على جهودهم الدؤوبة لصالح الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم. إن إطلاق سراح ١١٥٠٠٠ من الأطفال الجنود منذ بداية ولاية الممثلة الخاصة للأمين العام شهادة على ما جهودهم وجهود زملائهم في الميدان.

يعمل المغرب بنشاط من أجل كفالة احترام حقوق الأطفال وتعزيزها فعليا في كل من المغرب وفي جميع أنحاء العالم. وعلى المستوى التشريعي انضم المغرب إلى جميع الصكوك الدولية لحماية حقوق الطفل وتعزيزها. وفي الواقع كان المغرب من بين أوائل الدول التي توقع وتصدق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة والتزامات باريس بشأن المسألة. كما بدأ المغرب عملية التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإجراء تقديم البلاغات. وإضافة إلى ذلك تنظم ترسانة المغرب القانونية التجنيد والالتحاق العسكري التزاما بالقانون الدولي.

وأصبح المغرب جد منخرط في الجهود الدولية لإنهاء إشراك الأطفال في النزاعات المسلحة. وكذلك ما فتى المغرب يؤيد الفكرة بأن جهود المجتمع الدولي للتعامل بفعالية مع المشكلة ستستفيد من أنها جزء من نهج متعدد الأوجه شامل، من خلال الفهم الكامل للأسباب الهيكلية والكامنة وراء هذه النزاعات؛ واستراتيجي، لا يتعامل مع النزاعات الحالية فحسب بل ويركز أيضا على جوانب المنع؛ وجامع، يشمل جميع الجهات الفاعلة المعنية؛ ومرن، يأخذ في الاعتبار الطابع المتنوع والمتغير للنزاعات المسلحة وسماتها الخاصة.

وتظل حالة الأطفال في اليمن المذكورة في التقرير السنوي للأمين العام (S/2016/360) مقلقة للغاية بالنسبة للمغرب. في الواقع التطورات الخطيرة هناك بما في ذلك استخدام القوة والعنف من جانب الحوثيين وبذل جهود دؤوبة لنسف الإنجازات التي حققها الحوار الوطني اليمني تمثل تحديا لنا جميعا وتتطلب حلا سريعا لهذا النزاع.

وقبل وقوع هذه الأعمال والأخطار التي تمثلها، أعربت المملكة المغربية إلى جانب بلدان أخرى عن تضامنها التام مع المملكة العربية السعودية ودعمها لإعادة الشرعية إلى اليمن

المرور دون عراقيل للعاملين في القطاع الطبي والعاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يؤدون حصرا مهام طبية.

ثالثا، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان ألا يلحق المعنيون بولاية لحماية الأطفال ضررا بهم. ولذلك فإننا نرحب بالتزام الأمين العام بحظر المشاركة في بعثات حفظ السلام لقوات الحكومات التي تكرر إدراجها في مرفقات تقارير الأطفال والنزاعات المسلحة.

لقد دعا مجلس الأمن مرارا إلى أن يكون الأطفال بمنأى عن تأثير النزاع. وبالرغم من ذلك تستمر معاناة الكثير. ويجب علينا أن نفعل المزيد من أجل وقف الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال الذين يعانون بسبب نزاعات ليست من صنعهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى ممثل كولومبيا.

السيد رويث بلانكو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى ماليزيا على مبادراتها بعقد مناقشة اليوم المفتوحة خلال رئاستها لمجلس الأمن وعلى تعميم المذكرة المفاهيمية ذات الصلة (S/2016/662، المرفق). وأرحب أيضا بالبيان الذي أدلى به الأمين العام السيد بان كي - مون، فضلا عن الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدمهما الممثل المثلثة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح السيدة ليلي زروقي، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة السيد أنتوني ليك.

في السنوات العشرين الماضية منذ نشر تقرير ماشيل (انظر A/51/306)، استمرت التحديات في مجال حماية الأطفال في النزاعات المسلحة ولا تزال الدعوة إلى العمل سارية. لقد كان تقرير ماشيل معلما هاما في حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وقد حدد العناصر التي كانت بمثابة سبل بناء الأطر التنظيمية والسياسات الوطنية. ولهذا تأمل كولومبيا في أن تكون المناقشة المفتوحة اليوم بمثابة فرصة لإعادة تأكيد

وبالرغم من قصص النجاح، فإن تقرير الأمين العام (S/2016/360) يبين أن النزاعات المسلحة لا تزال تتسبب في وقوع خسائر كبيرة بشكل غير مقبول من الأطفال الذين لا يزال كثيرون منهم مجندين ويستخدمون في الأعمال القتالية ويتعرضون للقتل والإصابة والاعتصاب والختطف ويحرمون من التعليم والرعاية الصحية. وهذا يدل على أنه بعد ٢٠ عاما لا تقل أهمية ولاية المثلثة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح عن أي وقت مضى ولهذا لا تزال تحظى بدعم أستراليا الكامل.

وفي ضوء المعلومات المؤسفة للغاية المقدمة في إحاطات اليوم، أود أن أركز على ثلاث مسائل: وهي الحاجة إلى تنفيذ خطط العمل والحاجة إلى التصدي للهجمات على موظفي الرعاية الصحية ومرافقها والحاجة إلى حماية أقوى لحقوق الأطفال في عمليات حفظ السلام.

أولاً، في هذا الصدد، في السنة الأخيرة من حملة أطفال لا جنود، هناك حاجة ماسة إلى مواصلة الجهود لتنفيذ خطط العمل مع قوات الأمن الوطنية لوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. ورفع تسعة أطراف نفذت بالكامل خطط العمل من القائمة يبين أنها مبادرة قادرة على إحداث تغيير حقيقي. وبما أن معظم الجماعات المدرجة في تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاعات المسلحة هي الجهات الفاعلة غير الحكومية ترحب أستراليا بالجهود المبذولة لضمان امتناع تلك الجماعات عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال ونشجع المزيد من الجهود لتحقيق تلك الغاية.

ثانيا إن أستراليا تشعر بالقلق العميق حيال تعرض المرافق الطبية لهجمات متكررة أثناء النزاع في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وهذا أمر له آثاره الخطيرة على الأطفال. ومن الأهمية بمكان أن ينفذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) تنفيذا كاملا، بما في ذلك مطالبته جميع الأطراف في النزاعات المسلحة بتيسير

الالتزام بنتائج وتوصيات التقرير وتحقيق التقدم في بناء عالم أكثر أماناً للأطفال.

وأود أيضاً أن أسلط الضوء على حملة أطفال لا جنود التي تقودها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح والتي تهدف إلى تحقيق التزام الدول التي لا تزال تجند الأولاد والبنات في القوات الوطنية بالقضاء على هذه الممارسة. ونعتقد أن التزام المجتمع الدولي ككل هو أمر أساسي من أجل تحقيق نتائج مماثلة بالنسبة للجماعات غير الحكومية.

إن كولومبيا ترفض أي نوع من الربط بين الأطفال والتزاعات المسلحة. تم حظر هذه الممارسة تماماً في بلدي منذ عام ١٩٩٩ وتعد جريمة بموجب القانون الجنائي الكولومبي.

وفي عام ٢٠٠٧، أنشأت الحكومة الكولومبية لجنة مشتركة بين القطاعات على أعلى مستوى لمنع تجنيد الأطفال والمراهقين واستخدامهم في التزاع. وظلت اللجنة تعمل في جميع أنحاء البلد، مستخدمة ضمان الحقوق بوصفه عنصراً أساسياً للمنع.

وفي إطار هذه المناقشة، أود أن أبرز الجهود التي ظل يبذلها البلد خلال السنوات الأربع الماضية لإيجاد تسوية عن طريق

التفاوض للتزاع المسلح الداخلي، مع إبقاء الضحايا في صلب العملية. ونتيجة لذلك، يمكننا اليوم أن نعرض أوجه التقدم الكبير المحرز من أجل رعاية الأطفال، على وجه الخصوص - على نحو ما ذكره العديد من المتكلمين السابقين - من خلال الاتفاق على إطلاق سراح القاصرين دون سن ١٥ عاماً من مخيمات القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي والاتفاق على وضع خارطة طريق للإفراج عن جميع القصر الآخرين وبرنامج شامل خاص بشأن الرعاية بدأ تنفيذه في أيار/مايو.

وأبرز أيضاً إعلان نبد التجنيد الصادر عن القوات الثورية الكولومبية - الجيش الشعبي وإنشاء لجنة تقنية يرأسها

أمين المظالم - وهو جهاز مستقل من أفرع السلطة العامة - والمجلس الرئاسي لحقوق الإنسان بغية تيسير الإفراج عن الأطفال المشاركين مع القوات المسلحة الثورية لكولومبيا وضمان الاستعادة الكاملة لحقوقهم. وطوال تلك الجهود، حظينا بدعم الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، التي نشعر بالامتنان على التزامها.

ولدى كولومبيا تقليد طويل الأمد للتدابير الرامية إلى استعادة حقوق الأطفال الذين هم ضحايا التزاع، وهو تقليد تتيحه للبلدان التي تمر بحالات مماثلة، إلى جانب كل الخبرات التي كسبها بلدي في هذا المجال. ومن عام ١٩٩٩ وحتى الآن، تلقى أكثر من ٦٠٠٠ طفل المساعدة عن طريق البرنامج المتخصص للأطفال المسرحين من الجماعات المسلحة، الذي يقوده معهد رعاية الأسرة في كولومبيا. وحتى الآن أحرزنا تقدماً في بناء مسار، مع أخذ الدروس المستفادة من تجربتنا، بمهد أفضل سبيل لإعادة إرساء حقوق الأطفال من مخيمات القوات المسلحة الثورية ولضمان حصولهم على جميع خدمات الدولة، بما في ذلك التعويضات. ويحدونا الأمل في أن تتمكن قريباً جداً من إعلان إطلاق سراح جميع الفتيان والفتيات.

وترى الدولة الكولومبية أن من الضروري أن تتولى جميع الدول مسؤوليتها الرئيسية عن حماية الأطفال داخل حدودها. ومن ذلك المنظور نسلم بضرورة تعزيز القدرات المؤسسية بشكل دائم. وفي ذلك الصدد، نؤمن بأن الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري وبأن تقرير الأمين العام أداة أساسية بدون أي شك. ويمكن لأعضاء المجلس أن يتأكدوا من أن كولومبيا ستواصل تعزيز ذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأرجنتين.

”أطفال، لا جنود“ ندعو إلى التنفيذ الكامل لخطط العمل وفقاً لتلك الالتزامات.

ويجب أن تبقى حماية الأطفال في إطار نهج لمراعاة حقوق الإنسان من أولوياتنا وينبغي بالتالي أخذها في الاعتبار حين تحديد ولايات عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، فضلاً عن إجراءات مجلس الأمن المتعلقة ببناء السلام والجهود الرامية إلى مكافحة التطرف المصحوب بالعنف. وفي ذلك الصدد، من الضروري المحافظة على قدرات عمليات حفظ السلام وتعزيزها بغية توثيق انتهاكات حقوق الأطفال والتحقق منها.

وفيما يتعلق باستمرار وقوع حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال في بعثات حفظ السلام، لا يسعنا إلا أن نشير إلى أن الحالة خطيرة وتمثل التحدي النهائي لمستقبل البعثات ولصورة الأمم المتحدة. ولا تزال الأرجنتين تدعم بقوة سياسة الأمين العام لعدم التسامح إطلاقاً في ذلك الصدد والتدابير المختلفة المقترحة في التقارير ذات الصلة والتدابير الواردة في القرار ٢٢٧٢ (٢٠١٦)، وهي تشدد على الأهمية المحورية لجهود المنع والحماية المتعلقة بالضحايا.

ونعرب عن قلقنا حيال تزايد استخدام المدارس لأغراض عسكرية وندينه بشدة، وحيال زيادة الهجمات على المدارس والمستشفيات. ونرى أن المسألة تستحق اهتماماً خاصاً من جانب المجتمع الدولي لأنها تؤثر بشكل أساسي على حق الآلاف من الأطفال على نطاق العالم في التعليم والصحة.

وفي ذلك الصدد، نبرز أهمية اتخاذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) إذ أنه يتعلق بحماية المستشفيات من الهجمات المسلحة. ونؤكد من جديد على دعمنا القوي لإعلان المدارس الآمنة الذي اعتمد في أوسلو في أيار/مايو ٢٠١٥، وقدمته الأرجنتين والنرويج. فهو يلزم الدول بتنفيذ المبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء

السيد غارسيا موريتان (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، أود أن أشكر الوفد الماليزي من خلالكم، سيدي، على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة وعلى المذكرة المفاهيمية (S/2016/662، المرفق) التي عمت لإلهام مداخلتنا. كما نشكر الأمين العام، والسيدة زروقي والسيد ليك على إحاطتهم الإعلامية. ونشكر أيضاً مكتب المثلة الخاصة للأمين العام على عمله بشأن تقرير الأمين العام ومرفقيه (S/2016/360).

وتؤيد الأرجنتين بقوة أعمال مجلس الأمن في منع الانتهاكات الجسيمة للحقوق الإنسانية للأطفال في حالات النزاع المسلح ووضع حد لهذه الانتهاكات. وقد أبدى ذلك الالتزام مراراً وتكراراً، إذ كنا إحدى الدول الأولى التي صادقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، الذي بدأ نفاذه في عام ٢٠٠٢، وأيدنا اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩) والقرارات اللاحقة.

وعلى نفس المنوال، فإننا نبرز التقدم المحرز في مجال المنع وفي حماية حقوق الأطفال من خلال تنسيق الإجراءات فيما بين الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح والمهام التي تنفذها المثلة الخاصة للأمين العام بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وغيرها من أجهزة الأمم المتحدة. ونؤيد بقوة ضرورة الاتفاق على تنفيذ تدابير زيادة ممارسة الضغط على الدول والجهات من غير الدول التي تواصل ارتكاب الانتهاكات ومتابعة العلاقات مع الأطراف الفاعلة من غير الدول بهدف الإفراج عن الأطفال المرتبطين بتلك الجماعات وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم. وفيما يتعلق بتلك النقطة الأخيرة، نرحب بالتقدم المحرز خلال السنة الماضية في إطار اتفاقات السلام في كولومبيا. فضلاً عن ذلك، نرحب بالالتزامات التي قطعتها الحكومات المختلفة في إطار حملة

على تنفيذ الولاية على مدى العقدين الماضيين. إن المثلة الخاصة هي بمثابة مدافعة الأمم المتحدة الرئيسية عن حماية ورفاه الأطفال المتأثرين جراء النزاعات المسلحة. ويمكننا أن نرى، بشكل يومي تقريباً، الأثر غير المتناسب للحرب على الأطفال في سورية واليمن وجنوب السودان، على سبيل المثال لا الحصر.

وفي أحيان كثيرة، فإن الأطفال هم الضحايا الرئيسيون في حالات النزاع. وبالتالي، فإن عمل السيدة زروقي مهم للغاية بالنسبة لنا جميعاً. حيث أنها تساعد الفئات الأشد ضعفاً في معظم الظروف العصيبة. ونحن نشيد بتعاطفها الشخصي وجهودها وطاقاتها الشخصية. لقد تحققت مكاسب هامة في تنفيذ ولاية المثلة الخاصة، كما ذكرت من قبل. ولكن تقرير الأمين العام لهذا العام (S/2016/360) هو بمثابة تذكير واضح بعدم وجود مجال للرضا عن النفس.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية. إننا نرى اتجاهات مثيرة للقلق تتمثل في: العدد المتزايد لعمليات الاختطاف، وآثار التطرف المصاحب بالعنف، وتنامي التأثير السلبي للتزوح القسري على الأطفال. وتبرز تلك الاتجاهات، ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات. كما أشار إلى ذلك وفد الاتحاد الأوروبي بحق، يتعين أن يكون النهج الذي تتبعه فيما يخص مكافحة ومنع التطرف المصاحب بالعنف شاملاً، ويجب أن يعالج الأسباب الجذرية. ولمنع التشرد وآثاره السلبية على الأطفال، من الأهمية بمكان احترام جميع أطراف النزاع، للقانون الدولي الإنساني.

وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى الحالة المؤلمة بصفة خاصة للمواطنين، خاصة الأطفال منهم في حلب في سورية. أود أن أشير إلى المقالة الافتتاحية لوزير خارجية بلدي، ألبرت كويندرز، التي نشرها في جريدة الاندبندت، نهاية الأسبوع الماضي. ينبغي عدم الجدال في تقديم المساعدة الإنسانية في حلب، بغض النظر عما إذا قرر الناس الفرار أو البقاء. من ثم، تدعو حكومة مملكة هولندا أعضاء المجلس

النزاع المسلح، وبالتالي يكفل الحق في التعليم وحماية الأطفال والشباب في حالات النزاع. وندعو على وجه الإلحاح الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن، إلى تأييد الإعلان، في ضوء الاحتفال في بوينس آيرس في آذار/مارس المقبل بالمؤتمر الدولي الثاني بشأن المدارس الآمنة.

وفي الختام، نؤكد مرة أخرى على ضرورة اعتماد نهج لا لبس فيه يعتبر الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة، بمن فيهم الأطفال المرتبطون بالجماعات المتطرفة التي تمارس العنف، والأطفال المشردون بسبب النزاعات المسلحة ضحايا وليس جناة أو تهديدات أمنية، نظراً لأن طابع تجنيدهم واختطافهم وتشريدتهم وغيرها من أسباب مشاركتهم المزعومة في النزاعات المسلحة أو التطرف المصاحب بالعنف طابع قسري. وعلى الدول أن تسعى لضمان الحماية الكاملة لحقوقهم الإنسانية وللبحث عن بدائل للاحتجاز لضمان فعالية إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، استناداً إلى مبادئ القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل هولندا.

السيد فان أوستروم (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تعلن هولندا تأييدها للبيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وللبين الذي سيدلي به ممثل كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح.

تود هولندا تناول المسائل الثلاث التالية في بياننا الوطني: الذكرى السنوية العشرين للولاية، والاتجاهات الحالية، ومسائل المصادقة.

إن عام ٢٠١٦ يصادف الذكرى العشرين لولاية الممثل الخاص للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح. وتشيد هولندا بالتمثلة الخاصة الحالية، وبمن سبقوها وجميع الذين ساعدوا

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد كيكيرت (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي، والرئاسة الماليزية على عقد مناقشة اليوم. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية للمجلس، والأهمية التي يوليها لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. وهو يحظى بدعمنا الكامل في جهوده لضمان دقة تقارير الأمم المتحدة المتعلقة بالإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال. إننا نعلق أهمية كبرى على استقلال ونزاهة مكتبه، ونأسف لأي تدخلات كان ربما هدفها تنقيح مضمون تقريره السنوي.

ورغم كل النكسات، وحالات الانتهاك القائمة التي جرى تذكيرنا بها اليوم، حقق عمل الأمم المتحدة بشأن الأطفال والتزاع المسلح تقدماً كبيراً، منذ صدور تقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306) قبل ٢٠ عاماً. وهذا أيضاً بفضل قيادة وطاقمة ومثابرة الممثلين الخاصين للأمين العام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر السيدة زروقي على عملها الرائع.

كتبت الكاتبة ماري فون إينير إشبش التي عاشت خلال القرن التاسع عشر "على المرء القيام بالخير، لكي يوجد الخير في العالم". ولأن كل طفل تعرض للعنف يمكن أن يكون مصدوماً نفسياً، ومن ثم قد يكون ذلك مصدراً للعنف في المستقبل، فبطبيعة الحال ينبغي لعملنا من أجل تحقيق عالم أكثر سلماً أن يبدأ مع أطفالنا. لقد اكتسبت مسألة الأطفال والتزاع المسلح، دائماً أولوية بالنسبة للنمسا. وفيما يخص المذكرة المفاهيمية للرئيس (S/2016/662، المرفق)، نود أن نسلط الضوء على بعض الأنشطة التي قامت بها النمسا مؤخراً في هذا الصدد.

ففي مجال الحد من أثر التطرف العنيف على الأطفال، فإننا منخرطون في العديد من مشاريع الوقاية، في جملة أمور،

لضمان الاتفاق على اقتراح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المتعلق بفتح ممرات إنسانية منتظمة لمدة ٤٨ ساعة.

وينبغي لأعضاء المجلس مضاعفة جهودهم للتوصل إلى حل دبلوماسي في سورية. وينبغي توجيه الجهود العالمية صوب مكافحة الإرهاب وتعزيز التوصل إلى حل سياسي. ويعد صول المساعدات الإنسانية، وإعادة تثبيت وقف إطلاق النار، واستئناف محادثات السلام في جنيف من ضمن الأولويات المطلقة. ويؤكد الطابع الملح للحالة التقارير الواردة اليوم بشأن الهجوم المروع بغاز الكلور الذي وقع في محافظة إدلب، وأدى إلى وقوع ضحايا أغلبهم من الأطفال والنساء.

أنتقل إلى موضوعي الثالث: وهو مسألتي المصادقية والاستقلالية. ولكي يتخذ المجتمع الدولي إجراءات، ويقوم بمساءلة أطراف النزاع، على الانتهاكات الجسيمة للأطفال، فإننا بحاجة إلى آلية إبلاغ ورصد قوية وذات مصداقية. وأظهرت تقارير الأمين العام السابقة، بما في ذلك مرفقاتها، قيمتها الأساسية في هذا الصدد. ولكن هولندا تشعر بالقلق إزاء الاتجاه المتكرر على مدى السنوات الماضية صوب تغيير محتوى التقارير والتأثير على عملية إدراج أسماء الجناة في القوائم. ويمكن لذلك، أن يؤدي ذلك إلى اتباع معايير مزدوجة، ويمكن أن يقوض بشكل خطير مصداقية تقارير الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان، احترامنا جميعاً لتزاهة الولاية المتعلقة بالأطفال والتزاع المسلح.

وتؤيد هولندا تماماً الولاية المستقلة للممثلة الخاصة زروقي وتشيد بها وبعملها. وقد أثبتت لنا السنوات العشر الماضية بأنه يمكن تحقيق الكثير بموجب تلك الولاية. ويشير تقرير هذا العام (S/216/360) إلى استمرار أهميتها. ونحث جميع الدول الأعضاء على ضمان مصداقيتها، ونجاحها خلال السنوات العشرين المقبلة.

إن مملكة هولندا تشارك في الجهود المبذولة لتحقيق السلام والعدالة والتنمية، ويعد وضع وحماية الأطفال مهمين فيما يخص جميع هذه الأبعاد الرئيسية.

عمليات حفظ السلام في إعداد مواد تدريبية بشأن حماية الأطفال، لكي يستخدمها حفظة السلام العسكريون، وفيما يخص استضافة دورات تدريب المدربين لفائدة البلدان المساهمة بقوات. وستواصل النمسا تقديم خبرتها، وهياكلها الوطنية لهذا الغرض.

وفي الختام، أود أن أجدد التزام النمسا بالسعي بنشاط إلى حماية الأطفال في النزاعات المسلحة، مع جميع الشركاء، لما فيه مصلحة أطفالنا ومصلحة كوكبنا. فلنضع دائما صوب أعيننا كلمات الكاتبة إينير إشبش "على المرء القيام بالخير، لكي يوجد الخير في العالم". وما يمكن أن يكون أكثر جدوى من فعل الخير لأطفالنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كمبوديا.

السيد توي (كمبوديا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن التهنية لماليزيا على تولي رئاسة المجلس هذا الشهر، وأن أشكرها على تنظيم هذه الجلسة بالغة الأهمية. ويود وفد بلدي أيضا أن يشكر الأمين العام على إعداد التقرير السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح (S/2016/360)، وعلى جهوده التي لا تكل في العمل على تحسين حالة الأطفال في جميع أنحاء العالم. وكذلك نعرب عن تقديرنا للسيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وللسيد أنتوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسيف، على إحاطتهما الإعلاميتين بشأن الحالة الميدانية فيما يتعلق بالأطفال في النزاعات المسلحة.

وإذ نعرب كمبوديا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، أود أن أتكلم بصفتي الوطنية على النحو التالي.

حلقات عمل لتوعية المعلمين والطلاب بمسائل التطرف الديني والسياسي والفكر الجهادي ومعاداة السامية وكراهية الإسلام واستراتيجيات الوقاية، وأيضا بشأن ثقافة السلام والتسامح مع التنوعين الديني والإثني. وتمكّن مدارس الأمهات الأمهات النمساويات، اللاتي لديهن خلفيات مرتبطة بالهجرة أو اللجوء، للعمل ضد التطرف المحتمل لأطفالهن، من خلال القيام بتواصل بناء ومدروس داخل أسرهن. وعند مساعدة الأطفال المشردين بسبب النزاعات المسلحة، ولا سيما أولئك الذين يلتمسون اللجوء، تشارك النمسا في أفرقة الدعم اللغوي لتعزيز الاندماج بشكل أسرع من خلال تعلم اللغة، مما أدى إلى آثار إيجابية طويلة الأجل.

والنمسا حريصة على دعم منظومة الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى معالجة مخنة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وسأقدم مثالين فقط. لقد أيدنا الممثلة الخاصة فيما يخص استضافة المحادثات في المركز النمساوي لدراسات السلام وتسوية النزاعات، في شهر أيار/مايو ٢٠١٥، التي جمعت بين جماعات متمردة رئيسية في نزاع دارفور. واتفقت الأطراف الفاعلة غير الحكومية الثلاثة بشأن الحاجة إلى بذل المزيد من الجهود لحماية الأطفال والتقيد بالمعايير الدولية القائمة. وسنواصل تقديم المساعدة التي نقدمها للممثلة الخاصة في هذا الصدد للنهوض بالمزيد من الالتزامات. وعقد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالأطفال والحروب: الماضي والحاضر، مؤخرا في سالزبورغ، وقد اشتركت جامعة سالزبورغ وولفرهبتون في عقده، مع مكتب الممثلة الخاصة، وشهد مشاركة العلماء والممارسين وممثلي المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ووسائل الإعلام.

ونرحب أيضا بالتزام الأمم المتحدة بتحسين تدريب أفراد حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني، للتعامل بصورة شاملة مع الحالات المتعلقة بالأطفال. ونتعاون مع إدارة

في جهودنا الرامية إلى إنهاء إيذاء الأطفال من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة.

وتنظر كمبوديا بقلق خاص إلى الملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام بأن الأطفال، الذين يلتصقون بالأمن والسلام في مخيمات اللاجئين، يجري تجنيدهم ليخدموا كجنود أو يتم استغلالهم جنسيا أو اختطافهم أو يتعرضون للإيذاء. وهذا التطور بصفة خاصة يؤثر سلبا على نفسية الأطفال، الأمر الذي يسهم في نزوعهم إلى التطرف.

وفي هذا السياق، من المهم جعل الشواغل المتعلقة بالأطفال جزءا من أي مفاوضات بشأن عمليات السلام. لقد أصبتم، السيد الرئيس، في مذكرتك المفاهيمية (انظر S/2016/662)، بالإشارة إلى أن إشراك الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في مسائل حماية الأطفال يمكن أن يأتي بفوائد إيجابية، كما شهدنا ذلك في أنحاء شتى من العالم. وترحب كمبوديا بهذه الجهود وتدعم استخدام هذا النهج في المستقبل.

إن إعادة الإدماج الناجحة للأطفال في المجتمع خطوة حاسمة في هذا الصدد. وبقدر أهمية منع تغذية نزعة التطرف، من الضروري كذلك وضع برامج فعال لإزالة التطرف تتناول أمر إعادة إدماج الأطفال الجنود أو الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في المجتمعات السلمية. وهذا يتطلب إيلاء الأولوية لبرامج إعادة الإدماج التي تركز على التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية للأطفال.

وينبغي، في هذا السياق، التصدي لنزعة التطرف في المدارس وفي المنازل، وذلك بتوعية الأطفال في سن مبكرة بأخطار الانضمام - سواء طوعا أو قسرا - إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وينبغي، علاوة على ذلك، إدماج الأطفال المهاجرين بفعالية في مدارس الدول التي تستضيفهم بحيث يشعروا بالقبول في مكان يعتبر أجنبيا وجديدا عليهم.

تتشاطر كمبوديا الشواغل التي أعربت عنها الوفود الزميلة إزاء المحنة الصعبة للأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. إن الأطفال هم أمل المستقبل، ومع ذلك يقع الأطفال المرة تلو الأخرى ضحايا لأعمال العنف التي ترتكبها الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. والهجمات ضد الأطفال في تصاعد، ولا يبدو أن هناك أي ملاذ آمن للأطفال للهروب من العنف المسلح. ويشير الأمين العام بوضوح في تقريره إلى أن الهجمات على المدارس والمستشفيات تتواصل بلا هوادة، وأن عمليات اختطاف الأطفال من قبل المنظمات الإرهابية قد ازدادت بدرجة كبيرة.

ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يواصل التسامح حيال إفلات الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة من العقاب، ويجب عليه التصدي لذلك بسرعة وفعالية. وفي هذا السياق، يجب أن نعزز الصكوك القانونية القائمة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ويجب علينا، في الوقت نفسه، أن نتوخى الحذر حتى نضمن ألا يتسبب الرد الدولي على الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة في إلحاق المزيد من الضرر بالأطفال. ويجب أن نحرص على ألا نسهم، من دون قصد، في معاناة الأطفال ومن ثم، يجب أن نكفل توافق الاستجابة العالمية تماما مع القانون الدولي وأن نشدد على حماية السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال.

إن الحكومة الملكية لكمبوديا عازمة على حماية الأطفال وحقوقهم في حالات النزاع المسلح. وبوصف كمبوديا دولة طرفا في اتفاقية حقوق الطفل وموقعة على بروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة لعام ٢٠٠٠، فهي تؤيد مبادرات الأمم المتحدة الرامية إلى حماية الأطفال في حالات النزاع. وعلاوة على ذلك، وبعد أن أيدت الحكومة الملكية لكمبوديا التزامات باريس، فإنها ملتزمة بالعمل مع شركائنا العالميين والدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة

وتظل بلجيكا كذلك تشعر بالقلق إزاء استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، وتدعو جميع الأطراف المشاركة في أي نزاع إلى التخلي عن تلك الممارسة، التي يشكل الأطفال ضحاياها الرئيسيين. وكذلك يحث بلدي الدول التي لم تصدق بعد على الصكوك الدولية ذات الصلة، ولا سيما الاتفاقيتين اللتين تحظران الألغام الأرضية والذخائر العنقودية، على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. ويشجع بلدي جميع الدول الأعضاء على تعزيز جهودها لضمان احترام القانون الدولي الإنساني.

كما تود بلجيكا أن تؤكد على أهمية إنشاء آليات ملائمة لإعادة إدماج وإعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع. وغالبا ما تؤثر التجارب الفظيعة لهؤلاء الأطفال تأثيرا سلبيا على قدرتهم على إعادة الاندماج، الأمر الذي يمكن أن يضر كذلك بجهود الحفاظ على السلام. وعليه، فإن من المهم العمل معا لضمان إمكانية استفادة الأطفال المتضررين من النزاع من دعم مناسب طويل الأمد. ومن هذا المنطلق، نظمت بلجيكا في الشهر الماضي في نيويورك، وبحضور صاحبة الجلالة الملكة ماتيلد، حدثا يرمي إلى تشجيع تبادل أفضل الممارسات لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي والإدماج الاجتماعي للأطفال في النزاعات.

وتعرب بلجيكا مجددا عن دعمها الثابت لولاية الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، وتحيط علما مع التقدير بنتائج حملتها "أطفال، لا جنود"، التي دفعت جميع الحكومات المعنية إلى التوقيع على خطط عمل ترمي إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الأمن الوطني. ونحن نؤيد بقوة الجهود المبذولة من أجل تحقيق هذه الغاية في سياق عمليات حفظ السلام، بما فيها بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، في دعم قدرات ومبادرات الحكومات المعنية لمقاضاة من يُزعم قيامهم بتجنيد الأطفال.

إن الأطفال هم الأمل في عالم أفضل والقوة الدافعة للنجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠). وفي ضوء ذلك، يعرب وفد بلدي مجددا عن إيمانه الراسخ بأنه لا يمكن منع استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة إلا من خلال هئية الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الملائمة في جميع أنحاء العالم. ولضمان مستقبل مشرق للأطفال والشباب، يجب أن نبنى مجتمعات شاملة للجميع، تتسم بالتسامح والاحترام المتبادل والتعايش السلمي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد بوفن (بلجيكا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لوفد بلدي للتكلم في هذه المناقشة. تؤيد بلجيكا البيانين اللذين أدلى بهما بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وفريق أصدقاء الأطفال والنزاع المسلح، وأود الإدلاء بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

نرحب بنشر التقرير الجديد للأمين العام عن حالة الأطفال والنزاع المسلح (S/2016/360). ومن بين التطورات المشار إليها، تعرب بلجيكا عن أسفها إزاء تفاقم أثر التطرف العنيف على الأطفال. ونشاط الأمين العام رأيه بأن هذه الظاهرة ناجمة عن سياق يجعل من الضروري فهم أسبابها الجذرية من أجل مكافحتها بفعالية. ولن يُكَلَّل كفاحنا ضد التطرف العنيف بالنجاح ما لم نعالج أسبابه الجذرية - ويجب أن يكون ذلك دائما مع التقيد الصارم بحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإذ يساور بلدي بالغ القلق إزاء ظاهرة اختطاف الأطفال في حالات النزاع المسلح، فهو يرحب بإضافة هذه الظاهرة إلى قائمة الانتهاكات التي يترتب عليها الإدراج في القوائم المرفقة بالتقارير السنوية. وتعتقد بلجيكا أن هذه القوائم أداة قيمة في تحديد الجناة ومحاکمتهم، وتسهم بالتالي في الجهود الرامية إلى وقف هذه الانتهاكات.

ومما يثير القلق الشديد أن يُزَجَّ بالأطفال في النزاعات المسلحة بوصفهم مقاتلين. ولا يقل إثارة للقلق عن ذلك أيضا احتمال الزج بهم في المواضيع الاستراتيجية نوعا ما، كأن يكونوا جواسيس أو سعاة أو موظفي اتصالات أو لوجستيات وغير ذلك من أشكال المشاركة التي قد تسبب الضرر للأطفال. وفي حالات ما بعد الحرب، أصبحت الحالة النفسية للأطفال المتورطين في النزاع المسلح شاغلا رئيسيا بالنسبة لأصحاب المصلحة. وما لم تتم معالجة هذه المسألة بالعناية اللازمة، فإن من شأنها أن تزيد من احتمالات زيادة انتشار الحركات الراديكالية والمتطرفة في المستقبل.

وكما يذكّرنا تقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306) فإن الأطفال الذين لا يستطيعون الإفلات من النزاع لا تتاح لهم نفس فرص النماء التي يتمتع بها الأطفال الذين يترعرعون في السلام. ولا ريب أن هناك آثارا قصيرة المدى وبعيدة الأجل تترتب على الأطفال الذين عانوا مباشرة من ويلات النزاع والعنف. ونعرب في هذا الصدد، عن تقديرنا العميق للجهود التي اضطلع بها المجلس فيما يتعلق بوضع التدابير والقرارات وتنفيذها، بما في ذلك آلية الرصد والإبلاغ بشأن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح. ونعرب عن تقديرنا أيضا لأهمية مختلف مشاركات ومبادرات الأمين العام والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين، والتي من شأنها أن توفر توجيهها مفيدا بشأن الخطوات العملية المتخذة لضمان تنشئة الأطفال في بيئة آمنة وخالية من جميع أشكال العنف.

وباعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (قرار الجمعية العامة ١/٧٠) فقد أصبح لدينا منبر مشترك لتعزيز السلام على الصعيد العالمي عن طريق ضمان تحقيق المساواة الاقتصادية والاجتماعية لجميع البلدان والشعوب، ما يمكننا جميعا أيضا من تحقيق قدراتنا على حماية الكوكب. وفي هذا

وختاما، نؤيد العمل المتقن والشجاع الذي يقوم به العاملون في آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، كما تبرهن على ذلك حقيقة أن بلجيكا هي أحد المانحين الرئيسيين لذلك البرنامج التابع لليونيسيف. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذونا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تقديري لما ليزيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح.

وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأشكر الأمين العام بان كي - مون، والسيدة ليلي زروقي، والسيد أنطوني ليك، على الشرح الذي قدموه عن حالة النزاعات وأثرها على الأطفال، فضلا عن تنفيذ خطط عمل عدة للقضاء على العنف ضد الأطفال، خاصة في حالات النزاع المسلح.

وما برحت إندونيسيا تولي اهتماما خاصا لمسألة الأطفال في النزاع المسلح، لما له من أثر خطير على الأطراف ذات الصلة والضحايا على حد سواء، وخصوصا على نمو الأطفال ورفاههم ومستقبلهم. ونعرب عن إدانتنا لجميع أعمال العنف ضد الأطفال، على النحو الذي حددته الأمم المتحدة في فئات الانتهاكات الست ضد الأطفال. وهي تشمل قتل الأطفال وتشويههم، وتجنيد الأطفال أو استخدامهم جنودا، والعنف الجنسي ضد الأطفال، وشن الهجمات على المدارس أو المستشفيات، واختطاف الأطفال، ومنع وصول المساعدات الإنسانية للأطفال. ونرى أنه ما من طفل يتصور أن يجد نفسه مضطرا لأن يصبح جنديا، أو أن يكون في أي من حالات النزاع، أو أن يرغب في الحرب. غير أن الواقع يختلف اختلافا مأساويا عن توقعاتنا.

ولنعمل مرة أخرى على مضاعفة جهودنا. فقد بات معرّضاً للخطر مستقبل العالم ومصير الكثير من الأجيال القادمة. وإن من حق الأطفال أن ينعموا بالسلام، ولهم الحق في أن ينشأوا أصحاب معافين، وأن يتمتعوا بحياة سعيدة ومتناغمة. الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد ميندونسا إي مورا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم على بيانهم. وأود أيضاً أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، على إحاطتها الإعلامية، وأن أثنى بهذه المناسبة على عملها وجهودها الرامية إلى ضمان حماية الأطفال في حالات التزاع المسلح الجاري.

تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. ولكنني أود أن أشدد على بعض جوانب ذات الأهمية خاصة بالنسبة لبلدي.

ما فتى المجلس منذ عام ١٩٩٦، حين عرضت السيدة غراسا ماشيل دراستها عن أثر التزاع المسلح على الأطفال (انظر A/51/306) يحقق الكثير لأجل حماية الأطفال في حالات التزاع المسلح، فضلاً عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وتلتزم البرتغال التزاماً ثابتاً بتعزيز حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وحمايتهما. وفي الواقع، فإن المناقشة الأولى التي عُقدت في المجلس بشأن مسألة الأطفال في التزاع المسلح، كانت قد دعت إليها البرتغال في عام ١٩٩٨ (انظر S/PV.3896). وكنا على اقتناع منذ ذاك الوقت - مثلما نحن مقتنعون اليوم - بأن لهذه المسألة عواقب خطيرة على السلام والأمن الدوليين.

وبالرغم من التقدم الكبير الذي تحقق، بما في ذلك إنشاء إطار معياري قوي وإنشاء آلية للرصد والإبلاغ والاستجابة

الإطار، يبدو عدم السماح بتخلف أحد عن الركب، وتحقيق السلام المستدام للأجيال القادمة ممكناً ولموسماً بقدر أكبر.

وإذ يتصدى المجتمع الدولي للتزاعات والعنف، فإننا نأمل كثيراً في إيلاء مزيد من الاهتمام الاستراتيجي لمسألة الوقاية. فأولاً وقبل كل شيء، يتمثل أحد التدابير الهامة التي ينبغي اتخاذها في حماية عقول الأطفال وأرواحهم من التلوث بعنف التزاع. وعلاوة على ذلك، فإن جزءاً من التدابير الوقائية هذه يتمثل في فهم الأسباب الجذرية للتزاعات ومحفزاتها، التي غالباً ما ترتبط بالفقر والتهميش وانعدام الفرص للشباب وتمكينهم من تحقيق تطلعاتهم.

وبالتالي، لن يكون ممكناً إنهاء العنف ضد الأطفال باتباع النهج الانعزالية أو المتفرقة. ولم تثبت بعد فعالية النهج الأمنية العسكرية البحتة هذه. ومن الضروري أن نعتمد نهجاً شاملاً لتحديد إجراءات حقيقية للتصدي لأثر التزاع المسلح على الأطفال، بما في ذلك عبر النهج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فضلاً عن صياغة خطة استراتيجية طويلة الأجل لإعادة الإدماج والتأهيل. وينبغي أن تستند استراتيجيات كهذه إلى معلومات ذات مصداقية ونزاهة، مع الأخذ بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الاعتبار، وأن تتسق تلك الخطة مع مسؤولية الدول وسلطتها.

ومن الأهمية بمكان أيضاً تهئية بيئة تمكينية، وتنفيذ العديد من الالتزامات الدولية التي تكفل حماية الأطفال. وتدعو إندونيسيا مرة أخرى الدول الأعضاء التي لم تصدّق بعد على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في التزاعات المسلحة، فضلاً عن الاتفاقيات الأخرى ذات الصلة. وتدعو إندونيسيا الدول الأعضاء أيضاً إلى دعم الجهود الرامية إلى إعمال الحقوق الأساسية للطفل عن طريق التشريعات المتعلقة بحماية الطفل والتعليم والتدريب وتوفير الموارد لكفالة تحقيق المصالح الفضلى للأطفال.

ثالثاً، يجب علينا التصدي لمسألة الإفلات من العقاب. وفي حين تتحمل الدول الأعضاء المسؤولية الرئيسية عن الوفاء بالتزاماتها الدولية بكفالة تعزيز وحماية حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، يقع على عاتق مجلس الأمن الدور السياسي والأخلاقي المتمثل في توجيه رسالة واضحة بأن إساءة معاملة الأطفال أمر غير مقبول وفي مكافحة الشعور بالإفلات من العقاب، من خلال إجراءاته، بين الأطراف المتحاربة المسؤولة عن الفظائع والتجاوزات التي ترتكب ضد الأطفال. وفي الحالات التي لا تتخذ فيها السلطات الوطنية الخطوات اللازمة لضمان المساءلة يمكن لمجلس الأمن، حسب الاقتضاء، الاضطلاع بدور أكثر استباقية. وتكرر البرتغال أن المحكمة الجنائية الدولية يمكن أن تؤدي دوراً رادعاً أساسياً، مكملاً لأدوار المحاكم على المستويين الوطني والدولي، وأن المزيد من الحوار المؤسسي بين المحكمة الجنائية الدولية ومجلس الأمن أمر أساسي في هذا الصدد.

أما فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فتؤيد البرتغال بشدة أن تتضمن ولايات تلك البعثات مستشارين في مجال حماية الأطفال، فضلاً عن التدريب الإلزامي قبل النشر بشأن حماية الأطفال للتأكد من معالجة حالة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة على النحو الملائم في بعثات السلام عن طريق تعزيز الدعوة والتعميم والتدريب والرصد والإبلاغ. ونؤيد أيضاً الفحص الفعال لحفظة السلام للتأكد من ألا يخدم الأفراد الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة ضد الأطفال لدى الأمم المتحدة.

ولا يمكننا أن نظل غير مباليين إزاء هذه الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال. ونشكر ماليزيا على دورها القيادي في الجهود الرامية إلى تعزيز الآليات المتاحة للمجلس لمعالجة واحدة من أبشع الآفات في عصرنا. إن حماية الأطفال من ويلات الحرب حتمية أخلاقية ومن بين مسائل السلم والأمن الدوليين.

وأود أن أختتم بياني بالإشارة إلى كلمات غراسا ماشيل:

لانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال، فإننا ننوه إلى أنه لا تزال هناك تحديات كبيرة، وهي تعزى بوجه خاص إلى الطابع المتغير للنزاعات وتلك التي طال أمدها بالإضافة إلى انتشار التطرف العنيف والتشريد القسري، على النحو الذي شدد عليه آخر تقرير للأمم العام (S/2016/360).

ولا يمكن إنكار الأثر الضار والمتفشي للنزاعات المسلحة على الأطفال، وما تترتب عنه من عواقب طويلة الأجل على استدامة السلم والأمن والتنمية. فالأطفال - بسبب ضعفهم - لا يعانون مباشرة من عواقب النزاع المسلح وتمزق النسيج الاجتماعي فحسب، بل يُستهدفون عمداً ويُخضعون للتجنيد القسري والتشريد والقتل والعنف الجنسي والتشويه والاختطاف، وغير ذلك من الأعمال الوحشية المروعة. وقد تفاقم الوضع بسبب الإجراءات التي تتخذها الجماعات المسلحة المتطرفة من غير الدول، بالإضافة إلى أعمال التشريد القسري الجماعي.

وترى البرتغال أنه لا مناص للمجلس من أن يواصل البحث عن أفضل السبل لتعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة، والاستجابة على نحو أفضل للتحديات الهائلة التي تثيرها أعمال العنف الشديدة الوحشية التي ترتكب بحق الأطفال. ولكي نقوم بذلك، فإن من الضروري أن نأخذ في الاعتبار بعدة نقاط محددة.

أولاً، تمثل خطط العمل أداة هامة للتفاعل مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة من غير الدول، ومن شأنها أن تؤدي دوراً إيجابياً في إنهاء الانتهاكات ضد الأطفال.

ثانياً، نلاحظ بمزيد من القلق، انتشار الهجمات على المدارس والمستشفيات واستخدامها لأغراض عسكرية. ويجب على الحكومات وجميع الجهات الفاعلة الأخرى أن تكفل حماية المدارس والمستشفيات عبر التقيد بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

أنفسهم المعتدين. ويتعرض الأطفال إلى التشويه والتشريد. وهم يموتون في الهجمات على المدارس والمستشفيات. وهم ضحايا للاختطاف والتجنيد في مناطق الحرب. وهم يتعرضون للاعتداءات والتجاوزات على حقوق الإنسان الخاصة بهم.

وليست إحصاءات اليونسيف أكثر تشجيعاً. وهي تشير إلى أن ما يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ طفل في جميع أنحاء العالم يشاركون في القوات والجماعات المسلحة بمهام مختلفة، وأصبحوا بالتالي الأطراف الرئيسية والضحايا لهذه الآفة. كما تحت اليونسيف أيضاً على وجوب معالجة أسباب النزاع، كما يشير تقرير الأمين العام، وكما أشار هو نفسه هذا الصباح. للأطفال حقوق قائمة؛ ولنكفلها نحن بحاجة إلى مشاركة جميع شرائح المجتمع في إطار المسؤولية المشتركة. وهذه الحماية تتطلب منا ضمان حقوقهم وتجنب التهديدات لهم، أو استعادة حقوقهم على الفور.

وعلى الرغم من أن ذلك يبدو مسألة تؤثر أساساً على مناطق محددة من العالم، فلا يمكننا أن نتجاهل أهمية وجود استجابة منسقة وموحدة. وإلا فاستناداً إلى الديناميات السكانية الحالية للمهاجرين واللاجئين، سنصبح جميعاً ضحايا لعواقب هؤلاء الأطفال المتضررين من النزاعات اليوم، الذين ربما يصبحون غداً بالغين غير متلائمين مع محيطهم.

واحتفالاً بمرور ٢٠ عاماً على خطة الأطفال والنزاع المسلح، نرحب بالقرارات والآليات المعتمدة للرصد والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال ونشدد عليها، وهي التي كانت عاملاً أساسياً في التوعية بهذه الحالة الخطيرة جداً وتعزيز حماية الأطفال المتضررين، بما في ذلك إمكانية فرض الجزاءات.

ويود وفد بلدي أن يسلط الضوء على عمل الممثلة الخاصة زروقي وحملة "أطفال، لا جنود"، التي أدت إلى زخم بشأن الالتزامات السياسية الرامية إلى منع تجنيد الأطفال

"نحتاج إلى تبني نظام أخلاقي جديد يضع الأطفال حيث ينتمون - في صلب جميع البرامج. إن حماية الأطفال من تأثير النزاعات المسلحة يقع على عاتق الجميع - حكومات ومنظمات دولية وكل عنصر من عناصر المجتمع المدني."

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما.

السيدة كميل مورثيا (بنما) (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبدأ بتهنئة اليابان على الإدارة والقيادة الفذتين اللتين أبدتهما في رئاستها الأخيرة لمجلس الأمن. كما يود وفد بلدي أن يشكر الرئاسة الماليزية على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت لمعالجة مسألة بالغة الحساسية والأهمية لبلدي بالنظر إلى عدد الأطفال المشاركين في النزاعات المسلحة والمتأثرين بها.

تؤيد بنما البيان الذي أدلى به وفد سلوفينيا بالنيابة عن شبكة الأمن البشري، ولكن نود أن ندلي ببعض التعليقات بصفتنا الوطنية.

يعرب وفد بلدي عن قلقه إزاء محتويات تقرير الأمين العام، لأنه يدل على الأثر غير المتناسب الذي ما زال يجعل الأطفال ضحايا للنزاعات المسلحة. كما نشعر بالانزعاج إزاء ما يسميه الأمين العام:

"فشلنا الجماعي في منع ... الانتهاكات (التي ترتبط) مباشرةً بازدياد أطراف النزاع بالقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان."

(S/2016/360، الفقرة ٤).

إن أعداد الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة تزداد بصورة مزعجة. وهم ضحايا لأعمال مهينة ومخزية من الاستغلال والعنف الجنسيين - وما يجعلها أسوأ هو أن يكون موظفو المنظمة المسؤولين عن حماية حقوقهم هم

من أثر التطرف العنيف على الأطفال، والأطفال المشردون في حالات التزاع.

فرّ أكثر من ٦٥ مليون شخص من ديارهم بسبب التزاعات والعنف، وحوالي نصف أولئك المتضررين هم من الأطفال. وبوصفنا دولاً أعضاء، علينا أن نجعل من مسؤوليتنا حماية هؤلاء الأطفال المشردين قسراً وضمان حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم.

وتثني سري لانكا على الجهود التي بذلها الأمين العام في تقريره السنوي (S/2016/360) بشأن الأطفال والتزاع المسلح الذي يغطي عام ٢٠١٥. ونرحب أيضاً بالإحاطة الإعلامية التي قدمها هذا الصباح.

ما زلنا نسمع نفس القصة المروعة المتمثلة في التأثير المتزايد للإرهاب والتطرف العنيف على الأطفال من اليمن إلى نيجيريا وسورية، ومن أفغانستان إلى الصومال وجنوب السودان. ونلاحظ بقلق بالغ أن الأطفال هم الأكثر تأثراً بالتطرف العنيف وفي أغلب الأحيان هم الأهداف المباشرة للأعمال الرامية إلى إحداث أقصى قدر من الإصابات في صفوف المدنيين وترويع المجتمعات المحلية. انتشرت الهجمات على المدارس والمستشفيات في عام ٢٠١٥ ووثقت في ١٩ حالة من أصل ٢٠ حالة نزاع. وكان لتزايد استخدام الضربات الجوية والأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أثر مدمر على المدارس والمستشفيات.

وإذ نقترح من الذكرى السنوية العاشرة لمبادئ باريس - القواعد والمبادئ التوجيهية بشأن الأطفال المرتبطين بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة - فمن الضروري أن نتصدى نحن الدول الأعضاء للتطرف العنيف بنهج متعدد الجوانب يعالج أيضاً الأسباب الجذرية المتمثلة في الفقر والتهميش والسخط التي تؤدي إلى القتل أو التشويه أو التشريد القسري و/أو تلقين التطرف للأطفال. وقد أثار الأمين العام الشواغل من أن

واستخدامهم في التزاعات المسلحة. وتعلق بنما أهمية خاصة على قيادة المدير التنفيذي ليك وتفانيه في العمل باسم الأطفال الأكثر احتياجاً. وعلى سبيل التشجيع، نشيد أيضاً بعمل كولومبيا لصالح الجهود الرامية إلى حماية الأطفال في سياق عملية السلام فيها.

وتؤكد بنما من جديد التزامها بالجهود الدولية الرامية إلى ضمان الحماية الكاملة لحقوق الأطفال في جميع المجالات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بأفة التزاع المسلح والتحديات التي يطرحها التطرف العنيف. إن بلدي مستعد للتعاون بنشاط مع المبادرات والبرامج وآليات الوقاية الدولية التي هدفها الرئيسي هو كفالة رفاه الأطفال وحمايتهم. ولذلك، فإننا نرحب بدعوة الأمين العام هذا الصباح إلى أن يبذل المجلس والدول الأعضاء كل جهد لدعم الأقوال بالأفعال التي تحمي الأطفال من ويلات التزاعات. وبعد ٢٥ عاماً على تصديق بنما على اتفاقية حقوق الطفل، نبعد التأكيد على عزمنا على العمل معاً لمضافة الجهود المبذولة في الدفاع عن مبدأ ضمان المصالح الفضلى للأطفال تحت أي ظرف من الظروف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل سري لانكا.

السيد بيريرا (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يتقدم بالتهاني الحارة لرئاسة ماليزيا لمجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، وأن يثني على الرئيس لعقد هذه المناقشة البالغة الأهمية بشأن الأطفال في التزاعات المسلحة. ونعلق أهمية خاصة على حقيقة أن ماليزيا هي الرئيس الحالي للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والتزاع المسلح. كما نخطط علماً بعمل الممثلة الخاصة للأمين العام ليلي زروقي.

وبالنظر إلى التهديد المروّع الذي يشكّله الإرهاب والتطرف العنيف على السلم والأمن الدوليين، نرحب بالتركيز الخاص في هذه المناقشة على المجالين المواضيعيين، وهما الحدّ

يناير ٢٠١٥، ومع إجراء تغييرات إيجابية في إدارتها، تمكنت سري لانكا من المضي قدما في مساعيها الرامية إلى رسم مسار المصالحة الحقيقية والعدالة.

إن مبادراتنا وبرامجنا الوطنية لإعادة تأهيل المقاتلين الأطفال السابقين وإعادة إدماجهم كانت من بين أنجح المشاريع من هذا القبيل في التاريخ الحديث. بيد أن تسريح الأطفال من صفوف الجماعات المسلحة من غير الدول وما يعقب ذلك من إعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع تعتريه تعقيدات. لا يوجد نهج واحد يناسب الجميع لمعالجة هذه المسألة. لكن يتعين في جميع إجراءاتنا أن تكون الرحمة والعطف والتفاهم هي الخيط المشترك. وتعتقد سري لانكا أن هناك ثلاثة أساليب فعالة للحد من تجنيد المقاتلين الأطفال: أولا، الضغط السياسي والاقتصادي على الطرف المخالف؛ ثانيا، تعبئة الموارد اللازمة لبرامج إعادة التأهيل؛ وثالثا، معالجة الديناميات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية التي تغوي الأطفال بالانضمام إلى جماعات مثل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش).

بيد أن هناك الكثير مما يجب عمله. ويجب أن يكون هناك إدراج دقيق وذو مصداقية لمرتكبي الانتهاكات الجسيمة الستة ضد الأطفال التي حددها الأمين العام. نحن بحاجة إلى تعزيز الرصد والإبلاغ والتصدي لانتهاكات حقوق الطفل على أرض الواقع؛ وتنفيذ خطط عمل الأمم المتحدة القائمة مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة المدرجة في مرفقات التقارير السنوية للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح؛ وأن ندعو بالإجماع إلى حماية أقوى لحقوق الأطفال في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكما نعلم جميعا، فإن الأطفال هم أول ضحايا للحرب وأكثرهم ضعفا. إنهم الأطفال الذين يتعرضون للاستغلال من جانب الجماعات المسلحة من غير الدول. إن الأطفال هم العالقون في الوسط.

العمليات الحالية تشمل المعاملة المنهجية للأطفال كتهديدات أمنية لا كضحايا، بما في ذلك احتجاز الأطفال فقط على أساس ارتباطهم المزعوم بالجماعات أو القوات المسلحة. ومن المهم عدم احتجاز الأطفال إلا إذا كانوا متهمين بجرائم معترف بها، ووفقا لمعايير قضاء الأحداث وقواعد القانون الدولي.

لقد خرجت سري لانكا من نزاع عنيف دام ما يقرب من ٣٠ سنة، تمزق خلالها نسيج أمتنا. وخلال تلك الفترة، شهدت سري لانكا رعبا لا يحتمل يتمثل في الجنود الأطفال، الذين استخدموا كمقاتلين من قبل الجماعات المسلحة من غير الدول. كان يطلق على هؤلاء الضحايا الأبرياء اسم "لواء الرضع". كان ٤٠ في المائة من هؤلاء الأطفال فتيات. وأخذ كثير منهم قسرا من قراهم أو مدارسهم للعمل كمقاتلين أو في مهام الدعم، كطهارة وحمالين، من بين مهام أخرى. وفي غمار الحرب، سقط العديد منهم ضحايا للنزاع.

ولدى انتهاء النزاع، في أيار/مايو ٢٠٠٩، استسلم ما مجموعه ٥٩٤ من المقاتلين الأطفال تتراوح أعمارهم بين ١٢ و ١٨ عاما. اعتبرت سري لانكا هؤلاء الأطفال ضحايا للنزاع واتخذت تدابير لإعادة تأهيل وإدماج المقاتلين الأطفال السابقين بتوفير التعليم ومرافق الترفيه والتدريب المهني، فضلا عن تقديم الدعم النفسي لمساعدتهم على التعامل مع ماضيهم. وشملت الأنشطة والاستراتيجيات تحسين الحالة البدنية والعقلية من خلال التدريبات الروحية والنفسية الاجتماعية والمتعلقة بالشخصية والقيادة، يليها التدريب المهني والفني من أجل منحهم أفضل فرصة ممكنة في الحياة ليصبحوا مواطنين منتجين.

وكان من المهم إعادة بناء الثقة في أولئك الذين نستهدف حمايتهم، ثقتهم في المجتمع بل وإيمانهم بأنفسهم. أدت تلك التطورات الإيجابية التي حققتها سري لانكا بالأمم المتحدة إلى حذف سري لانكا من المرفق الثاني لتقرير الأمين العام عن الأطفال المقاتلين في عام ٢٠١٢. ومنذ كانون الثاني/

اليوم، كما أقر المتكلمين في هذه المناقشة، فإن العالم يواجه تحديات جديدة وجسيمة فيما يتعلق بحماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. وعليه، فإن الآثار المدمرة والعواقب الطويلة الأجل بالنسبة للملايين الأطفال تستوجب استجابة فورية وجادة من جانب المجتمع الدولي - أو بالأحرى، تحديد الدعوة إلى العمل - من أجل التغلب على التحديات المستمرة غير المسبوقة التي تواجه الأطفال.

إن تقرير الأمين العام (S/2016/360) المعروض علينا اليوم يربط بشكل مباشر بين زيادة حدة الانتهاكات الجسيمة في عدد من حالات النزاع المسلح والخط من احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا يسعنا سوى أن نتفق تماما مع تقييمه. منذ نصف قرن تقريبا، يعاني الشعب الفلسطيني وأطفاله الذين يعيشون تحت الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، من مستويات مروعة من المعاناة الإنسانية مع حرمانه بصورة عنيفة من حقوقه واستمرار انتهاك القانون الدولي الإنساني من جانب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال.

وعلى الرغم من أحكام القانون الدولي باللغة الواضحة التي تنص على وجوب حماية المدنيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي، لا يزال الأطفال الفلسطينيون يتعرضون، دون أي حماية، للقتل والإصابة والترويع على أيدي السلطة القائمة بالاحتلال مع إفلات كامل من العقاب. ويبين تقرير الأمين العام ذلك بوضوح. وفي الواقع، لم تستمر الانتهاكات التي ترتكبها إسرائيل ضد الأطفال الفلسطينيين فحسب، ولكن حدتها زادت منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، مع شن قوات الاحتلال موجة جديدة من العدوان والاستفزاز والتحريرض ضد جميع السكان المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال. ومن المفجع أنه، منذ ذلك الحين، قتل أكثر من ٤٠ طفلا فلسطينيا، والعديد منهم في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء.

وعلى قدر سهولة التأثير عليهم، فإن الأطفال، في سن مبكرة، سوف يشاهدون ويتعلمون ويشكلون مستقبلنا على أساس أعمالنا. الأمر متروك لأولئك منا الذين يتخذون القرارات لا لتقديم القدوة الحسنة فحسب، بل والقيام بكل ما في وسعنا لكي يتسلح أطفالنا بالكتب، لا البنادق، ويلعبون في الرمال لا يختبئون وراء أكياس الرمال.

وأخيرا، تود سري لانكا أن تشكر وكالات الأمم المتحدة، وخاصة اليونيسيف، ومديرها التنفيذي النشط، السيد أنطوني ليك، فضلا عن شركائنا الثنائيين على ما قدموه من مساعدة ودعم، بينما نتصدى لتحديات وقضايا المقاتلين الأطفال أثناء النزاع المسلح في سري لانكا. وتقف سري لانكا ثابتة في دعمها لأطفال العالم وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما من خلال تبادل خبراتنا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن دولة فلسطين المراقبة.

السيدة رشيد (فلسطين) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، اسمحوا لي أن أهنتكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أشكركم على عقد هذه المناقشة الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. لم تبرح هذه المسألة تمثل أولوية قصوى وملحة لدولة فلسطين. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى الأمين العام بان كي - مون، الممثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، والمدير التنفيذي لليونيسيف أنتوني ليك على إحاطاتهم الإعلامية هذا الصباح.

مما لا شك فيه أن الدعوة إلى العمل الواردة في تقرير غراسا ماشيل لعام ١٩٩٦ (انظر A/51/306) والجهود التي بذلت بعد ذلك من جانب المجتمع الدولي قد ساهمت في النجاحات والإنجازات الملحوظة التي تحققت في مجالي حقوق الطفل وحماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة. لكن

من حروق شديدة، ولم يخرج من المستشفى إلى مرفق إعادة التأهيل إلا في الأسبوع الماضي.

وبالإضافة إلى هذه الانتهاكات، فإن إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، تواصل العقاب الجماعي المنهج لكل السكان المدنيين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة الذي أثر بشكل خطير على أطفالنا. ومن الأمثلة على ذلك استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في الممارسة العقابية غير المشروعة المتمثلة في هدم المنازل، التي جعلت المئات من الأطفال وأسرههم بلا مأوى. ويشير التقرير أيضاً إلى أن الهجمات على المدارس والموظفين المشمولين بالحماية، والبيئة التي يتفشى فيها العنف والمضايقة والتخويف من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، لا تزال تؤثر على إمكانية الأطفال الفلسطينيين في الحصول على التعليم. كما تواصلت أيضاً الهجمات التي تشنها السلطة القائمة بالاحتلال على المستشفيات في دولة فلسطين المحتلة، على الرغم من حقيقة أن المستشفيات، فضلاً عن المدارس، تحظى بحماية خاصة بموجب القانون الدولي الإنساني.

ولا يزال الأطفال الفلسطينيون أيضاً في قطاع غزة المحتل يقعون ضحايا الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي على يد السلطة القائمة بالاحتلال. إن الأطفال الذين تمكنوا من النجاة من الموت أو الإصابة البدنية أثناء الحروب الثلاثة التي شنت في غزة على مدى ست سنوات، يعيشون مع آثار نفسية شديدة ومؤلمة. وفقد العديد منهم أحد الأبوين أو كليهما، بل إن بعضهم خسروا جميع أقاربهم. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من ٤٤ ٠٠٠ طفل فلسطيني لا يزالون مشردين نتيجة لدمار منازلهم على يد السلطة القائمة بالاحتلال في حرب عام ٢٠١٤ على غزة، التي ارتكبت فيها انتهاكات جسيمة بما في ذلك جرائم الحرب أمام أعين المجتمع الدولي، من دون أية عواقب على السلطة القائمة بالاحتلال أو تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

وكما لاحظ التقرير وتحققت منه العديد من المنظمات الدولية لحقوق الإنسان، فقد لجأت قوات الاحتلال الإسرائيلي إلى الاستخدام المفرط للقوة والقتل غير المشروع على الرغم من أنه لا توجد أي دلائل على أن الأطفال الذين قتلوا كان يشكلون أي تهديد مباشر أو وشيك لقوات الاحتلال الإسرائيلي. وبالإضافة إلى قتل هؤلاء الأطفال، نود أيضاً أن نتقاسم أنه، منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أصيب أكثر من ٢ ٦٠٠ طفل، كثير منهم بإصابات بالغة، جراء استخدام إسرائيل للذخيرة الحية ضد الأطفال الفلسطينيين العزل.

كما يشير التقرير المعروض علينا إلى تزايد عدد الأطفال الفلسطينيين الذين اعتقلوا واحتجزوا على يد قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بما في ذلك العديد من الذين هم حالياً رهن الاحتجاز الإداري. وفي القدس الشرقية المحتلة وحدها، أُلقي القبض على ٨٦٠ طفلاً فلسطينياً، من بينهم ١٣٦ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٧ و ١١ عاماً، وهم دون سن المسؤولية الجنائية. ويجب التذكير بأن معظم الأطفال، إن لم يكن كلهم، المحتجزين في السجون الإسرائيلية أو مراكز الاحتجاز يتعرضون لأشكال مختلفة من التعذيب النفسي والجسدي.

وعلاوة على ذلك، فإن عنف وإرهاب المستوطنين ضد الفلسطينيين، بمن فيهم الأطفال، يستمر بلا هوادة تحت أنظار وحماية قوات الاحتلال الإسرائيلية. ويشير التقرير إلى أن هناك ما لا يقل عن ٢٠ حالة من حالات هجمات المستوطنين التي أسفرت عن إصابة الأطفال الفلسطينيين. وهذا يشمل الهجوم الإرهابي الذي وقع في ٣١ تموز/يوليه ٢٠١٥، عندما أحرق المستوطنون الإرهابيون منزل أسرة الدوابشة في قرية دوما بالضفة الغربية المحتلة، مما أدى إلى مقتل الرضيع علي الذي عمره ١٨ شهراً وإصابة أبويه بإصابات مهلكة. والناجي الوحيد هو أحمد ذو الأعوام الأربعة شقيق علي، الذي عانى

السيدة نُسبية (الإمارات العربية المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): باسم دولة الإمارات العربية المتحدة، أهني ماليزيا على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

وإننا ندرك الأهمية الحاسمة لهذه المناقشة ونحيي الذكرى السنوية العشرين للتقرير عن الأطفال والتزاع المسلح. ونشارك في مناقشة اليوم بسبب تفاقينا الطويل الأجل من أجل الأطفال المحتاجين في جميع أنحاء العالم. وليس توفير الأمان للأطفال في حالات التزاع أكثر إلحاحاً مما هو منطقتنا، حيث التجاوزات ضد الأطفال تدمي القلب على وجه التحديد، كما سمعنا طوال اليوم وفي الإحاطة الإعلامية من الممثلة الخاصة للأمين العام. في سورية، لم يذهب الأطفال إلى المدرسة منذ ست سنوات، في حين أن الآلاف قد قتلوا. وفي الأراضي الفلسطينية المحتلة، حُرمت أجيال من الأطفال من الحريات الأساسية لعقود. كما أن الانتشار الواسع النطاق لتجنيد الأطفال واستخدامهم بوصفهم أدوات للحرب على أيدي داعش والجماعات الإرهابية الأخرى أمر لا يقل عن ذلك بشاعة ويجب إنهاؤه.

وقد أثير موضوع اليمن أيضاً في مناقشة اليوم، وسأركز ملاحظاتي على هذا الموضوع بالنظر إلى مشاركة الإمارات العربية المتحدة في تحالف استعادة الشرعية في اليمن، الذي تشكل بناء على طلب الرئيس هادي. وحتى تاريخه، دفع ٧٩ إماراتياً أغلى ثمن في خدمة اليمن. وفي ضوء تلك التضحيات، تتخذ الإمارات العربية المتحدة وجميع أعضاء التحالف تدابير استثنائية لحماية حقوق الأطفال في أي مكان نشارك فيه. وتأسف الإمارات العربية المتحدة لإدراج التحالف بصورة أولية في مرفق تقرير عام ٢٠١٥ (S/2016/360)، ولكنها تعرب عن تقديرها لقرار الأمين العام برفع اسم التحالف من المرفق والمشاركة في استعراض استشاري لحماية سلامة التقرير وتعزيز آلياته. إن التحالف، بوصفه يضم أعضاء ملتزمين ومسؤولين في المجتمع الدولي، يقوم حالياً بالتحقيق في جميع الادعاءات وستقدم النتائج إلى الأمم المتحدة بطريقة مسؤولة

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحصار الإسرائيلي غير القانوني لمدة ١٠ سنوات - وهو شكل من أشكال العقاب الجماعي البغيض الذي يرقى إلى جريمة حرب وهو مصدر سلسلة انتهاكات لا تحصى لحقوق الإنسان - قد استمر مفاقماً الفقر وانعدام الأمن الغذائي والعديد من المشاكل الصحية والعلل الاجتماعية والاقتصادية الأخرى بين الأطفال، بما في ذلك حقيقة أن معدل وفيات الرضع في غزة ارتفع لأول مرة منذ خمسة عقود، إذ لا تزال المستشفيات تفتقر إلى البنى التحتية المناسبة والعقاقير والإمدادات الأساسية بسبب القيود الإسرائيلية.

يجب أن تتوقف كل هذه الانتهاكات ويجب إخبار إسرائيل على احترام القانون الدولي، لأن هذه الجرائم المرتكبة ضد أطفالنا غير مقبولة ولا يمكن تحمّلها. ونكرر التأكيد على أن الشعب الفلسطيني وأطفاله لا يمكن أن يظلوا الاستثناء من المسؤولية عن حماية المدنيين من الفظائع والانتهاكات الصارخة للقانون، لأنهم ليسوا مجرد إحصاءات، بل بشر تتعرض حياتهم باستمرار إلى التمزيق من جانب محتل وحشي يثبت مراراً وتكراراً تجاهله التام لحياة الأطفال الفلسطينيين وحقوقهم.

ولذا نحيب بالمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يتحمل مسؤولياته ويقدم ما يلزم من مساعدة وحماية للأطفال الفلسطينيين وأن يحاسب منتهكي القانون الدولي، ولا سيما منتهكي القوانين التي تهدف إلى حماية حقوق الأطفال. يستحق الأطفال الفلسطينيون ما هو أكثر من حياة يشوبها الخوف والإذلال اليوميان اللذان يأتيان مع العيش تحت الاحتلال. إنهم يستحقون العيش في ظل الحرية والسلام والكرامة والأمن، الذي لا يمكن أن يتحقق إلا عندما يتحررون من الاحتلال ويعيشون في دولتهم المستقلة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الإمارات العربية المتحدة.

وأودّ أن أذكر هنا في هذه القاعة أن التحالف نفسه أنشئ لحماية المدنيين - بمن فيهم الأطفال - من المتمردين الحوثيين والجماعات المتطرفة الأخرى المدعومة من الخارج. وبناء على طلب من الحكومة اليمنية الشرعية، كانت أهداف التحالف هي حماية رفاه الشعب اليمني؛ وتوفير الاستقرار والأمن الإقليميين من خلال إعادة تنصيب الحكومات الشرعية؛ ووقف توسّع الجماعات المتطرفة بالتوازي مع ذلك، بما فيها تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وداعش. ومع ذلك، نعلم جميعاً أن الحلول الدائمة للاستقرار لا تُكتسب عن طريق الإجراءات العسكرية وحدها. وهذا هو السبب في أن الإمارات العربية المتحدة وشركاءها الدوليين يبنون القدرات المؤسسية الطويلة الأجل في اليمن عن طريق تطوير حكومة البلد، وتطوير هياكل الدعم الاجتماعي الأساسية وسيادة القانون والاقتصاد.

وعلاوة على ذلك، نواصل معالجة الحاجة الإنسانية الملحة على أرض الواقع من خلال توفير إيصال المعونة وتيسيرها.

وقد بلغ مجموع مساهمات الإمارات العربية المتحدة ٩٠٠ مليون دولار منذ بدء العمليات في آذار/مارس ٢٠١٤.

وفي نهاية المطاف، فإن الإمارات العربية المتحدة وجميع أعضاء التحالف ملتزمون التزاماً قوياً بالمفاوضات بين اليمنيين كجزء من عملية السلام الجارية. وتؤيد الإمارات العربية المتحدة تماماً الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليمن لتمكين الأطراف من التوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع.

وفي الختام أودّ أن أشير إلى تقدير الإمارات العربية المتحدة العميق للعمل الذي تقوم به الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، لا سيما منظمة الأمم المتحدة للطفولة التي نقيم معها شراكة عالمية قوية لحماية الأطفال في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة لنا ولأعضاء المجتمع الدولي المسؤولين الآخرين، فإننا لم ننحرف في أي مناقشة لحماية صورتنا. فولاية

وشفافة. وإننا نقدم، استناداً إلى تجربتنا، بعض المقترحات الإجرائية والموضوعية لتعزيز أثر التقارير المستقبلية لما فيه المصلحة المشتركة المتمثلة في حماية الأطفال في مناطق النزاع. وإننا ندعو، على وجه التحديد، إلى اعتماد السياسات التالية. أولاً، إن التشاور بانتظام مع الحكومات الوطنية - على النحو المطلوب في المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) - أمر أساسي لضمان دقة المعلومات التي يستند إليها التقرير والتحقق منها، على أن تعمل الدول الأعضاء والأمم المتحدة معاً بحسن نية.

ثانياً، فيما يتعلق بإعادة النظر في قائمة المرفق، وعلى وجه التحديد إدراج الدول الأعضاء المسؤولة إلى جانب الجهات الفاعلة من غير الدول والجماعات الإرهابية، يجب أن يرتبط المرفق بنتائج محددة لحماية الأطفال. وفي هذا الصدد، يثير إدراج تحالف من البلدان مشاكل قانونية وعملية، وينبغي ألا يصبح ممارسة عادية.

ثالثاً، ينبغي أن ننشئ آليات واضحة وشفافة لقياس المعايير ضمن التقرير بصورة منهجية ومنصفة واضحة للجميع.

ونحن لا نستخف بمخاطر الانخراط في أي مسرح للعمليات العسكرية، ونواصل السعي للتقليل إلى أدنى حد من أثر العمليات على المدنيين. ولذلك شاركنا بشكل مباشر مع الأمين العام والممثلة الخاصة، وأرسلنا تفاصيل لقواعد الاشتباك لدى التحالف، وهي في امتثال تام للقانون الدولي، فضلاً عن آليات الاستعراض والنظم الوقائية والتدابير التصحيحية المطبقة. وعلاوة على ذلك، ترحب الإمارات العربية المتحدة وشركاؤها في التحالف بمزيد من التواصل من خلال استعراض مشترك لتبادل المعلومات والدروس المستفادة. وعلاوة على ذلك، نكرر دعوة التحالف لفريق خبراء من الأمم المتحدة إلى زيارة لمقره في الرياض من أجل مواصلة المشاركة في عملية الاستعراض.

والزيادة في عدد الجهات من غير الدول المشاركة في النزاعات تزيد من تعقيد هذه الحالة المعقدة أصلاً.

ويتطلب التهديد المحيى بالسلام والأمن الدوليين نتيجة هذه التطورات لا سيما تدويل هذه النزاعات، اتخاذ المجلس لإجراءات عاجلة وحاسمة. ويجب أن يكون أهم أهدافها كفالة حماية وتعزيز حقوق الأطفال في كل مكان، بما في ذلك في حالات النزاع المسلح، وتمكينهم من الدراسة في بيئة آمنة ومأمونة.

وبوتسوانا تشعر ببالغ القلق إزاء خطورة هذه الانتهاكات المتعاطمة ضد الأطفال، بما في ذلك عمليات الاختطاف، التي بدأت تحدث بمعدلات مذهلة. ويبين تقرير الأمين العام أنه بينما كانت عمليات الاختطاف الجماعي للمدنيين، بمن في ذلك الأطفال في حالات النزاع المسلح، إلى حد كبير وسيلة لتحقيق غاية في الماضي، فقد أصبحت اليوم غاية في حد ذاتها، وتهدف بصورة رئيسية إلى بث الرعب والهلع.

ونلاحظ مع الأسف عمليات الإعدام والحوادث العديدة التي تنطوي على تشويه الأطفال والتي يصورها التقرير بوضوح. وقد تم الإبلاغ عن هذه المسألة على مر الزمن ويجدون أمل صادق في محاسبة مرتكبي مثل هذه الأعمال يوماً ما.

ويجب أن نكفل الحماية الكاملة لحقوق الأطفال لتمكينهم من الالتحاق بالمدارس دون انقطاع ومن الحصول على جميع الخدمات الاجتماعية التي تسهم في تطورهم وسلامتهم الصحية ورفاههم حتى يتمكنوا من تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

وبوتسوانا تعتقد اعتقاداً راسخاً أن الدول تتحمل المسؤولية الرئيسية عن حماية سكانها من جميع أنواع الانتهاك. ويشمل ذلك حماية الأطفال من خطر الحروب. وفي ذلك الصدد، نود أن نشدد على ضرورة وأهمية تعزيز الإرادة

المثلة الخاصة المعنية بالأطفال والنزاع المسلح ولاية منصبة وعالمية، تقدم لها الإمارات العربية المتحدة دعمها الكامل.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بوتسوانا.

السيد نكولوي (بوتسوانا) (تكلم بالإنكليزية): نود في البداية أن أهني ماليزيا على توليها رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. كما نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها في هذا الصباح وعلى تقريره (S/2016/360)، وكذلك ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

تؤكد بوتسوانا من جديد على الأهمية التي توليها لحماية وتعزيز حقوق الأطفال، بما في ذلك في سياق النزاعات المسلحة. ومن ثم، فإن المجتمع الدولي يقع على عاتقه التزام أخلاقي بالاهتمام بشكل جماعي برفاة الأطفال دون أي تمييز. ونؤيد بقوة جميع الجهود الرامية إلى منع الانتهاكات ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة بجميع مظاهرها، بما في ذلك ولاية وعمل المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

ويرحب وفد بلدي بالجهود المبذولة من قبيل حملة "أطفال، لا جنود"؛ والمبادئ التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح؛ وإعلان المدارس الآمنة. ونعتقد أن هذه مبادرات حسنة التوقيت من شأنها أن تقطع شوطاً طويلاً نحو استكمال الجهود الجارية الرامية إلى إنهاء استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة وحماية المرافق مثل المدارس والمستشفيات.

لقد تطور طابع النزاع وسماته بمرور الوقت، حيث أصبح يستهدف على نحو متزايد المدنيين الأبرياء ويخضعهم لأفعال يعجز عنها الوصف من الرعب والاستغلال والانتهاك.

ونشاطر الرأي القائل بأنه ينبغي دعم هذه الجهود من أجل تعزيز القدرات الوطنية لحماية الطفل وقدرات التحقيق والملاحقة القضائية وآليات المساءلة وكفالة إنشاء عمليات للتحقق من الأعمار للتحديد العسكري.

ختاماً، تؤكد بوتسوانا من جديد التزامها بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي وبموجب جميع الصكوك الدولية الأخرى التي هي طرف فيها. وتعتقد بوتسوانا أنه من الواضح أن السلطات في بعض الدول، التي تنشب فيها نزاعات وأزمات كبيرة، تقاعست بشكل واضح عن القيام بمسؤوليتها عن حماية المدنيين. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه عندما تكون الدول غير راغبة أو غير قادرة على حماية سكانها، يجب على المجتمع الدولي التدخل لحماية حقوق الإنسان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الفلبين.

السيدة ناتيفيداد (الفلبين) (تكلمت بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ونود أن نعرب عن امتناننا للرئاسة المايزية مرة أخرى على إدراج مسألة الأطفال والتزاع المسلح على رأس جدول الأعمال، لا سيما في الوقت الذي لا تزال تنشب النزاعات فيه بلا هوادة ويتضرر منها الأطفال وغيرهم من الفئات المستضعفة أكثر من غيرهم. كما نشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/360) والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وكذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة على بيانهم.

وتعتقد الفلبين اعتقاداً قوياً أنه لتوفير أكبر حماية لأطفالنا، علينا أن نواصل العمل نحو إنهاء النزاعات وتهيئة بيئة مواتية لهم للنمو والتعلم دون عوائق.

السياسية والالتزام بمنع المحنة المأساوية للأطفال في النزاعات المسلحة، والتصدي لها.

ونشجع التركيز على الملكية والمسؤولية الوطنية؛ والعمل مع الحكومات والجماعات المسلحة المعنية بهدف إنشاء أطر للمساءلة؛ والرصد المنهجي لتلك الالتزامات، حيث أن هذه الأمور ذات أولوية قصوى بالنسبة لنا.

لذلك، ندعو مجلس الأمن إلى مواصلة جهوده الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وإنفاذ مبدأ المساءلة، بما في ذلك اعتماد تدابير محددة الأهداف ضد المتمادين في ارتكاب الانتهاكات ضد الأطفال. وعندما تُرتكب الانتهاكات ويتم التحقق من ذلك، فإنها يجب أن تحال إلى المحكمة الجنائية الدولية التي يجب أن تضع حداً للإفلات من العقاب وتقدم الجناة إلى العدالة دون أي استثناءات.

وتعتقد بوتسوانا أن تعزيز الجهود العالمية الرامية إلى وضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة ينبغي أن يتسق مع الجهود الأوسع نطاقاً لتعزيز وتنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن الأطفال والتزاع المسلح، وأن يكون مكملًا لهذه الجهود.

وبينما نواصل البحث عن حلول للسلام والأمن الدوليين، يجب أن تسترشد استراتيجياتنا بالرغبة في إحلال السلام الدائم والمستدام. ويجب علينا معالجة الأسباب الجذرية للنزاع، مثل الإقصاء الاجتماعي والتفاوت الاقتصادي والتمييز بين الجنسين والتوتر العرقي، على سبيل المثال لا الحصر. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود الكبيرة التي بذلها العديد من الدول في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بما فيها القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) والقرار ١٩٩٨ (٢٠١١) والقرار ٢٠٦٨ (٢٠١٢) والقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦)، ونعتقد أنه يجب مواصلة بذل هذه الجهود بقوة.

وفي تنفيذ البرامج والمشاريع على أرض الواقع، بما في ذلك من أجل الأطفال في حالات التزاع المسلح.

وأصدرت وزارة الدفاع الوطني، من جانبها، تعميماً في شباط/فبراير قرر السياسات والإجراءات لحماية الأطفال من الأذى خلال التزاعات المسلحة ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال خلال التزاع المسلح من جانب الدول والجهات من غير الدول على السواء. وينتظر مشروع قانون للحماية الخاصة للأطفال في حالات التزاع المسلح وقانون آخر لإنشاء مراكز إجلاء دائمة في الوحدات الحكومية المحلية إقرارهما في الكونغرس الفلبيني. وسيكفل كلا مشروعَي القانون استمرارية التعليم أثناء أية مواجهة مسلحة وبعدها.

وتنوه الفلبين إلى الحوادث المذكورة في تقرير الأمين العام المتعلقة بانتهاكات حقوق الأطفال في مجتمعات الشعوب الأصلية. ولا تزال ملتزمين بمعالجة هذه الشواغل وتقديم الجناة إلى العدالة. كما أن قواتنا المسلحة ستواصل العمل مع الأمم المتحدة بشأن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات التزاعات المسلحة والتصدي لها.

وبالإضافة إلى جهودنا الوطنية، أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على التزام الفلبين بالعمل مع شركائنا الدوليين لضمان الحماية القصوى لأطفالنا فيما نسعى جاهدين لتسوية التزاعات وتحقيق السلام الدائم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا والوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيسة، على تولي ماليزيا رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس وأن أشكر ماليزيا على اتخاذ المبادرة بتنظيم هذه المناقشة بشأن محنة الأطفال في حالات التزاع المسلح. وأود أن أشيد بالسيدة ليلي

ولهذا السبب، فإن الحكومة الفلبينية، تحت الإدارة الجديدة، ملتزمة بالبدء في إقامة حوار وإبرام اتفاقات سلام في نهاية المطاف مع مختلف الجماعات المسلحة.

وهي تعمل بثبات من أجل تمرير قانون بانغسامورو الأساسي، استناداً إلى الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو الموقع مع جبهة مورو الإسلامية للتحرير في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤. وفي الشهر الماضي، أقر الرئيس خارطة طريق للسلام الشامل تهدف إلى تحقيق السلام والتنمية من خلال معالجة مسألة بانغسامورو واستئناف محادثات السلام مع الحزب الشيوعي الفلبيني - جيش الشعب الجديد - الجبهة الديمقراطية الوطنية. وسيتمتع على الكونغرس في بلدنا أن يقر قانوناً لتنفيذ هذه الخريطة لطريق السلام.

ولا تزال الفلبين ملتزمة باتفاقية حقوق الطفل والقانون الإنساني الدولي. ويواصل مجلس رعاية الأطفال عمله في تنفيذ نظام الرصد والاستجابة والإبلاغ عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وشاركت وحدات الحكومة المحلية في سلسلة من حلقات العمل التوجيهية بشأن مفهوم بروتوكول نظام الرصد والاستجابة والإبلاغ لكي يتنسى لها على نحو استباقي الرصد والإبلاغ والاستجابة للحوادث المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وأنشأ مجلس رعاية الطفل خطأ ساخنا للرصد والاستجابة والإبلاغ في نيسان/أبريل، وهو سيكون مخصصاً لاستقبال المكالمات المتصلة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل في حالات التزاع المسلح بغية تقديم استجابة فورية للضحايا.

وفي الوقت نفسه، أعد مكتب المستشار الرئاسي المعني بعملية السلام وعمم دليل تعزيز السلام المراعي لظروف التزاع، الذي يعد مرشداً للوكالات الحكومية الوطنية ووحدات الحكم المحلي في ضمان اعتماد منظور للسلام في صياغة السياسات

المذكور في الفقرة ٤٦ من التقرير، موضوع التحقيق الذي أمرت به وزارة الدفاع الوطني رئيس أركان جيشنا، الذي بدوره أصدر الأمر إلى قائد المنطقة العسكرية الثانية والثلاثين. وقام الأخير، بعد التحقق من الوقائع، بتقديم العقيد راما زاني وكاموليتي، الجنائيين المزعومين، إلى العدالة.

وفيما يتعلق بحالة الأطفال الـ ٢٢ الذين عثر عليهم في سجن أنغينا، فقد أسرتهم القوات المسلحة أثناء العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، التي كانوا ينتمون إليها. وبعد أن تم تحديد هويتهم وجرى تبادل بشأنهم مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، سلموا فوراً إلى مكتب اليونيسيف في غوما. وتجرّد الإشارة إلى أن خمسة من هؤلاء الأطفال أعلنت وكالات حماية الأطفال في غوما، في موعد سابق بكثير، أنهم بالغون.

ويشار في الفقرة ٤٧ من التقرير إلى حالة الأطفال الـ ٢٩ الذين يزعم أنهم قتلوا أو شوهوا على أيدي القوات المسلحة و ٩ على أيدي قوات الشرطة. ولم تعرض بعثة الأمم المتحدة هذه الحالة على الفريق العامل التقني المشترك، وهو السياق المناسب لتبادل المعلومات ومواءمة آراء جميع الأطراف. ولا تعترف القوات المسلحة الكونغولية والشرطة الوطنية الكونغولية بهذه الوقائع، ما لم تكن قد حدثت بدون علمها أثناء القتال ضد الجماعات المسلحة.

وأخيراً، يشار إلى استخدام المدارس للأغراض العسكرية في الفقرة ٥٠ من التقرير. وهذه الممارسة غير مسموح به داخل القوات المسلحة الكونغولية، وبخاصة بعد توجيه من وزارة الدفاع بحظرها منذ سنوات عديدة. وينبغي الإشارة إلى أن القوات في جميع وحدات جيشنا تتلقى حالياً التدريب في القانون الإنساني الدولي. وعلاوة على ذلك، ومنذ أن وقعت الحكومة والأمم المتحدة على خطة العمل، تجرى حملات إذكاء الوعي وأدمج مضمون الخطة في مناهج جميع

زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، وأن أعرب لها عن مدى تقديرنا لالتزامها وتفانيها لقضية الأطفال في جميع أرجاء العالم. وأخيراً، أود أن أقدم الشكر لمعالي الأمين العام بان كي - مون، وللمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنطوني ليك ولجميع من أخذوا الكلمة قبلي على بياناتهم المفيدة للغاية.

وقبل أن أواصل كلمتي، أود أن أدلي ببعض التعليقات على الجزء الذي يهم بلدي في التقرير (S/2016/360) المقدم إلى المجلس.

إن التقرير يقدم بعض الإحصاءات عن حالة الجنود الأطفال في بلدي. ومن الأهمية بمكان أن نذكر المجلس، كما أكدنا دائماً، بأنه حالياً لم يعد هناك أطفال جنود في الجيش الوطني الكونغولي. وياتي الأطفال الذين يسلمهم جيشنا إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية من الجماعات المسلحة.

وبالرجوع إلى الإحصاءات التي أشارنا إليها، نود أن نلفت انتباه المجلس إلى أن هذه الإحصاءات، كما يذكر الفريق العامل التقني المشترك كل مرة، إشكالية إلى درجة أن الإحصاءات المقدمة من بعثة الأمم المتحدة لا تتوافق بالضرورة مع إحصاءات اليونيسيف وإحصاءات برنامج الاتحاد الأوروبي الوطني لترزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي كلها هياكل ناشئة في إطار الفريق العامل التقني. وخلال المناقشات التي جرت في الفريق العامل التقني، أصرت هذه الهياكل دائماً على أن الإحصاءات التي صادق عليها برنامج الاتحاد الأوروبي الوطني لترزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وحدها هي التي ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار. وفي هذا السياق، يبدو أن من المفيد أن نبلغ المجلس بإيجاز بالنقاط التالية.

لقد كانت حالة الأطفال الـ ١٠ الذين عثر عليهم في القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، على النحو

الحمايات العسكرية في البلد، بغية تمكين جميع الأفراد العسكريين من التعرف على خطة العمل والالتزامات الناجمة عنها.

وعمقتى الأمر التوجيهي الثاني، الذي ينطبق على دوائر الاستخبارات، يسمح لأعضاء فريق الاستجابة التابع للأمم المتحدة ووكالات حماية الطفل، بالعمل دون عوائق وبشفافية من جانب دوائر الاستخبارات. ويسمح هذا الأمر التوجيهي أيضا بإطلاق سراح أي طفل مرتبط بالجماعات المسلحة، ونقله أو نقلها إلى وكالة لحماية الأطفال. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأتا هيئتين تنسيقيتين لرصد تنفيذ خطة العمل.

وفيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب، صدرت أحكام في حق كبار ضباط الجيش والشرطة الذين أدينوا بارتكاب انتهاكات ضد الأطفال.

وفتحنا محاكم جديدة مكلفة بمعاقبة الجرائم الخطيرة المرتكبة ضد الأطفال، واتخذت الحكومة قرارا بعدم السماح لأي شخص أدين بستة أو أكثر من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في أوقات النزاع، بالبقاء في صفوف الجيش.

ونظمت وزارة الدفاع الوطني بدعم مالي من اليونيسيف ومن خلال عملها في شراكة مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حلقة عمل في كينشاسا في الفترة من ٢٤ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥، من أجل صياغة مشروع خريطة طريق للأولويات في مجال مكافحة تجنيد الأطفال في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وضمت حلقة العمل مشاركين من القوات المسلحة والشرطة الوطنية والمجتمع المدني من جميع مقاطعات البلد. وتم إنشاء فريق عامل تقني مشترك في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، وهي كينشاسا الشمالية وكينشاسا الجنوبية والمقاطعة الشرقية.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصلت جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما يبرز تقرير الأمين العام، حملة أطفال لا جنود، التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح

الأكاديميات العسكرية في بلدنا. وبغية إبداء عزمنا على عدم استخدام المدارس لأغراض عسكرية إطلاقا، أيد بلدي إعلان أوصلو للمدارس الآمنة.

وبعد تقديم هذه التوضيحات، أود أن أقول إن مسألة الجنود الأطفال تثير قلق حكومة بلدي، التي قررت في ظل قيادة رئيس الدولة، منع تجنيد الأطفال واستخدامهم في قواتنا المسلحة وأجهزة الأمن. وترجمة هذه العزيمة السياسية إلى أفعال، أنشأ رئيس الدولة هيكلًا لمكافحة العنف الجنسي والتجنيد واستخدام الأطفال. ويعمل كبير موظفي الدولة المسؤول عن إدارة هذا الهيكل بشكل وثيق مع السلطات في الجيش والجهاز القضائي ووزارة الشؤون الجنسانية والمرأة والطفل.

ومن ضمن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في سياق هذا الكفاح يمكنني أن أذكر ما يلي. تجرى عملية لتحديد الموظفين العسكريين بإنشاء قاعدة بيانات بالاستدلال البيولوجي لإدارة البيانات الشخصية للجنود، ولا سيما أعمارهم. وتم التوقيع على خطة عمل مع الأمم المتحدة تتضمن مجموعة من الالتزامات بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم من جانب الجيش ولللعنف الجنسي ضد الأطفال. وتقيم الحالة كل ستة أشهر، بالتعاون مع مختلف الشركاء، لتقييم التقدم المحرز.

ووقع وزير الدفاع الوطني ونائب رئيس وكالة الاستخبارات الوطنية على توجيهين هامين. ويعني التوجيه الأول بالقوات المسلحة ويوجه قادة مراكز التدريب العسكري بتيسير وصول الأفرقة القطرية التابعة للأمم المتحدة لحماية الطفل، فضلا عن وكالات حماية الطفل، إلى الثكنات العسكرية لأغراض التحقق.

ويمكن هذا الأمر التوجيهي، القيادة العسكرية من اتخاذ إجراءات تأديبية عقابية، وتقديم كل جندي تحت إمرتها للعدالة، في حال ارتكابه انتهاكات جسيمة لحقوق الأطفال. وينص الأمر التوجيهي أيضا على القيام بحملات توعية وتدريبية في جميع

ويود الفريق أن يكرر تأكيد دعمه القوي للغاية لجدول أعمال الأطفال والتزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، ومؤسسات الأمم المتحدة، التي تعمل على تعزيز حقوق الأطفال في النزاعات المسلحة في جميع أنحاء العالم.

وفي هذه الذكرى السنوية العشرين لإنشاء الجمعية العامة لهذه الولاية، نرحب بتطور الإطار المعايير والمؤسسي بشأن مسألة الأطفال والتزاع المسلح. ولدينا اليوم قواعد قوية ضد تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح، وكذلك طائفة متنامية من الأدوات لرصد ومعالجة جميع الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

ومن بين العناصر الرئيسية لنجاح جدول أعمال الأطفال والتزاع المسلح، آلية الرصد والإبلاغ التي أنشئت بموجب القرار التاريخي ١٦١٢ (٢٠٠٥). وترمي هذه الآلية إلى توثيق الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، وتعزيز المساءلة، وكفالة الامتثال للمعايير القانونية الدولية بالتعاون مع الحكومات الوطنية. ومن المهم أن تكون الآلية قادرة على توثيق وجود انتهاكات جسيمة ضد الأطفال بتراهة وموضوعية استنادا إلى الحقائق على أرض الواقع. ولذلك، يجب على الأمم المتحدة أن تنشر الموارد المناسبة لتنفيذ آلية وولاية الأطفال والتزاع المسلح. وفي هذا الصدد، يدعو فريق الأصدقاء للحفاظ على الموارد المخصصة، والقيادة والخبرة من أجل دعم عمل عمليات الأمم المتحدة للسلام، والوكالات المعنية التي هي جزء من الآلية، في مجال حماية الأطفال.

ويرحب الفريق بالتوقيع على خطط العمل من جانب جميع البلدان الثمانية التي أدرج الأمين العام قواتها الحكومية كقوات جندت واستخدمت الأطفال في النزاع المسلح، بما في ذلك السودان، مؤخرا. كما نثني على الممثلة الخاصة للأمين العام على الجهود التي بذلتها في إطار حملة أطفال لا جنود.

والبيونيسييف. كما اتخذ بلدي مبادرة تنفيذ أهداف الحملة كما ينص عليها القرار ٢١٤٣ (٢٠١٤).

وقد أحرز تقدم لا يمكن إنكاره في مكافحة بلدي لتجنيد واستخدام الأطفال في الجيش وأجهزة الاستخبارات. وكجزء من هذا الكفاح، جرى تسريح ٠٨٧ ٤٧ طفلا مرتبطين بالقوات المسلحة والجماعات المسلحة. ومن بين هؤلاء الأطفال، جرى قبول ما يناهز ٣٦٥ ١٥ طفلا لمتابعة التعليم الرسمي، ويتابعون دراستهم الآن في ٢٠٨ مدارس. ويتلقى الآخرون البالغ عددهم ٣٠٧٢٢ تدريبا مهنيا، في ٤١٧ مركزا للتدريب المهني.

لكن ورغم هذه النجاحات، لا يزال يتعين القيام بالكثير. وما دامت الجماعات المسلحة لا تزال نشطة، سوف تستمر هذه الحالة. وهذا هو السبب في استمرار تصميم حكومي على مواصلة جهودها الرامية إلى توحيد الجماعات المسلحة تماما، وبالتالي وضع حد لهذه الظاهرة.

وسأكون مقصرا إن لم أعرب عن امتنان بلدي للأمم المتحدة والشركاء الدوليين المتعددين الذين دعموا دائما جهودنا الرامية إلى مكافحة تجنيد الأطفال واستخدامهم. ويود بلدي بشكل خاص، شكر اليابان والبيونيسييف على تقديم الدعم المالي الكبير، والذي بدون كان من الصعب الحصول على النتائج التي حققناها اليوم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد بلانشارد (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أتكلم بالنيابة عن فريق أصدقاء الأطفال والتزاع المسلح، الذي هو عبارة عن شبكة غير رسمية تضم ٤٠ دولة عضوا، تمثل كل المجموعات الإقليمية الخمس في الأمم المتحدة.

وأخيراً، يدين فريق الأصدقاء بأشد العبارات استمرار حوادث الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال، ولا سيما إذا ارتكبتها قوات الأمم المتحدة وموظفيها. وندعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده لمكافحة هذه الآفة، ونرحب بالجهود الأخيرة التي بذلتها الأمم المتحدة ودولها الأعضاء لمنع وقوع هذه الانتهاكات الخطيرة وتقديم الدعم للضحايا.

(تكلم بالفرنسية)

سأدلي الآن بخمس نقاط إضافية بصفتي ممثل كندا.

أولاً، نبدأ بالحقيقة. فنحن نشعر بالفزع البالغ من ظهور الجماعات المسلحة التي تستخدم العنف الشديد وتجنّد الأطفال وتستخدمهم.

ثانياً، ندعو الدول الأعضاء إلى أن تكون ثابتة في دعمها لبرنامج الأطفال والتزاعات المسلحة الذي تنفذه الممثلة الخاصة للأمن العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة زروقي. فقد ظلت السيدة زروقي نصيرة دؤوبة وفعالة. وهي تحتاج إلى دعمنا السياسي والمالي.

ثالثاً، وكما سمعنا مراراً وتكراراً اليوم، يمثل الأطفال أكثر من نصف الـ ٦٠ مليون مشرد في جميع أنحاء العالم، وأكثر من نصف الـ ٢٣ مليون لاجئ. وإذا كنا نرغب في مساعدة هؤلاء الأطفال، فإن أحد أبسط السبل للقيام بذلك هو توفير أرض ترحب بهم في أقرب وقت. ولهذا تفخر كندا بأنها أعادت توطين ما يقرب من ٣٠.٠٠٠ لاجئاً سورياً خلال العام الماضي. ولذلك السبب أيضاً نشعر بأننا ملزمون بالترحيب بالمزيد. وسيكون مؤتمر قمة أوباما في أيلول/سبتمبر فرصة ممتازة لتتعهد البلدان بالتزامات بالترحيب بالمزيد من اللاجئين ومن ثم مساعدة عدد أكبر من الأطفال.

رابعاً، يجب على الأمم المتحدة أن تفعل المزيد بشأن عمليات السلام لمساعدة الأطفال في حالات التزاع المسلح.

ونحث على التنفيذ الكامل وفي الوقت المناسب لخطط العمل من جانب الحكومات والأطراف الفاعلة من غير الدول على السواء لوقف ومنع الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال.

وعلى الرغم من تلك النجاحات، يشجب فريق الأصدقاء الزيادة في حدة الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال المسلحة في عدة حالات نزاع خلال عام ٢٠١٥. وعلى وجه الخصوص، يساورنا قلق عميق إزاء تزايد استخدام الجماعات المسلحة للعنف المفرط، وتجنيد واستخدامها للأطفال. سوف تبقى الآثار المترتبة على الأطفال لأجيال قادمة. ويجب علينا النظر على نحو أفضل في كيفية منع التطرف وتجنيد الأطفال، وكيفية فصل الأطفال عن هذه الجماعات وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم، وكيفية التعامل مع الآثار النفسية والاجتماعية الطويلة الأجل التي يعاني منها الناجون. وطوال هذه العملية، يجب ألا يغيب عن بالنا ضرورة معاملة هؤلاء الأطفال معاملة الضحايا، وليس الجناة. وعلاوة على ذلك، فإن انتشار الهجمات على المدارس والمستشفيات واستخدامها لأغراض عسكرية لا يزال يثير بالغ القلق. ويدعو فريق الأصدقاء جميع الأطراف إلى حماية المدارس والمستشفيات، من خلال التقيد بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

ويعرب فريق الأصدقاء عن بالغ قلقه فيما يتعلق بتأثير الموجة غير المسبوقة للتشريد القسري على الأطفال. ونشجع الحكومات على اتخاذ إجراءات عاجلة من أجل احترام حقوق الأطفال المشردين قسراً نتيجة للتزاع، وضمان أن يتم بالتعاون مع المجتمع الدولي، توفير الحماية لهم، ووصولهم لخدمات الصحة والتعليم، وتوفير معيشة كريمة لأسرهم. وعلاوة على ذلك، تؤدي التزاعات المسلحة اليوم إلى إعاقات بدنية ونفسية جديدة عند الأطفال، يمكن أن تجعلهم أكثر ضعفاً، ويواجهون خطر الوقوع ضحية للعنف والتمييز وسوء المعاملة والإهمال، الأمر الذي يتطلب استجابة متضافرة.

تؤيد اليونان بيان الاتحاد الأوروبي. وأود أن أسلط الضوء على النقاط التالية، بصفتي الوطنية.

تعلق اليونان أهمية كبيرة على آلية الرصد والإبلاغ بشأن الأطفال والتزاعات المسلحة. وقد شهدنا تزايد التحديات في هذا المجال، في السنوات الأخيرة. وبالفعل، يتضرر الأطفال بشكل مباشر في النزاعات الطويلة الأمد والأزمات الإنسانية والتشريد القسري والتطرف العنيف، وقد أصبحوا، في كثير من الحالات، ضحايا مستهدفين. وقد كان التقرير الأخير المقدم من الأمين العام (S/2016/306) بالغ الأهمية في عرض هذه التحديات. إننا نولي أهمية كبيرة لحياد التقرير وندعم بالكامل دعوة الأمين العام جميع الأطراف إلى العمل عن كثب مع الممثلة الخاصة.

غير أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله لمواصلة تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى حماية الأطفال في النزاعات المسلحة. ولا بد من ضمان أن يتمكن الأطفال من أن ينشأوا في بيئة آمنة وخالية من الاستغلال وأي شكل من أشكال سوء المعاملة والعنف. وإذ إن اليونان قد صدقت على الإطار المعياري الدولي ذي الصلة المتعلق بحماية الأطفال، فإنها تشجع بقوة جميع الدول على التوقيع والمصادقة على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولها الاختياري الأول المتعلق باشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة وتنفيذها تنفيذا تاما. ويشكل تجنيد الأطفال في النزاع المسلح في اليونان، منذ عام ٢٠١١، جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، ويعاقب عليها النظام القضائي الوطني، بمقتضى ذلك.

وقد كانت اليونان من بين أوائل الدول التي أيدت إعلان المدارس الآمنة الصادر بأوسلو في أيار/مايو ٢٠١٥، الذي يدعو الأطراف في النزاعات المسلحة إلى تجنب استخدام المباني التعليمية للأغراض العسكرية أو استهدافها بالهجوم. ونحن

ويجب على الأمم المتحدة مضاعفة جهودها لمعالجة آفة الاستغلال الجنسي للأطفال والاعتداء عليهم. ونؤيد، في هذا الصدد، التزام الأمين العام بحظر القوات المسلحة الحكومية المدرجة في مرفقات تقاريره عن الأطفال والتزاع المسلح من المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

خامسا، ينبغي أن تعمل الدول الأعضاء على تعزيز نهوضها ببرنامج الأطفال والتزاع المسلح. وبناء على نجاح فريق أصدقاء الأطفال والتزاع المسلح في نيويورك، فإن كندا تدعم إنشاء فروع محلية لفريق الأصدقاء في أفغانستان والسودان والفلبين وجنيف. ويحدونا الأمل في أن تعمل هذه الأفرقة على إذكاء الوعي، وتبادل الآراء وتنسيق المساعدات بشأن مسائل الأطفال والتزاعات المسلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

باختصار، هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ومع ذلك، لا يكفي أن نشجب التجاوزات التي ارتكبت. إذ يتعين على جميع الدول الأعضاء بذل ما في وسعها لدعم الأطفال في النزاعات المسلحة، في الداخل والخارج. إن كندا على استعداد للاضطلاع بدورها في دعم هذه القضية الحيوية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلة اليونان.

السيدة بورا (اليونان) (تكلمت بالإنكليزية): أهنيئ الرئاسة الماليزية لمجلس الأمن على المبادرة بعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن الأطفال والتزاع المسلح. كما أشكر كذلك الأمين العام بان كي - مون وممثلته الخاصة المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، على اهتمامهما والتزامهما، وكذلك على إحاطتيهما الإعلاميتين المتعمقتين للغاية بشأن هذه المسألة.

السيد أنتوني ليك، على إحاطتيهما الإعلاميتين الضافيتين أمام المجلس، ونشكرهما على ما أوردا حول الجهود المشتركة لحكومة السودان والأمم المتحدة لحماية الأطفال في مناطق التزاع في السودان. .

يود وفد بلدي أن يتقدم بالتوضيحات التالية لمجلسكم الموقر حول عدد من الفقرات التي وردت في التقرير.

أولا، أشارت الفقرة ١٣٥ إلى توثيق حالات اغتصاب من قبل القوات المسلحة السودانية وعناصر الميليشيات المتحالفة. وهنا، نرجو التنويه بأن القوانين المدنية والعسكرية في هذا الجانب تفرض أقصى العقوبات في حال ثبوتها، وتتم إحالتها للجهات العدلية حيث يتم الفصل فيها بالسرعة اللازمة مهما كان موقع الجاني. تجدر الإشارة أيضا إلى أن الخبر المستقل أريستيد نونونسي كان قد أصدر تقريرا عن الأوضاع الإنسانية في السودان غطى الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦، حيث أشار إلى انخفاض جرائم الاغتصاب إلى أدنى حد في منطقة التزاع، وتعتبر تلك شهادة من جهة معنية بالرصد والمراقبة في البلد.

ثانيا، أشارت الفقرة ١٣٦ بالتقرير إلى أنه تم الهجوم على مدرستين وثلاثة مستشفيات من قبل القوات المسلحة السودانية من دون تحديد اسم المستشفى مع العلم بأن المستشفيات في دارفور، مثلها مثل أي منطقة أخرى في السودان - بل وفي العالم، معروفة ومحددة.

كما لم يتم ذكر تاريخ الاعتداء ولا حجم الخسائر التي نجمت عن الهجمات. كما لم يذكر التقرير المصدر الذي اعتمد عليه وما إذا كان مصدرا يتبع للأمم المتحدة أم هو مصدر من مصادر المعارضة المسلحة أو المنظمات غير الحكومية التي يبلغ عددها ٧١٤ ٢٢ منظمة عاملة في منطقة التزاع. نلاحظ بالرضا التام الاهتمام المتزايد من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بضرورة الحرص على ذكر مصادر المعلومات بشفافية

نرى أن إعلان المدارس الآمنة يوفر وسيلة ملموسة للبلدان للالتزام بحماية تعليم الأطفال، حتى أثناء التزاع المسلح.

وتعكف السلطات اليونانية المختصة حاليا على وضع خطة عمل بشأن حقوق الطفل تحدد حماية الأطفال في أزمات اللجوء كأولوية. ولا يدخر بلدي، الذي تأثر على نحو بالغ بالتدفعات غير المسبوقه للاجئين، أي جهد لتقديم أي مساعدة وحماية حقوق الأطفال الفارين من النزاعات المسلحة. إن من أولى أولوياتنا إنقاذ أرواح آلاف الأطفال في عمليات البحث والإنقاذ في عرض البحر واستقبالهم بطريقة إنسانية. وقد تم، في عام ٢٠١٥ وحده، إنقاذ أكثر من ١٥٠.٠٠٠ شخص، بمن فيهم آلاف الأطفال، بواسطة خفر السواحل الهيلينيين في حوالي ٢٥٠٠ عملية في عرض البحر.

وختاما،ؤكد مجددا على أن اليونان ستظل ملتزمة بضمان احترام وحماية حقوق الأطفال الأساسية على نحو فعال كضمانة هامة لمستقبل مجتمعاتنا. ويؤيد بلدي، في ذلك الصدد، الدعوة إلى تكثيف الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى تعزيز التعاون من أجل وضع حد للانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في حالات التزاع المسلح في جميع أنحاء العالم، تأييدا تاما.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان.

السيد محمد (السودان): في البدء يود وفد بلدي أن يشكركم وبلدكم، ماليزيا، على عقد هذه الجلسة الهامة التي تتناول موضوع الأطفال والتزاع المسلح.

كما نتقدم بالشكر للسيد الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره بتاريخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٦ (S/2016/306). نشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، والمدير التنفيذي لليونيسيف،

إن ما أوردته الفقرة ١٤٥ عن إصدار قادة الحركات المسلحة - حركة العدل والمساواة، جيش تحرير السودان، جيش تحرير السودان/جناح عبد الواحد - بيان مشترك تعهدوا فيه بالالتزام بوقف ومنع الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال، ما هو إلا صرف للنظر من قبل هذه الحركات عما تقوم به من خروقات تتمثل في التجنيد القسري للأطفال واستخدامهم كأداة في النزاعات، وهو لا قيمة له ولن يؤثر إيجاباً على سلوك الحركات المتمردة، كما أنه لن يؤثر على تصميمنا على إزالة كل ما يتعلق بتجنيد الأطفال أو استخدامهم.

وكما ورد في تقرير السيد الأمين العام للأمم المتحدة، فقد وقّع السودان على خطة عمل مشتركة مع الأمم المتحدة لحماية الأطفال في النزاعات المسلحة، حيث زارت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة في آذار/مارس الماضي، وذلك في إطار التعاون المشترك بين حكومة السودان والأمم المتحدة لمواصلة خططها في مجال حماية الأطفال. وقد أشاد المدير التنفيذي لليونيسيف بتوقيع السودان على خطة العمل تلك خلال الفعالية الرفيعة المستوى التي عقدت الشهر الماضي، تحديداً في ١١ تموز/يوليه في الأمم المتحدة تحت عنوان "إعادة تأهيل وإدماج الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة: تبادل أفضل الدروس في مجال إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي وإعادة الإدماج"، خاصة وأنها أعطت مثالا حيا على التطور الإيجابي في وضع الأطفال. بمناطق النزاع. وينتظر وفد بلادي هذه السانحة لتجديد التزامه بتطبيق الخطة التي تمت بفضل جهود ودعم السيدة الممثلة الخاصة للأمين العام. ونرجو أن نعبر عن الشكر والتقدير للدول والمجموعات التي عبّرت من خلال بيانها أمام المجلس اليوم عن تميمها لإجازة حكومة السودان خطة العمل المتعلقة بحماية الأطفال في النزاع المسلح. ونرى أن هذه التعليقات الإيجابية تلقي علينا مزيداً من المسؤولية التي نشعر بها تماماً للمضي في

ووضوح، ونرجو أن نشير هنا إلى ما ورد في كلمات ممثلي كل من مصر وروسيا والمملكة العربية السعودية وغيرها في هذه الجلسة حول هذا الموضوع الحيوي والهام.

ثالثاً، أقرت الفقرة ١٤٠ من التقرير بأن القوات المسلحة السودانية قامت بتجنيد أربعة أطفال في غرب دارفور. وهنا نرجو توضيح الآتي في هذا الصدد.

أقر السودان ومنذ وقت طويل، منذ إنشاء قوة دفاع السودان قبل الحرب العالمية الثانية وقبل استقلال السودان، تشريعات تحرم تجنيد الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ سنة. وتتضمن استمارة التجنيد المسماة الاستمارة ٥ (أ) فقرة خاصة بعمر المجنّد ومطالبتة بإرفاق شهادة ميلاد أو تقدير عمر لمزيد من الاستيثاق. كما أن إجراءات التجنيد بقوات الدعم السريع تتم على أساس كل حالة على حدة، حيث يتم استلام شهادات المتقدم، بما في ذلك شهادة الميلاد أو تقدير العمر، ويخضع المنتسبون أيضاً للكشف الطبي، الشيء الذي يجعلنا على ثقة تامة بعدم وجود أطفال قُصّر في قوات الدعم السريع.

ويشير التقرير إلى أن الدعاوى في هذه الفقرة لم يتم التحقق منها. وبناء على ذلك نستفسر لماذا يتم إيراد معلومات غير مؤكدة في التقرير؟ ونرجو أيضاً التنويه إلى أن الأطفال المنتسبين بصفوف الحركات المسلحة هم من تم القبض عليهم في معركة قوز دنقو وفنقا في دارفور، وما زالوا يعملون ضمن صفوف الحركات المسلحة، وقد تعاملت الحكومة معهم وفقاً للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقوانين الوطنية السودانية، وقدمت لهم العون الإنساني والنفسي، كما وضعت خطة لإدماجهم وإعادة تأهيلهم.

ونرجو أن نؤكد لمجلسكم الموقر أن إجراءات فعلية قد بدأت على أرض الواقع، وعلى أعلى المستويات لإطلاق سراح الأطفال المحتجزين. وسنقوم بالإفادة قريباً عن الإجراءات التي تمت في هذا الصدد.

لقد دأبنا في بنغلاديش على التطلع إلى الملصق الفريد للإعلان عن أول حفل موسيقي لتنسيق العمل الإنساني نظمه الراحل جورج هاريسون ورافي شانكار هنا في نيويورك أثناء حرب التحرير في عام ١٩٧١. وتبدو في الملصق صورة تذكارية لطفل لاجئ يحدق بعينين زائغتين في حالة اشبه بالمجاعة. وقد أفصحت تلك الصورة وحدها عن عدد لا يحصى من الأطفال الذين قتلوا أثناء الحرب بسبب الهجمات المسلحة وممارسات التعذيب والتشريد والمجاعة والمرض والاختفاء والإهمال التي تعرضوا لها. وما زال يتعين علينا أن نتصالح كأمة مع تلك الفصول الغائبة من تاريخ الكفاح لأجل نيل استقلالنا الوطني.

فما يزال الأطفال يتضررون بصورة غير مبررة من النزاعات الدائرة في مختلف أنحاء العالم. وتبرهن آخر الأخبار المتأخرة الواردة عن الأطفال الذين يواجهون حالة تشبه المجاعة في المناطق الواقعة تحت سيطرة جماعة بوكو حرام في وسط أفريقيا، على محدودية جهودنا العالمية.

إن رؤية الأطفال الذين قتلوا في الهجمات الإرهابية الخسيسة في بيشاور أو نيس يتحدى إيماننا بسلامة العقل البشري. واختطاف الأطفال واسترقاقهم وتشويههم واستخدامهم كدروع بشرية أو كمفجرين انتحاريين من جانب الجماعات المسلحة الإرهابية أمر بغض بنفس الدرجة، على أقل تقدير. وقد جعلتنا صور الأطفال التعساء على متن القوارب أو الذين يسبحون إلى الشاطئ في البحر الأبيض المتوسط أو بحر أندامان في العام الماضي ندرك الحقائق المروعة للنزاعات المسلحة الطويلة الأمد والتطهير المنهجي للمجتمعات بسبب هيئة أبنائها أو دينهم.

ومع ذلك، كما يكشف تقرير الأمين العام (S/2016/360)، فإننا نجد عزاء في بعض الأمور. فحملة "أطفال، لا جنود" تكتسب زخماً مطرداً، بما في ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كما سمعنا للتو. وخطط العمل التي ترعاها الأمم

التعاون مع الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في هذا المجال. ونرجو أن نؤكد أهمية تعزيز أوجه التعاون الفني لبلوغ هذا الهدف النبيل المشترك لحماية أطفالنا من الانتهاكات كلها.

وحول ما ورد في التقرير من فقرات تدين قوات التحالف بانتهاكات ضد الأطفال في اليمن، يؤكد وفد بلادي على الدور الرائد والكبير الذي تضطلع به هذه القوات لاستعادة الشرعية في اليمن ولحماية المدنيين، خاصة الأطفال، وذلك في أعقاب التصعيد العسكري الذي قوّض الأمن والسلام في اليمن الشقيق وفي المنطقة كلها. كما نؤكد على الهدف السامي الذي يقوم به التحالف لتحقيق عملية الانتقال السياسي في اليمن وفقاً لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وببساطة، فإن استعادة الشرعية تعني استعادة السلام، وهي بدورها تعني توفير حماية كاملة مستدامة للأطفال في اليمن الشقيق.

ختاماً، نؤكد أن وفد بلادي سيواصل التعاون مع مكتب الممثلة الخاصة للأمين العام، وفريق العمل التابع لمجلس الأمن، من أجل تعزيز وحماية حقوق الأطفال وللتمكن من الحصول على المعلومة الصحيحة وتقديمها. كما تجدد حكومة بلادي التزامها بإنفاذ كافة الصكوك الدولية والإقليمية في مجال تعزيز وحماية حقوق الأطفال، وهي طرف فيها جميعاً. ونؤكد أيضاً التزامها بتنفيذ خطة العمل الموقعة مع الأمم المتحدة لحماية الأطفال.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل

بنغلاديش

السيد موميم (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بنغلاديش أن يشاطر الآخرين توجيه الشكر إلى رئاستكم، سيدي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، وتقاسم المذكرة المفاهيمية الموجزة والغنية بالمعلومات (S/2016/662)، المرفق) ونعرب عن تقديرنا للبيانات المقنعة التي قدمها الأمين العام ومقدمو الإحاطات الإعلامية الأخرى هذا الصباح.

المجتمع المدني الفاعلة ذات الخبرة الفنية المثبتة على العمل في شراكة وثيقة مع السلطات الوطنية والمحلية لتعزيز ورفع مستوى القدرة على إعادة تأهيل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والتطرف العنيف وإعادة إدماجهم وتقديم المشورة والمساعدة القانونية والعلاج الطبيعي والدعم النفسي لهم.

ونؤيد من حيث المبدأ الدعوة إلى إنهاء الهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات وغيرها من البنى التحتية الحيوية للأطفال. وتزايد الوعي بتجنب استخدام المباني المدرسية لتمرکز القوات المسلحة، بما في ذلك حفظة السلام، هو في الحقيقة أمر إيجابي. ولا تزال بنغلاديش، بوصفها بلداً مساهماً بقوات وأفراد شرطة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ملتزمة بالتقيد بالمعايير المنطبقة على نطاق واسع وضمان حماية الأطفال ضمن الإطار الأوسع للولايات المتعلقة بحماية المدنيين. وما زلنا مستعدين في سياقنا الإقليمي لتعزيز الحوارات بشأن هذه القضايا من خلال تبادل الأفكار والممارسات الجيدة.

وندرك التحدي المتمثل في الرصد الموثوق والقائم على الأدلة والتحليل والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الطفل، لا سيما أثناء النزاعات المسلحة. ويمثل التقرير السنوي للأمين العام، إلى جانب مرفقاته، حقاً أداة قوية لزيادة الوعي العالمي بشأن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل وللشروع في اتخاذ تدابير وقائية. ولذلك، من المهم للغاية أن يضع التقرير الحالات المحددة في منظورها الصحيح من أجل التوصل إلى استنتاجات مستنيرة بشأن الجناة وخطورة الانتهاكات المزعومة.

وفي بنغلاديش، تحظر سياستنا الوطنية المتعلقة بالأطفال وما يقابلها من تدابير قانونية تجنيد الأطفال واستخدامهم في النزاعات المسلحة. وإحياء لذكرى الملايين من الأطفال الذين فقدناهم أثناء حربنا للتحرير، نود أن نظل ملتزمين بأي مبادرة ملموسة في المستقبل لتخفيف حالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح والتطرف العنيف.

المتحدة لإبعاد الأطفال عن العمليات القتالية، وغالباً بدعم من الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، تسير في معظمها في الاتجاه الصحيح. والأهم من ذلك أن الالتزام بتزع سلاح الأطفال غالباً ما يمهّد السبيل لإجراء المزيد من الحوارات الشاملة بين أطراف النزاع. وعلى جميع تلك الجبهات، نقدر العمل الدؤوب للممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي وفريقها.

ويشكل العدد المتزايد من الأطفال المشردين بسبب النزاعات امتحاناً حقيقياً للمبادئ الإنسانية. وتمشياً مع التزامنا ألا يتخلف أحد عن الركب، يجب علينا أن نلتزم بحماية هؤلاء الأطفال ورفاههم باعتبار ذلك مسؤولية مشتركة. ويجب أن تضع الاتفاقات العالمية التي نتوخاها لحماية اللاجئين والمهجرة الآمنة والنظامية والمنظمة قضية الأطفال في صميم جدول أعمال كل منها، بما في ذلك القصر غير المصحوبين في حركات المهجرة المختلطة.

ويجب ألا يُسمح لشبح التطرف العنيف والإرهاب المتربّص بحياة أطفالنا في كل مكان بأن يصبح الوضع العادي الجديد. وثمة حاجة إلى تعزيز القدرة المتأصلة للأسر والمجتمعات المحلية على الصمود لكي نحافظ على سلامة أطفالنا ومشاركتهم. ويجب أن نسخر مواردنا لتنشئة أطفالنا بوصفهم مواطنين عالميين حقاً، يكونون الاحترام للتسامح والتعددية ويصبح التفكير النقدي نزعة أصيلة لديهم. إن الإنسان المستنير والمتحرر ربما كان أفضل ما نراهن عليه في مواجهة قوى التدمير.

ونستمدّ الأمل من الوعي المتنامي الذي تبديه مختلف الجهات الحكومية والجهات من غير الدول بشأن تخليص الأطفال من التدريب العسكري والعمليات المسلحة. ونحن مدينون بالكثير من هذه المكاسب لعمل اليونيسيف وعدد من المنظمات الشعبية الملتزمة بقضيتهم. ويجب تشجيع عناصر

التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي ضد الأطفال في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وعليه، تدين مملكة البحرين ما تقوم به تلك المجموعات المسلحة المتطرفة من أعمال عنف بشكل عام وضد الأطفال بشكل خاص.

تشكل هذه المناقشة خطوة هامة في تقييم التقدم المحرز بشأن مكافحة الانتهاكات الخطيرة ضد الأطفال في النزاع المسلح. ونرحب بقرار حذف اسم قوات التحالف لدعم الشرعية في اليمن من قائمة انتهاكات حقوق الأطفال في اليمن والوارد في مرفق تقرير الأمين العام السنوي (S/2016/360). ونؤكد التواصل والتعاون المستمر مع الأمم المتحدة لحماية حقوق الأطفال.

وفي هذا الصدد نود الإشارة إلى دعوة فريق من الأمم المتحدة لزيارة مقر قيادة قوات التحالف في الرياض للاطلاع بشكل مباشر على الجهود الكبيرة التي تبذلها قوات التحالف لدعم الشرعية في اليمن على الصعيدين العسكري والإنساني. في الختام، نؤكد على أهمية بذل جهود جدية للحد من هذه الظاهرة ومنع حدوثها وتناميها، كما ندعو المجتمع الدولي إلى العمل على اتخاذ الإجراءات الكفيلة للقضاء على هذه الظاهرة من خلال التعاون وتقديم المساعدات الفنية واللوجستية اللازمة لردع مرتكبي هذه الجرائم ومساءلتهم وضمان عدم إفلاتهم من العقاب.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل.

السيد سوبرال دوارتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسة والرئاسة الماليزية على عقد هذه المناقشة الهامة. كما أعرب عن امتناني للممثلة الخاصة للأمين العام ليلي زروقي والمدير التنفيذي لليونيسيف أنتوني ليك على قيادتهما وإحاطتهما الإعلاميتين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البحرين.

السيدة مطر (البحرين): أتوجه في بداية كلمتي هذه بالشكر للماليزيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن البند المتعلق بالأطفال والنزاع المسلح. كما أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية في مستهل هذه المناقشة الهامة، والشكر موصول للسيدة ليلي زروقي الممثلة الخاصة للأمين العام، والسيد أنتوني ليك المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على إحاطتهما الإعلاميتين والتزامهما المستمرين بقضية الطفل.

يشهد العالم في السنوات الأخيرة زيادة غير مسبقة في الجرائم والانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال أثناء النزاعات المسلحة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا. وتتسبب تلك النزاعات في معاناة مستمرة وطويلة الأمد لكثير من الأسر في مناطق الحروب، الأمر الذي يُعتبر انتهاكاً لحقوق الأطفال لكونهم أكثر الفئات تضرراً من آثارها. وبالرغم من أن المجتمع الدولي أقرّ بأن الحروب ليست مكاناً للأطفال، فإن العالم اليوم يشهد انتهاكات ومعاناة مستمرة تجاههم. فهم إما مشاركون في الحرب بحمل السلاح، أو ضحايا الضرب والقصف والدمار.

وتقوم المجموعات المسلحة المتطرفة - المتمثلة في داعش والقاعدة في كل من سورية والعراق وليبيا، وميليشيات الحوثي وصالح في اليمن وغيرها - بارتكاب انتهاكات جسيمة ضد الأطفال. حيث لم يقتصر إرهابها وبشاعة عملها على زعزعة أمن واستقرار المنطقة، بل إنه تجاوز ذلك إلى قيام تلك المجموعات الإرهابية المتطرفة بختطف الأطفال تحقيقاً لأغراض عديدة من بينها تجنيدهم وضمهم إلى صفوف المقاتلين واستغلالهم في القيام بالتفجيرات الانتحارية التي أصبحت سمة واسعة الانتشار في حالات النزاع، ناهيك عن الانتهاكات

الفضائع ضد الأطفال واختبرت قدرات السلطات الوطنية والمجتمع الدولي. وإذ ندرك التحديات التي تواجهها الدول في التصدي للتهديدات التي تشكلها تلك الجماعات المسلحة، تنطوي الاستجابات التي لا تمتثل للقانون الدولي على خطر إلحاق مزيد من الضرر بالمدنيين ومساعدة تلك الجماعات التي تسعى الحكومات إلى مكافحتها. ونكرر الإعراب عن قلقنا إزاء تقارير تبعث على الانزعاج من أن بعض الأطراف التي ترتكب انتهاكات ضد الفتيات والفتيان في سياق الحرب قد رفعت أسماؤها من مرفق تقرير الأمين العام.

ونشيد بالجهود المبذولة والنتائج التي حققتها حتى الآن حملة أطفال لا جنود التي أطلقتها المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. كما نشيد بتشاد لوضع جميع التدابير المتوخاة في المبادرة وتشجع البلدان الأخرى التي تواجه مشكلة تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوات الحكومية على أن تحذو حذوها. وقد أسفر أيضا الزخم الذي ولدته هذه الحملة عن فرص للانخراط مع الجماعات المسلحة من غير الدول. والتزام القوات المسلحة الثورية لكولومبيا - الجيش الشعبي بإنهاء تجنيد الأطفال في كولومبيا مثال على ذلك.

كما أدت التزاعات إلى عدد متزايد من اللاجئين والمشردين داخليا، حوالي نصفهم من الأطفال. ويجب ألا يغفل التزامات دول المنشأ والعبور والمقصد لأسباب تتعلق بالأمن الوطني. وكما ورد في التقرير الأخير للأمين العام لا تزال المسألة عن أعمال العنف المرتكبة بحق الأطفال شيئا نادرا للغاية حتى في البلدان التي تجرّم تجنيد الأطفال. وتترافق حماية الأطفال من الجرائم الخطيرة مع التصدي للإفلات من العقاب وضمان مساءلة مرتكبيها. في ذلك الصدد اضطلع البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة بدور حاسم الأهمية. وتفتخر البرازيل بأنها من الأطراف الموقعة عليه.

في عام ١٩٩٦، وفي أعقاب تقرير غراسا ماشيل (انظر A/51/306)، أنشأ مجلس الأمن ولاية الممثل الخاص المعني بالأطفال والتزاع المسلح، استناداً إلى إدراكه لأن الأطفال هم الضحايا الأساسيون للتزاعات المسلحة.

بعد عشرين عاماً على تقرير ماشيل، أدى انخراط المجتمع الدولي إلى إطار قوي وأدوات ملموسة للانخراط مع أطراف النزاع ومعالجة الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال، ولكن النزاعات المسلحة لا تزال لها أثر مروع على الأطفال الذين يجرمون حتى من أبسط حقوق الإنسان.

والبرازيل تؤكد مجدداً إدانتها الشديدة لتجنيد الأطفال واستخدامهم، فضلا عن جميع الانتهاكات والاعتداءات الأخرى، بما في ذلك القتل والتشويه والاعتصاب وغيرها من أشكال العنف الجنسي والهجمات على المدارس والمستشفيات والاختطاف والحرمان من الوصول إلى المساعدات الإنسانية. ووفقا للتقرير الأخير للأمين العام (S/2016/360) وصلت الخسائر في الأرواح هذا العام إلى ١٥٠٩ أطفال وهو أعلى عدد من الأطفال الذين قتلوا أو جرحوا في فترة ستة أشهر منذ بدء عد الضحايا في عام ٢٠٠٩. وهذه تذكرة قاسية بالتأثير غير المتناسب للحروب على الأطفال والحاجة الملحة إلى حمايتهم.

ويتورط آلاف أطفال في جميع أنحاء العالم مع القوات المسلحة والجماعات المسلحة. ولا يستخدم الفتيان والفتيات في القتال فحسب بل وفي أدوار الدعم أو لأغراض جنسية. وبمجرد إطلاق سراحهم من القوات المسلحة أو الجماعات المسلحة يعاني الكثيرون من الاضطرابات النفسية الحادة. إن توفير فرص إعادة الإدماج ليست مجرد التزاما أخلاقيا وقانونيا، بل عنصرا هاما من عناصر صون السلام.

كما أبرز تقرير الأمين العام انتشار الجماعات المسلحة التي ترتكب أعمال العنف المتطرفة. وقد ارتكبت هذه الجماعات

لقد عبر تقرير الأمين العام (S/2016/360) عن قلقه العميق إزاء التأثيرات الناجمة عن ظاهرة التطرف العنيف التي عصفت بالعالم وتأثيرها على الأطفال، وما أفرزته من عنف أدى إلى نزوح الملايين من الناس الأبرياء، معظمهم من الأطفال. ونحن نشاطر الأمين العام هذا الهواجس لأننا من أكثر الدول تأثراً ومواجهة لهذا التطرف الأجنبي على ثقافتنا وحضارتنا العريقة. إن التطرف الذي أوجد تنظيم داعش الإرهابي وتنظيمات إرهابية أخرى تنطلق من نفس العقيدة وتحمل نفس الأفكار والأهداف. لقد مارس تنظيم داعش أبشع الانتهاكات بحق الأطفال واستغلهم كوسيلة لتحقيق أهدافه.

فقد أشار تقرير الأمين العام إلى اختطاف أكثر من ١٠٠٠ طفل عراقي وتجنيد ١٩ طفلاً من قبل تنظيم داعش الإرهابي كانتحاريين أو مقاتلين. وقام التنظيم باستخدام المدارس كمعسكرات وحرمان الأطفال من الحق في التعليم. وتعذيب وقتل المدرسين الذين رفضوا استخدام مقررات التعليم التي يفرضها عليهم. وفي مجال الرعاية الصحية تعد شريحة الأطفال الأكثر تضرراً وحرماناً لما تتعرض له المرافق الصحية والعاملين في هذا المجال من اعتداءات مستمرة من قبل الجماعات الإرهابية. إذ قام تنظيم داعش بإعدام العشرات من الأطباء والطبيبات الذين رفضوا الانصياع لأوامر التنظيم.

كما أدى تفخيخ المنازل والشوارع والمؤسسات إلى صعوبة إيصال المساعدات الإنسانية والطبية إلى الأطفال المحاصرين من قبل التنظيم. إن الأطفال الذين تم استغلالهم من قبل الجماعات المتطرفة هم ضحايا وبحاجة إلى حماية كاملة وتعاون دولي لإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع خصوصاً الفتيات الصغيرات اللواتي تضررن جراء الاغتصاب والتشويه والعنف الجسدي والنفسي. ومن هذا المنبر ندعو المجتمع الدولي إلى مشاركة العراق في مسؤولية مواجهة الإرهاب وإعادة تأهيل الأطفال المتضررين.

إن حق الأطفال في التعليم لا يحترم في حالات التزاع حيث تدمر المدارس ويقتل المدرسون. وأثر تلك المحطات على التعليم له عواقب طويلة الأجل. ولعسكرة المؤسسات التعليمية أيضاً آثار مدمرة. الاحتجاز لأسباب تتعلق بالأمن القومي مشكلة أخرى تؤثر على آلاف الأطفال في التزاعات التي نشهدها اليوم. ومما يثير القلق أن الأطفال الذين يدعى أنهم مرتبطون بالجماعات المسلحة يعاملون بشكل متزايد كتهديدات أمنية لا كضحايا، ولا سيما في سياق عمليات مكافحة الإرهاب.

يظل منع نشوب التزاعات هو النهج الأكثر فعالية والأكثر التزاماً بالأخلاقيات لحماية جميع المدنيين، بمن فيهم الأطفال من مخنة الحروب. ويمكن للجنة بناء السلام أن تضطلع بدور بناء في تعزيز السياسات في البلدان الخارجة من التزاع لتعزيز التماسك الاجتماعي وجعل الأطفال والشباب أقل عرضة للتجنيد والانتهاك، بما في ذلك من جانب الجماعات الإرهابية. ويجب ألا يحرم الأطفال من طفولتهم ومستقبلهم. ولا تزال البرازيل ملتزمة التزاماً تاماً بذلك المسعى.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الحكيم (العراق): يتقدم وفد بلدي بالشكر لوفد ماليزيا رئيس المجلس لهذا الشهر ورئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والتزاع المسلح التابع لمجلس الأمن على إدارته هذا الحوار البناء.

كما يشكر وفد بلدي وفد اليابان على إدارته لشؤون المجلس للشهر الماضي. ويتقدم وفد بلدي بالشكر للسيدة ليلي زروقي وفريقها على عملهم المتواصل لأهميته. كذلك يعبر العراق عن شكره وتقديره لمؤتمر الدول الداعمة المساعدة للعراق الذي عقد في واشنطن قبل أسبوعين، برعاية الولايات المتحدة والدول التي قدمت المساعدات العاجلة والسريعة للعراق.

ونؤيد البيان الذي أدلت به كندا بالنيابة عن مجموعة أصدقاء الأطفال والتزاع المسلح والبيان الذي أدلت به سلوفينيا بالنيابة شبكة الأمن البشري. فشيلي عضو في كلتا المنظميتين. وندين بقوة الفئات الست الأفطع من الانتهاكات التي حددها مجلس الأمن. ونحن الدول نتحمل المسؤولية الرئيسية عن مكافحة الإفلات من العقاب وعن محاكمة مرتكبي هذه الجرائم البشعة المرتكبة بحق الأطفال وإدانتهم. وإذا كنا غير قادرين أو غير مستعدين لفعل ذلك، يتعين على المحكمة الجنائية الدولية المقاضاة على الجرائم الواردة في نظام روما الأساسي. ويعمل حكم المحكمة الصادر مؤخرا بإدانة جان بيمبا بسبب ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بما في ذلك الاعتصاب، الذي يقر بمسؤوليته عن القيادة، باعتباره سابقة في ذلك الصدد.

وندعو على وجه السرعة إلى تعويض ضحايا تلك الفظائع، بمن فيهم الأطفال، عن طريق الصندوق الاستئماني الذي أنشئ لذلك الغرض. ويجب أن تكون إعادة تأهيل الفتيان والفتيات المتضررين من هذه الانتهاكات الخطيرة وإعادة إدماجهم على نحو متعدد التخصصات في صميم منظومة الأمم المتحدة وفي صميم جهود الوساطة والسلام. وتقدم عملية السلام الكولومبية مثالا جيدا في ذلك الصدد.

وبالمثل، يجب تعزيز القدرات الوطنية وقدرات المنظمة بغية تزويدها بالأدوات اللازمة لحماية وإدماج الفتيان والفتيات المتضررين، وفي المقام الأول، ينبغي الاعتراف بأنهم الضحايا، في امتثال صارم للقانون ومع مراعاة الاحتياجات الخاصة للفتيات. وفي ذلك الصدد، نود النهوض بتدريب أفراد البعثات قبل نشرهم من أجل ضمان وصول مستشاري حماية الطفل المباشر إلى رؤساء البعثات، بدون الخلط بين دورهم ودور المستشارين في مجال حقوق الإنسان.

ونؤيد دور الأمم المتحدة؛ ونشيد بجهودها؛ ونتعاون معها ونجتمع مع هيئاتها المتخصصة بشكل مستمر في بغداد وجنيف ونيويورك. وفي نفس الوقت، نطالب الأمم المتحدة بتوخي الدقة في المعلومات الواردة في التقرير والتحقق منها عبر مصادرها، حيث وردت معلومات غير دقيقة عن العراق ووجهت اتهامات لا نقبلها، تحت أي مسوغ، إلى القوات الأمنية العراقية والحشد الشعبي المساند لها.

ونؤكد أن المصادر التي استند إليها التقرير (S/2016/360) غير موثوق بها وهي تمثل بعض الجهات التي لا يمكن الاطمئنان لدوافعها، وبعضها غير متواجد في ساحات العمليات أو المناطق المحررة، علما بأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم إلى العراق أكدت عدم استطاعتها أو استطاعة أية جهة أخرى إثبات صحة الأرقام الواردة في التقرير. وسبق لنا أن أوضحنا في أكثر من مناسبة أن المعلومات غير الدقيقة في التقارير تشكل عبئا على بلد يدافع عن أرضه ويواجه أشرس تنظيم إرهابي.

إن العراق يتحفظ على ما ورد في التقرير عن تجنيد ١٢ طفلا في تشكيلات الحشد الشعبي التي تخضع في إجراءاتها للقوانين العسكرية النافذة لكونها جهة مرتبطة بالقائد العام للقوات المسلحة ولا تسمح بتجنيد من يقل عمره عن ١٨ سنة، وليس في صفوفها من هو دون السن القانونية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر ماليزيا على عقد هذه المناقشة وعلى قيادة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالأطفال والتزاعات المسلحة. ونرحب بتوصيات الأمين العام ونقدر العمل الذي تقوم به السيدة ليلي زروقي، والسيد أنتوني ليك والأفرقة التابعة لهما نحو القضاء على الانتهاكات الوحشية التي يتعرض لها الأطفال خلال حالات التزاع وبعدها على السواء.

ما يبذلونه من جهود حاسمة للقضاء على هذه الانتهاكات ولحماية طفولة ملايين المتأثرين بالنزاع قيد النظر في جدول أعمال المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد بيغيچ (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ ببيان بتهنئة ماليزيا على توليها رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس، وأشكرها على عقد هذه المناقشة. واتخذت جلسة العام الماضي الاجتماع التي اتخذ فيها القرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥)، الذي شاركت تركيا في تقديمه، خطوة جريئة في تعزيز جدول أعمال الأطفال والنزاع المسلح. ومع ذلك، كما لاحظ الأمين العام، استمرت تحديات خطيرة تواجه حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة طوال عام ٢٠١٥. ولا يزال تأثير النزاعات المطولة على الأطفال مستمرا بلا هوادة. وشهدت تركيا هذا الأمر بغاية الوضوح في منطقة جوارها، ولا سيما في أعين الملايين من الأطفال المشردين. ومع تطور الحركة الواسعة النطاق للاجئين في حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن عدد الأطفال اللاجئين شهد أيضا زيادة هائلة.

وللأسف، لم يتمكن المجتمع الدولي من منع الوفيات والإصابات التي تلحق بالآلاف من الأطفال خلال الهجمات والغارات الجوية، التي كثيرا ما تشن عشوائيا على المدارس والمستشفيات والأسواق ومخيمات المشردين داخليا. وما دامت تلك الأعمال غير مقبولة وانتهاكات القانون الإنساني الدولي مستمرة، فإن التشريد القسري للأطفال لن يتوقف. واليوم، ينطبق ذلك بشكل خاص على آلاف الأطفال الذين يواجهون حالة متردية في حلب.

وعلاوة على ذلك، فإن زيادة مشاركة الجماعات المسلحة من غير الدول في انتهاك الحقوق الأساسية للأطفال مسألة

ومن الأهمية البالغة. يمكن أن تستند التقارير المتعلقة بهذا الموضوع وقوائم المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة الواردة في إطار هذا البند من جدول الأعمال إلى معلومات حسنة التوقيت ومحايدة ويمكن التحقق منها، وبالتالي تجنب ازدواج المعايير في صياغة هذه المعلومات. وبذلك الطريقة وحدها يمكننا أن نضمن تلبية الفريق العامل المعني والنظام بأسره للحاجة إلى حماية الأطفال.

وتشير شيلي مع شعور بالقلق المتزايد إلى استخدام المدارس والمستشفيات لأغراض عسكرية، بما في ذلك تكديس الأسلحة، فضلا عن الهجمات المنفذة ضد هذه المباني. وندعو إلى التنفيذ الفعال للقرار ٢١٤٣ (٢٠١٤) والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) - اللذين شاركت شيلي في تقديمهما، بالإضافة إلى مبادئ لوسنر التوجيهية لحماية المدارس والجامعات من الاستخدام العسكري أثناء النزاع المسلح، وإعلان المدارس الآمنة الصادر في أوسلو.

إن الأطفال لا يجرمون من حقهم في التعليم فحسب، وإنما هم يقعون ضحايا أيضا للتطرف المصحوب بالعنف والدعاية والتحريض على الكراهية. وعلينا أن نضاعف جهودنا للقضاء على هذه الأعمال وتنفيذ تدابير الحماية الفعالة، باتخاذ نهج واسع، ليس عسكريا فحسب، يعالج الأسباب الجذرية ويحدد التدابير الوقائية لتعزيز ثقافة السلام.

ونجاح حملة "أطفال، لا جنود" ليس كافيا، ويجب أن تسير الحملة جنبا إلى جنب مع التنفيذ الفعال لخطط عمل الدول الملتزمة، مع الدعم الذي يقدمه الشركاء المعنيون. ولذلك الغرض، نصر على ضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى ضمان إلزام جميع الجناة بمنع ارتكاب تلك الانتهاكات والقضاء عليها.

وأخيرا، تعرب شيلي عن امتنانها للأمم المتحدة ولموظفي المنظمات غير الحكومية، وبعضهم موجودون هنا اليوم، على

الذي يستكملون تعليمهم الثانوي في تركيا، فرص الالتحاق بالتعليم العالي من خلال المنح الدراسية المقدمة من الحكومة ومن خلال القبول في الجامعات التركية.

وسيظل تعليم الأطفال السوريين على رأس جدول أعمالنا. هناك ٨٣٠ ٠٠٠ طفل سوري في سن الدراسة، وأكثر من نصفهم فاتهم الالتحاق بالمدارس. وثمة حاجة عاجلة للدعم الدولي والمزيد من الفصول الدراسية والفرص التعليمية لهؤلاء الأطفال.

نحن نتوقع من الدول الأعضاء النظر في هذه المسائل في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التحركات الكبيرة الحجم في ١٩ أيلول/سبتمبر.

وأود أن أشدد على الجهود الشاملة المستمرة التي تبذلها تركيا لتأهيل الأطفال الذين يعانون من آثار الإرهاب في منطقتنا وخارجها. ستواصل دعم تركيا الثابت لجميع الجهود الدولية والإقليمية المتعلقة بحماية الأطفال.

لقد أحجمت عن أخذ وقت المجلس الثمين للرد على بعض الاتهامات التي لا أساس لها من الصحة التي أدلى بها ممثل النظام السوري. ويكفي أن أقول إننا نقف إلى جانب الشعب السوري وإن جهودنا الإنسانية تجري بالتعاون مع شركائنا ومع المنظمات الدولية.

قبل أن أختتم بياني، اسمحوا لي أن أقتبس التالي بشأن سورية من الفقرة ١٥٤ من تقرير الأمين العام (S/2016/360):

”وكانت الغارات الجوية والهجمات العشوائية على المناطق والمباني المدنية والهجمات المعقدة من الأسباب الرئيسية الكامنة وراء قتل الأطفال أو تشويههم.... وأسفرت الغارات الجوية وقصف المناطق المدنية من قبل القوات الحكومية والقوات الدولية الداعمة للحكومة

مثيرة للقلق. ويجب التشديد على الجرائم التي ترتكبها المنظمات الإرهابية، مثل داعش وجماعة بوكو حرام في ذلك الصدد.

ومع ذلك، هناك جوانب إيجابية للجهود الجارية للأمم المتحدة بهدف التقليل من المخاطر التي تشكلها النزاعات المسلحة على الأطفال. لا تزال حملة ”أطفال لا جنود“ بقيادة مكتب الممثلة الخاصة تولد الزخم السياسي حول هذه المسألة. وتناول عدد من الاجتماعات الهامة ومؤتمرات القمة، بما فيها مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، المسائل المتعلقة بتوفير الحماية والمساعدة للأطفال في النزاعات وحالات الطوارئ.

في الفترة المقبلة، سيكون إظهار التصميم السياسي القوي والمشارك، وكذلك العمل المتضامن أهم أداة لدينا لمعالجة مسألة الأطفال والنزاعات المسلحة. ولا بد من دعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتوفير المساعدة الأساسية للأطفال، إضافة إلى مهام الرصد والإبلاغ التي تيسر تحسين التخطيط والحماية والاستجابة.

والتنفيذ المستمر لسياسة الأمين العام القاضية بعدم التسامح إطلاقاً تجاه الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة يظل حاسم الأهمية. وينبغي أن نضع في الاعتبار أيضاً أن التصدي للإرهاب والتطرف المصحوب بالعنف يتطلب نهجاً شاملاً يتضمن تعليم الشباب.

وفي مواجهة موجات التشرد الأخيرة في منطقتنا، اتبعت تركيا سياسة الباب المفتوح أمام السوريين الفارين من النزاع الجاري. ومنحت تركيا مركز الحماية المؤقتة للسوريين وسنت العديد من التدابير بغية التخفيف من الظروف القاسية التي تواجه البالغين والأطفال على السواء.

لقد ولد حوالي ١٥٦ ٠٠٠ طفل سوري في تركيا أثناء النزاع. وجرى توفير الرعاية الصحية المجانية والتسجيل في المدارس التركية واتخاذ تدابير خاصة للدعم النفسي الاجتماعي للأطفال السوريين. وعلاوة على ذلك، أمام الطلاب السوريين

عن قتل وجرح ٥٣١ طفلاً، من بينهم ١٣٣ طفلاً بسبب البراميل المتفجرة العشوائية". لتلك الجرائم ويرسخ انطبعا قويا لدى مرتكبيها بإمكانية إفلاتهم من العقاب.

وعلى المستوى الإقليمي، فإن من الأهمية بمكان تفعيل التعاون بين الدول لرسم السياسات والاستراتيجيات المشتركة لمجابهة الجماعات المسلحة والعابرة للحدود والتي تقوم بتجنيد الأطفال، وذلك من خلال تعزيز تبادل المعلومات الأمنية والعسكرية فيما بين الدول حول مرتكبي الاعتداءات ضد المدنيين، والأطفال خصوصا.

أما على المستوى الدولي، من خلال مجلس الأمن والكيانات القانونية، فإنه لا بد من التأكيد على ألا يتم عقد الاتفاقات وعمليات المصالحة التي تتم بين الأطراف الإقليمية أو أطراف داخل الدولة الواحدة على حساب عدد من الأمور الهامة، وأبرزها محاسبة وملاحقة مرتكبي الجرائم أو تجاهل محاسبة فئات معينة دون أخرى. حيث لا بد للأمم المتحدة أن تقوم بمراقبة هذه الاتفاقات بحيث لا تتم على حساب معاقبة مرتكبي الجرائم ضد المدنيين، والأطفال بشكل خاص.

لا يزال الأردن يشعر بالقلق من الانتهاكات التي يرتكبها بعض من حفظة السلام والمدنيون التابعون للأمم المتحدة والقوات الدولية غير التابعة للأمم المتحدة، خصوصا تلك الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال. وفي هذا الصدد، فإننا نرحب بقرار مجلس الأمن ٢٢٧٢ (٢٠١٦) القاضي بإعادة أي وحدة عسكرية أو وحدة شرطة عندما يكون هناك دليل موثوق على حصول انتهاكات من قبلها. وهنا، فإننا ندعو إلى تشديد عملية المساءلة والعقاب لأي شخص أو كيان يثبت ضلوعه في مثل هذه الانتهاكات.

كما يؤيد وفد بلدي توصية الأمين العام الواردة في التقرير بإنشاء وحدات خاصة لحماية الأطفال في عمليات حفظ السلام، مما يساهم في جعل حماية الأطفال في صلب مهام عمليات حفظ السلام.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد البطاينة (الأردن): اسمحوا لي في البداية، السيدة الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس الحالي. كما أتقدم بالشكر إلى مقدمي الإحاطات الإعلامية.

إن تقرير الأمين العام (S/2016/360) حول الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال خلال النزاعات المسلحة في أنحاء العالم، يبين بشكل لا لبس فيه أن تلك الانتهاكات لا تزال ترتكب بشكل منهجي وكبير وأن هناك تحديات كبيرة لا تزال تواجهنا لتوفير الحماية اللازمة للأطفال. ولعل من أبرز الأسباب التي دفعت إلى تنامي حجم هذه الظاهرة هو التقصير بشكل عام في توفير الحماية اللازمة على جميع المستويات للمدنيين، وتحديدًا للأطفال، وكذلك عدم وضع الضوابط القانونية اللازمة للقيام بذلك. ولهذا، فإننا نرى أن هناك الكثير من العمل الواجب القيام به لتوفير الحماية والدعم اللازمين للأطفال، وذلك من خلال اتخاذ العديد من الإجراءات سواء على المستويات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية.

فعلى المستوى الوطني، ما زلنا نؤمن أنه من مسؤولية الدولة في المقام الأول توفير الحماية للمدنيين، وخاصة الأطفال، وذلك من خلال القيام بالإصلاحات التشريعية والقضائية والقانونية اللازمة، وتطوير السياسات المتبعة للتعامل مع الانتهاكات التي ترتكب ضد الأطفال؛ والتي يجب أن تتضمن محاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات ضد الأطفال في النزاعات المسلحة؛ وعدم إفلاتهم من العقاب، حيث أن الإفلات من العقاب وعدم المحاسبة يلعب دورا في الترويج

وجود أي انتهاكات في اليمن، وفي مقدمتها إنشاء فريق لتقييم الحوادث بهدف التأكد من صحة ودقة المعلومات التي وردت في تقرير الأمين العام. ويعكف الفريق حاليا على دراسة عدد من الحالات التي وردت في التقرير، وسيقوم بإعلان النتائج بكل حيادية وشفافية. كما عبر التحالف بشكل واضح عن استعداده التام للتعاون مع الأمين العام والممثلة الخاصة المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة وجميع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

وقام التحالف بتوجيه الدعوة أكثر من مرة إلى فريق الخبراء الخاص التابع للأمين العام لزيارة مقر قيادة التحالف للانخراط في مراجعة مشتركة لدراسة النتائج التي توصل إليها فريق المراقبة والتقييم في اليمن، بقيادة اليونيسيف، ولا يزال التحالف في انتظار الرد. واسمحوا لي أن أؤكد أن الأردن يدعم أجنحة حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة وجهود التي تبذلها السيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال في النزاعات المسلحة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيدة هاو دو سوان (ميانمار) (تكلمت بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لرئاسة مجلس الأمن الماليزية على تنظيم هذه الجلسة الهامة. ونعرب عن تقديرنا أيضا للسيدة ليلي زروقي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح، والسيد أنتوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسيف، على تفانيهما وجهودهما الدؤوبة من أجل حماية الأطفال المتأثرين من النزاعات المسلحة.

ويعلم وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل فييت نام بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وأشكر الأمين العام على إبراده في تقريره (S/2016/360) العديد من الخطوات الإيجابية التي اتخذتها ميانمار فيما يتعلق

وفيما يتعلق بالالتزامات الباطلة والتضليلية التي رودت على لسان ممثل النظام السوري، خلال جلسة اليوم، فإننا نؤكد أن هذه الاتهامات ليست سوى تجميع لأوهام يخلقها النظام السوري، بين حين وآخر، بهدف التغطية على فشله في الاضطلاع بمسؤولياته عن حماية شعبه ووقف قتل الأطفال وتشريدتهم. فمثل هذه الاتهامات تحايي الحقيقة وتنكر الجهود المخلصة التي يقوم بها الأردن، المشهود له دوليا بمصداقيته ومساندته لكافة دول وشعوب المنطقة. حيث أنه لا يزال منذ بداية النزاع في سورية على موقفه الثابت والمشرّف تجاه مساعدة ومساندة الشعب السوري الذي لجأ منه حوالي ١,٣ مليون من أبنائه إلى الأردن، منهم مئات الآلاف من الأطفال، بحثا عن الملاذ الآمن بعد أن عانوا من ويلات القتل والدمار التي يرتكبها النظام السوري.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أن الأردن مستمر في بذل أقصى جهوده لمنح اللاجئين من الأطفال السوريين فرصة ثانية لمستقبل أفضل وتوفير أعلى مستويات من الحماية والرعاية والخدمات لهم، وهو ما تجسد في مؤتمر لندن للمانحين في شباط/فبراير، حيث قدمت الحكومة الأردنية إلى المجتمع الدولي وثيقة استجابة تتألف من ثمانية محاور رئيسية، كان أحد أهمها، محور قطاع التعليم وفق خطة الاستجابة الأردنية، والتي ستضمن في حال الحصول على الدعم اللازم لتنفيذها بالكامل إنقاذ أجيال من الأطفال اللاجئين السوريين. كما لا يزال الأردن يقوم عبر التنسيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والمنظمات غير الحكومية بإنشاء وتطوير مراكز رعاية متخصصة لتعزيز البيئة التعليمية والصحية والوقائية وتمكين الأطفال من الحصول على الرعاية الصحية والدعم النفسي والاجتماعي اللازم لهم.

وختاما، نود الإشادة بالإجراءات التي اتخذها تحالف استعادة الشرعية في اليمن استجابة لجميع التساؤلات حول

وفرقه العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة. إن التزامنا القوي بالعمل مع الأمم المتحدة من أجل حل هذه المشكلة تجلى مرة أخرى أثناء الزيارة الناجحة التي قامت بها الممثلة الخاصة في تموز/يوليه من العام الماضي.

وكما أشار الأمين العام بحق في تقريره، فإن السلام المستدام هو السبيل الوحيد للحد من التشرد المتصل بالتزاع والتخفيف من محنة الأطفال في النزاعات المسلحة. إن السلام شرط أساسي للتنمية المستدامة ودوام الديمقراطية وحقوق الإنسان. ومع وضع ذلك في الاعتبار، فإن حكومة ميانمار قد جعلت من السلام والمصالحة الوطنية أعلى أولوياتها في جدول الأعمال الوطني. ونحن نعد الآن بشكل جدي مؤتمر سلام للاتحاد من المقرر عقده قبل نهاية هذا الشهر حيث جميع الجماعات المسلحة مدعوة إلى المشاركة. وسيحضر مؤتمر السلام الحكومة والأحزاب السياسية، والقوميات العرقية، وممثلون عن المجتمعات المدنية. وسيتناول المؤتمر تحقيق حل شامل دائم يضم الجميع، وبناء الاتحاد الفيدرالي الديمقراطية، والسعي إلى ذلك. ونحن على ثقة من أننا سوف نشهد قريباً فجر عصر جديد في ميانمار حيث لا يوجد المزيد من النزاعات المسلحة، وسيستمتع جميع أطفال بحقوقهم الكاملة في مجال الحرية والتعليم وفرص المستقبل الأفضل الذي يستحقونه. ولن يعودوا ضحايا للنزاعات المسلحة عندما تصمت المدافع.

ونتيجة للالتزام الثابت والجهود الدؤوبة من جانب حكومة ميانمار، تم إحراز تقدم كبير في منع تجنيد الأطفال، وتسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية. وعلى الرغم من جميع هذه التطورات الإيجابية، لم يتم بعد رفع جيش ميانمار، (تاتماداو)، من قائمة تقرير الأمم المتحدة. ولذلك، نأمل أن يتم قريباً رفع اسم القوات المسلحة في ميانمار (تاتماداو) من القائمة في التقرير اعترافاً باستمرار تعاون الحكومة مع الأمم المتحدة وبالتقدم المحرز في هذا الصدد.

بتجنيد الأطفال الجنود. وقد تكثفت جهود ميانمار الرامية إلى وقف تجنيد الأطفال بعد التوقيع على خطة عمل مشتركة مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢. ومنذ ذلك الحين، فإن ما مجموعه ٧٤٤ من الأطفال الجنود السابقين تم تسريحهم وإعادة إدماجهم في أسرهم ومجتمعاتهم المحلية. واتخذت إجراءات ضد ٣٨٢ فرداً عسكرياً، منهم ٧٣ ضابطاً، لانتهاكهم قواعد التجنيد. ومن بين الأطفال الـ ٧٤٤ الذين أطلق سراحهم استعاد ٥٥٣ طفلاً من مختلف برامج الدعم التي تقدمها الحكومة، من قبيل التعليم، والتدريب المهني، والعمل، والإعانات الأسرية. والمتبقين معظمهم من أولئك الذين لا يمكن الاتصال بها لأسباب شتى.

وبالتعاون مع افرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ التابعة للأمم المتحدة، واليونيسيف، ومنظمات غير حكومية دولية ومنظمات غير حكومية أخرى، أطلقت ميانمار على الصعيد الوطني حملة "أطفال، لا جنود" من أجل التوعية ضد تجنيد الأطفال. وتم إنشاء خطوط ساخنة لتلقي الشكاوى أو الاستفسارات المتعلقة بتجنيد الأطفال وإعادة إدماج الأطفال الجنود السابقين. كما استمرت الإحاطات الإعلامية القانونية وأنشطة التوعية المتعلقة بمنع تجنيد الأطفال دون السن القانونية، واتفاقيات جنيف الأربع. وفي الوقت نفسه، يُعقد اجتماع شهري منتظم مع فرقة العمل القطرية للرصد والإبلاغ للتحقق مما يشتهه في أنهم أطفال مجندون. وتمت زيادة إمكانية الوصول الكتائب والوحدات العسكرية لغايات الرصد.

وفي الأشهر الأخيرة، اتخذت الحكومة أيضاً تدابير إضافية لتحديد الثغرات المتبقية في الامتثال الكامل والرفع من القوائم. وفي أيار/مايو، أنشئت بموجب مرسوم رئاسي لجنة مؤلفة من ١٢ عضواً معنية بمنع تجنيد القُصّر في الخدمة العسكرية. وأُنيط باللجنة تنفيذ تدابير، بما في ذلك الإنفاذ الصارم لإجراءات التجنيد، وتعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة. وفي وقت لاحق، تم أيضاً توقيع خطة عمل مشتركة جديدة بين اللجنة

وقبل كل شيء، من خلال الامتثال لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونود أن نشدد على أهمية الاستراتيجية الوقائية التي تعالج الأسباب الجذرية للتزاعات المسلحة من خلال تعزيز التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر، وتحقيق المصالحة الوطنية، وسيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وإعادة إدماج وتأهيل الأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

وهناك أيضا تحديات تواجه الاستجابة لاحتياجات الأطفال، ليس خلال النزاعات فحسب، بل وبعدها. ويرى وفد بلدي أنه في حالات ما بعد النزاع، ينبغي إعطاء الأولوية للأطفال وينبغي لوكالات الأمم المتحدة أن تركز المزيد من الموارد للبرامج التي تستهدف الأطفال في مجالات التعليم، والصحة العقلية والبدنية، فضلا عن معالجة الآثار الطويلة الأجل على الأطفال، ولا سيما البنات والأطفال ذوي الإعاقة. وبوصفنا بلدا عانت فيه أجيال من الأطفال معاناة هائلة من الحروب المدمرة وتعاني حتى اليوم، فإن فييت نام ملتزمة التزاما قويا بحماية وتعزيز المصالح الفضلى للأطفال، لا سيما أولئك المتضررين من النزاعات.

وتبذل فييت نام كل الجهود الممكنة لرعاية وحماية الأطفال ذوي الإعاقة الناجمة عن مخلفات الحرب من المتفجرات والعامل البرتقالي/ديوكسين. وكانت فييت نام من أوائل البلدان التي صدقت على اتفاقية حقوق الطفل وصدقت على بروتوكولها الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وخلال فترة عضويتها في المجلس في الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، عقدت فييت نام مناقشة مفتوحة بشأن الأطفال والنزاع المسلح (انظر S/PV.5936) وعملت مع أعضاء المجلس الآخرين من أجل اتخاذ القرار ١٨٨٢ (٢٠٠٩).

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة فييت نام.

السيدة نغوين (فييت نام) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ ماليزيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة، وعلى قيادتها لفريق مجلس الأمن العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2016/360)، وعلى إحاطته الإعلامية. أشكر أيضا الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، السيدة ليلي زروقي، والمدير التنفيذي لليونييسيف السيد أنطوني ليك على إحاطتهما الإعلاميتين.

ويؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل تايلند بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وما برح بند الأطفال والنزاع المسلح يحتل بئيات مركزا متقدما في جدول أعمال الأمم المتحدة، ومجلس الأمن على وجه الخصوص. لقد تم إحراز تقدم ملموس، ولا سيما الزخم القوي الذي ولدته حملة "أطفال، لا جنود". إذ تم تسريح آلاف الأطفال من الجماعات المسلحة. وتنفذ الدول المعنية خطط عملها التي يأذن بها المجلس. وقد تم إدماج سياسات حماية الطفل في عمليات حفظ السلام. وتسهم المنظمات المدنية والاجتماعية بنشاط في هذه المساعي.

ولكن هذه الجهود لا تزال أقل بكثير من آمالنا وتطلعاتنا. ولا يزال الأطفال محرومين من حقوقهم واحتياجاتهم الأساسية كل من النزاعات المسلحة وفي حالات ما بعد النزاع. إن الآثار الطويلة الأمد على نشأة الأطفال تبعث على القدر نفسه من القلق البالغ. وتدين فييت نام باستمرار القتل والعنف ضد الأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي، فضلا عن تجنيد واستخدام الأطفال الجنود، وأعمال الاختطاف والهجمات التي تستهدف المدارس والمستشفيات. ونحن ندعو جميع أطراف النزاعات إلى وضع حد لهذه الأعمال المشينة، أولا

للأطفال، وخاصة الحماية التي توفرها اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ والبروتوكولات الإضافية الملحق بها، حيث تنص المادة ٧٧ من البروتوكول الأول لعام ١٩٧٧ على أنه

”يجب أن يكون الأطفال موضع احترام خاص، وأن تكفل لهم الحماية ضد أية صورة من صور خدش الحياء. ويجب أن تهنيئ لهم أطراف النزاع العناية والعون اللذين يحتاجون إليهما، سواء بسبب سنهم، أم لأي سبب آخر“.

وفي نفس السياق، تؤكد المادة ٣٨ من اتفاقية حقوق الطفل لعام ١٩٨٩، التي حظيت بمصادقة جميع دول العالم تقريباً، على حماية الأطفال المتأثرين بالنزاع المسلح.

وإيماناً من بلادي بأهمية التعليم وآثاره الإيجابية في تنشئة الأطفال على أسس سليمة بعيدة عن العنف والتطرف، وقناعتنا بأن الحق في الحصول على التعليم لا يسقط بسبب النزاع المسلح، والمسؤولية الملقاة على أطراف النزاع للنهوض باحتياجات الأطفال وحقوقهم في حالات النزاعات وما بعدها، سواء من حيث الوقاية أو من حيث إعادة التأهيل، أولت دولة قطر اهتماماً كبيراً لمسألة ضمان التعليم للأطفال في أوقات الأزمات. وتجسد هذا الاهتمام من خلال تأسيس مؤسسة ”التعليم فوق الجميع“ التي ترمي إلى توفير التعليم في المجتمعات التي تعاني من النزاعات والفقر. ومن ضمن برامج هذه المؤسسة مبادرة ”علم طفلاً“ التي تُنفذ بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والتي تهدف إلى توفير التعليم للأطفال وتمكينهم في مناطق النزاعات.

كما أيدت بلادي إعلان أوصلو حول المدارس الآمنة، الذي اعتمد في مؤتمر أوصلو في العام الماضي، تحت عنوان ”مدارس آمنة: حماية التعليم من الهجمات“. ومن أجل مواصلة تسليط الضوء على أهمية هذه المسألة، نظم وفد دولة قطر، بمشاركة المؤسسة القطرية ”التعليم فوق الجميع“

في الختام، أود أن أؤكد من جديد استمرار التزام فييت نام بالعمل مع المجلس والمجتمع الدولي في سبيل حماية الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة وتحسين أحوالهم.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل قطر.

السيد الهديفي (قطر): أود بداية أن أهنيكم، السيدة الرئيسة، على تولي بلدكم الصديق رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ونشكركم على عقد هذه الجلسة لبحث موضوع هام يمس الشريحة الأضعف في المجتمع، وهي الأطفال. ونعرب عن تقدير دولة قطر لجهودكم الحثيثة بصفتمكم رئيس الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

تعكس مواصلة مجلس الأمن بحث هذا الموضوع على مدار السنوات الماضية الأهمية البالغة التي يوليها المجتمع الدولي لحماية الأطفال، وذلك انطلاقاً من إدراك الأسرة الدولية لأن بناء مجتمعات آمنة ومستقرة وتحقيق الأمن والاستقرار في العالم يجب أن يبدأ بحماية الأطفال وتوفير البيئة الصحية والأمنة لهم. وعلى الرغم من الالتزامات التي يفرضها القانون الدولي الإنساني على أطراف النزاع لحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة وتشديده على أن اختيارهم أساليب ووسائل القتال ليس حقاً مطلقاً، بل هو مقيد باحترام حياة الأشخاص المدنيين لما للنزاعات المسلحة من آثار مدمرة على الأفراد والمجتمعات عامة وعلى الأطفال خاصة، لا يزال الأطفال يدفعون الثمن الأكبر أثناء النزاعات المسلحة لكونهم الشريحة الأكثر هشاشة وعجزهم عن حماية أنفسهم. لذلك، يلمس الجميع الآثار الجسيمة والخطيرة للحروب على التطور النفسي والبدني والعلمي للأطفال الذين عاشوا أوضاع الحرب، وانعكاس تلك الآثار على مجتمعاتهم.

لقد كفلت الصكوك الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بالإضافة لقرارات مجلس الأمن، الحماية

المدنيين وتوفير الإمدادات الإنسانية لهم وإيلاء اهتمام خاص للأطفال، وفق ما تملّيه عليه التزاماته بموجب القانون الدولي الإنساني والدين الإسلامي الحنيف.

وانسجاما مع ثوابت والتزامات دولة قطر، فإنها لن تدخر جهدا للتعاون مع المجتمع الدولي لتوفير البيئة المواتية لحماية الأطفال، ليس أثناء النزاعات المسلحة فحسب، بل في جميع الأوقات والظروف لكي يتعرّعوا في أجواء صحية كفيلة بتطوير قدراتهم، وتجعل منهم صناعا للسلام وأمل مجتمعاتهم والإنسانية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة أذربيجان.

السيدة مامادوفا (أذربيجان) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنئ ماليزيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آب/أغسطس، ونشيد بها على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن الأطفال والنزاع المسلح. ونعرب عن شكرنا وتقديرنا أيضا لجميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على إسهاماتهم القيمة.

وتشيد أذربيجان بمجلس الأمن على إبقاء هذا الموضوع في صدارة جدول أعماله وعلى العمل الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح.

يرسم تقرير الأمين العام (S/2016/360) مرة أخرى صورة مدمرة للأطفال الذين يعانون من النزاع المسلح. ونلاحظ بصفة خاصة مع القلق الاتجاه المتزايد لعمليات اختطاف الأطفال. وفي هذا الصدد، نؤكد من جديد دعمنا للقرار ٢٢٢٥ (٢٠١٥) الذي يحدد الاختطاف بوصفه معيارا جديدا لإدراج الأطراف في التقرير السنوي للأمين العام.

إن أثر التطرف العنيف على الأطفال - وبخاصة استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي إلى من أجل غسل

وبالتعاون مع عدد من الوفود، حدثا رفيع المستوى على هامش الدورة السبعين للجمعية العامة لدراسة سبل تمكين الأطفال وإشراكهم في عملية التنمية، وتزويدهم بالمهارات والمعارف اللازمة، وحمايتهم من الاستغلال وسوء المعاملة، وضمان حقهم في الحياة الحرة الكريمة، وأن يعيشوا حياة آمنة مطمئنة بعيدا عن الخوف واللجوء والتشرد، ونواصل في هذا الصدد استكمال الخطوات التالية للتوافق على خطة العمل المشتركة لتحقيق هذه الأهداف.

المسألة المهمة الأخرى التي يود وفد بلادي التأكيد عليها تتعلق بمسؤولية أطراف النزاع عن تأمين إغاثة الأطفال، التي هي من أهم الواجبات التي تقع على عاتقها، حيث تقرر اتفاقية جنيف الرابعة ضرورة السماح بحرية المرور لجميع الإمدادات الطبية واحتياجات المستشفيات المرسلة للمدنيين حتى ولو كانوا من الأعداء، وكذلك حرية مرور جميع الإمدادات الإنسانية الضرورية من المواد الغذائية واللقاحات والأدوية وغيرها. وفي هذا الخصوص، فإن دولة قطر تنظر ببالغ القلق إزاء الانتهاكات التي يعاني منها الأطفال في الأرض العربية الفلسطينية المحتلة وفي سورية، الذين ستستمر معاناتهم وسيواصل وقوع الضحايا منهم، ما لم يتمكن المجتمع الدولي من التوصل لحل لهذه النزاعات. وفي هذا الإطار، يتعين على مجلس الأمن جعل حماية الأطفال في قائمة أولوياته خلال النظر في هذه القضايا.

لقد كان للشريعة الإسلامية السمحاء السبق في وضع الأحكام والقواعد التي تحمي الأطفال من ويلات النزاعات المسلحة، ويدرك العاملون في ميدان القانون الدولي الإنساني أن ما ورد في الشريعة الإسلامية من أحكام تلّقي وتنسجم تماما مع القانون الدولي الإنساني والصكوك الدولية الخاصة بحماية الأطفال أثناء هذه النزاعات، وهو ما أكدته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في دراساتها وأدبياتها. لذلك، حرص التحالف الدولي لدعم الشرعية في اليمن على الالتزام بحماية

السياسية والعسكرية في أرمينيا، لا يزالون يعمون بالإفلات من العقاب، وهذه الحالة تمثل تحدياً خطيراً لكفالة تحقيق السلام المستدام والعدالة والمصالحة والتوصل إلى الحقيقة.

وفي الآونة الأخيرة، في نيسان/أبريل، شنت أرمينيا هجمات واسعة النطاق، بما في ذلك ضد سكان أذربيجان المدنيين، أسفرت عن مقتل أطفال وإلحاق أضرار كبيرة بعدد من المدارس ورياض الأطفال والمرافق الطبية. وفي هذا الصدد، نحن نؤيد توصية الأمين العام بأن يتمتع جميع أطراف النزاع عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وفي الواقع، فإن معاناة الأطفال يمكن التخفيف منها بشكل كبير إن احترمت الأطراف القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان.

والغالبية العظمى من الفظائع ضد الأطفال منسوبة إلى الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل قصارى جهده لدعم البلدان المعنية في كفاحها للقضاء على هذه الجماعات المسلحة. ويشير تقرير الأمين العام إلى ضرورة أن تتحاور الأمم المتحدة مع الجماعات المسلحة من غير الدول من أجل توفير حماية فعالة للأطفال. ولئن كنا نسلم بالجانب الإنساني لهذه المسألة، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن أي تفاعل مع الجهات من غير الدول ينبغي أن يتم حصراً بموافقة الحكومة الشرعية حيث تنشط على أراضيها هذه الجماعات. وإلا، فإننا نخاطر ببعث رسالة خاطئة مفادها أن العنف يُثمر، وأنه تُمنح امتيازات للفئات التي تقوض سيادة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وسلامتها الإقليمية ووحدةها السياسية. ولا ينبغي للمجلس، من جانبه، أن يدين أعمال القوى الإرهابية أو المتطرفة فحسب؛ بل ينبغي له اعتماد وتطبيق سياسة عدم التسامح المطلق ضدها من أجل تهيئة بيئة آمنة للأطفال.

وفي تطور إيجابي، يسرنا أن نرى أنه تم إحراز بعض التقدم في التخفيف من معاناة الأطفال في حالات النزاع

أدمغة الأطفال وتجنيدهم كمقاتلين ومفجرين انتحاريين وجلادين - قد وصل إلى أبعاد مزعجة. ونتفق مع التقييم الوارد في التقرير بأن النهج العسكرية والأمنية البحتة ليست كافية. ولكي يتم التصدي لهذا التحدي بفعالية، ينبغي لنا أن نركز على دوافع التطرف العنيف وتوفير دعم أكبر للتعليم بوصفه أداة قوية لمكافحة الإيديولوجيات المتطرفة.

ومسألة الأطفال المشردين بسبب النزاعات المسلحة مسألة أخرى تثير القلق البالغ لدى أذربيجان، ونحن نشاطر تماماً الأمين العام توصيته، الواردة في الفقرة ٢٢٢، والداعية إلى أن يبرز مجلس الأمن، في قراراته ومناقشاته، الوقاية من التشرد وحقوق الأطفال المشردين بسبب النزاع.

ومن الواضح أن المزيد من الجهود المتواصلة والالتزامات المتجددة مطلوبة بصفة عاجلة لمكافحة الإفلات من العقاب بطريقة أكثر حزماً. وينبغي للسلطات الوطنية التحقيق في جميع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة ضد الأطفال في حالات النزاع المسلح وإجراء المحاكمات بتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة وبالتالي ضمان المساءلة، الذي سيكون بمثابة إنذار قوي إلى جميع مرتكبي الجرائم البشعة في جميع أنحاء العالم بأنه لن يتم التسامح على الإطلاق مع جرائمهم أو أنها ستمر بدون عقاب. كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع بدور أكثر فعالية في ضمان المساءلة وسيادة القانون. وفي هذا السياق، نشجع المثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح على مواصلة تبادل المعلومات مع لجان الجزاءات المعنية.

إن الحرب التي تشن ضد أذربيجان من أرمينيا المجاورة قد أودت بحياة عشرات الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. ويدين مجلس الأمن في قراراته ذات الصلة انتهاكات القانون الدولي الإنساني المرتكبة أثناء النزاع، بما في ذلك الهجمات على المدنيين وقصف المناطق المأهولة بالسكان. ومع ذلك، فإن مرتكبي تلك الانتهاكات، ومن بينهم أعضاء القيادة

فيما يتعلق بالإشارة إلى الانتهاكات الصارخة ضد أطفال سورية واستهدافهم من الجبهات في شمال سورية والجنوب، وما تم الإشارة إليه من غرف "موك" التي مقرها عمان، وتضم أجهزة استخبارات إسرائيلية وسعودية وقطرية وأردنية تحشد قوات على الحدود السورية من داخل الأردن؛ فهذه المواضيع سوف تثبتها الأيام القادمة. نحن عندما نتكلم عن أي موضوع، فنحن نوثقه ونقوم بربطه بالإعلام وبمراكز التحليل الاستراتيجية. فإذا كان النظام الأردني بريء من كل ما ذكرناه، فالأيام القادمة سوف تثبت ما تم الإشارة إليه في كلام السيد السفير.

أما فيما يتعلق بالمعلومات عن الأطفال والوضع الإنساني السيئ الذي يعانون منه في مخيمات في الأردن، فهذا تناقلته وكالات الإعلام الأردنية. كل ما ذكرناه تناقلته وكالات الإعلام الأردنية عن وفاة طفلين جراء الأوضاع الإنسانية الصعبة للأطفال في الأردن، إسوة بمخيمات اللجوء في تركيا حيث يعاني الأطفال من التجنيد والتهجير والقتل وبيع الأعضاء.

رفعت الجلسة في الساعة ١٨/٥٠.

المسلح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. حيث تم توقيع مختلف خطط العمل لإنهاء تجنيد الأطفال واستغلالهم، وتم تسريح الآلاف من الأطفال من القوات المسلحة والجماعات المسلحة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزته حملة "أطفال، لا جنود". وتؤيد أذربيجان ولاية المثلثة الخاصة، وتشجعها على إيلاء الاهتمام لمعاناة الأطفال في جميع حالات النزاع المسلح.

وأود أن أختتم كلمتي بإبراز الحاجة الملحة إلى حل النزاعات في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يشكل أكثر السبل فعالية لإنهاء محنة الأطفال ومعاناتهم. وندعو جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى التعجيل بجهودهم الرامية إلى تسوية النزاعات من أجل تحقيق هذه الغاية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية للإدلاء ببيان آخر.

السيد قاسم آغا (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيس، نعتذر عن الإطالة. ونعلم أن الجميع بحاجة إلى الراحة. ولكن أريد ممارسة حق الرد على ما تناوله كل من ممثل نظام تركيا ونظام الأردن.